

PEFA

برنامج الشراكات المعني بالإنفاق العام
والمسؤولية المالية

إدارة الشؤون المالية العامة

إطار قياس الأداء

يونيو 2005

أعيد طبعه في مايو 2006

سكرتارية برنامج الشراكات المعني بالإنفاق العام والمسؤولية المالية
البنك الدولي
واشنطن العاصمة
الولايات المتحدة الأمريكية

برنامج الشراكات المعني بالإنفاق العام والمسؤولية المالية هو برنامج شراكة بين هيئات متعددة يراعاه كل من:

البنك الدولي
صندوق النقد الدولي
المفوضية الأوروبية
وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة
وزارة الخارجية الفرنسية
وزارة خارجية مملكة النرويج
سكرتارية الدولة السويسرية للشؤون الاقتصادية
الشراكة الاستراتيجية مع أفريقيا

الإففاق العام والمسؤولية المالية – إطار قياس أداء إدارة الشؤون المالية العامة، يونيو 2005

للاتصال بسكرتارية برنامج الشراكات المعني بالإففاق العام والمسؤولية المالية
على العنوان البريدي الإلكتروني: pefa@worldbank.org

الفاكس رقم: (+1) 202 522 7132
www.pefa.org

توطئة

هنالك اتفاق واسع النطاق على أن لمؤسسات وأنظمة إدارة الشؤون المالية العامة – متى ائتمت بالفعالية – دور حاسم الأهمية في مساندة تنفيذ سياسات البلدان بشأن التنمية وتخفيض أعداد الفقراء. فإطار قياس أداء إدارة الشؤون المالية العامة هذا هو إطار وضعه برنامج الشراكات المعني بالإففاق العام والمسؤولية المالية ليكون إسهاماً في الجهود الجماعية التي يقوم بها أصحاب المصلحة المعنيون، وذلك من أجل تقييم وتطوير الأنظمة الضرورية بشأن عمليات إدارة الشؤون المالية العامة، وذلك من خلال: إتاحة مُجمَع مشترك من المعلومات فيما يتعلق بقياس ورصد مدى تقدّم أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة، وبرنامج مشترك من أجل الحوار. وقامت بوضع هذا الإطار مجموعة العمل المعنية بالإففاق العام التي تضمّ المعنيين من أجهزة موظفي كل من: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الشراكات المعني بالإففاق العام والمسؤولية المالية، وذلك بتوجيهات من اللجنة التوجيهية لهذا البرنامج.

يشمل إطار قياس أداء إدارة الشؤون المالية العامة تقريراً عن أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة، ومجموعة من المؤشرات عالية المستوى تستفيد من: المعايير المرجعية لتتبع الإففاق بشأن مبادرة تخفيض ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومُدونة شفافية المالية العامة الصادرة عن صندوق النقد الدولي، ومعايير قياسية دولية أخرى. وهو يشكل جزءاً من النهج المُدعم من أجل مساندة إصلاح إدارة الشؤون المالية العامة، والذي يؤكد على: الإصلاح الذي تقوده البلدان، والتنسيق بين الجهات المانحة، والتصويب مع استراتيجيات البلدان المعنية، والتركيز على الرصد والمتابعة وتحقيق النتائج. ويسعى هذا النهج أيضاً إلى اعتماد وتعميم أفضل الممارسات التي يجري تطبيقها فعلاً في بعض البلدان.

تم وضع هذا الإطار من خلال جهود دولية متسقة، ولم تقم بوضعه هيئة واحدة، فهو خضع لعملية واسعة النطاق من التشاور والاختبارات على صعيد البلدان. فقد جرى في 24 حالة تطبيق مسودة هذا الإطار الصادرة في 12 فبراير 2004 على بلدان محددة، وذلك من خلال تطبيقات معظمها مكتوبة. كما جرت عمليات تشاور عديدة من بينها مشاورات مع: المشروع المشترك بشأن إدارة الشؤون المالية العامة وهو مشروع اعتمده لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجموعة من الخبراء الأفريقيين المختصين بإدارة الشؤون المالية العامة، ومندوبين عن حكومات من بلدان منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وتم تلقي تعليقات من: عاملين في هذا المجال في كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وشركاء آخرين في برنامج الشراكات المعني بالإففاق العام والمسؤولية المالية، وهيئات حكومية، ومنظمات مهنية. وتمّ في ضوء تلك المعلومات التقييمية إجراء التحسينات والإيضاحات اللازمة، وبذلك اكتمل الإطار واتخذ صيغته النهائية. وتشمل التحسينات التي تم إدخالها: توسيع نطاق التغطية في مجالات أنظمة جباية الإيرادات والعلاقات المالية فيما بين الأجهزة والهيئات الحكومية. لذلك، لم يجر اختبار المؤشرات ذات الصلة بنفس القدر الذي جرى فيه اختبار بقية مجموعة الأدوات المعنية. وسيتم من خلال الاستعراض الذي سيجري القيام به في عام 2006 استخلاص أول دروس من تطبيق هذا الإطار.

يسرُّ برنامج الشراكات المعني بالإففاق العام والمسؤولية المالية أن يُصدر إطار قياس أداء إدارة الشؤون المالية العامة هذا، ويمكن الاطلاع على المزيد من المعلومات عنه وعن النهج المُدعم على موقع البرنامج على شبكة الإنترنت على العنوان: www.pefa.org

فهرس المحتويات

الصفحة

1. مقَدِّمة وخلفية مرجعية
2. نطاق ومدى تغطية الإطار
3. مجموعة مؤشرات الأداء عالية المستوى
4. التقرير عن أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة
5. الهيكل العام لإطار قياس الأداء

مجموعة مؤشرات الأداء عالية المستوى بشأن إدارة الشؤون المالية العامة	الملحق 1
التقرير عن أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة	الملحق 2

قائمة الاختصارات

هيئات حكومية مستقلة	AGA
الحساب العام للإدارة المالية	CGAF
تصنيف وظائف الحكومة	COFOG
لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	DAC
الإحصاءات المالية الحكومية	GFS
الهيئة الدولية لمعايير المراجعة والتدقيق	IAASB
الاتحاد الدولي للمحاسبين	IFAC
الإدارة العامة للتفتيش المالي	IGF
المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة	INTOSAI
المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (الاتحاد الدولي للمحاسبين)	IPSAS
المعايير الدولية للممارسات المهنية للمراجعين الداخليين	ISPPIA
الوزارات، والإدارات، والهيئات	MDA
وزارة المالية	MOF
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	OECD
إدارة الشؤون المالية العامة	PFM
تقرير عن أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة	PFM-PR
مؤشر الأداء	PI
مؤسسة أعمال عامة	PE
مصلحة الضرائب / إدارة الضرائب	RA
الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة	SAI
أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم	SN
دولار أمريكي	USD

إطار قياس أداء إدارة الشؤون المالية العامة

1. مقدمة وخلفية مرجعية

إطار قياس أداء إدارة الشؤون المالية العامة هو إطار رصد ومتابعة متكامل يُسهّل قياس أداء البلدان في مجال إدارة الشؤون المالية العامة على مرّ الزمن. وقام بوضعه الشركاء في برنامج الشراكات المعني بالإففاق العام والمسؤولية المالية، وذلك في إطار التعاون مع المشروع المشترك بشأن عملية إدارة الشؤون المالية العامة، وهو مشروع اعتمدته لجنة المساعدات الإنمائية (DAC) التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) بمثابة أداة من شأنها إتاحة معلومات يمكن التعويل عليها عن أداء أنظمة وإجراءات ومؤسسات إدارة الشؤون المالية العامة على مرّ الزمن. كما من شأن المعلومات التي يتيحها هذا الإطار الإسهام في عملية الإصلاح الحكومية من خلال: تحديد مدى تحقيق الإصلاحات لتحسينات الأداء، وزيادة القدرة على تحديد وتعلم الدروس من النجاح الذي تحقّقه الإصلاحات. ومن شأنها أيضاً تسهيل تنسيق الحوار بين الحكومة المعنية والجهات المانحة فيما يتعلق بالإطار المشترك لقياس أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة، وبذلك تسهم في تخفيض تكاليف المعاملات بالنسبة للحكومات الشريكة.

يعتبر إطار قياس أداء إدارة الشؤون المالية العامة من بين عناصر النهج المُدعّم من أجل مساندة إصلاح عملية إدارة الشؤون المالية العامة¹ وهو يستهدف قياس أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة على صعيد البلدان وعبر مجموعة واسعة النطاق من عمليات التنمية على مرّ الزمن. ويشمل إطار قياس الأداء مجموعة من المؤشرات عالية المستوى، تقوم بقياس ورصد ومتابعة أداء أنظمة وإجراءات ومؤسسات إدارة الشؤون المالية العامة فضلاً عن التقرير عن أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة الذي يُتيح إطاراً من أجل الإبلاغ عن أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة حسبما تقيسه المؤشرات.

2. نطاق ومدى تغطية الإطار

نظام إدارة الشؤون المالية العامة الجيد ضروري من أجل تنفيذ السياسات المعنية وتحقيق الأهداف التنموية المرجوة، وذلك من خلال: مساندة انضباط إجماليات المالية العامة، والتوزيع الاستراتيجي للموارد، والكفاءة في تقديم الخدمات. ويعتبر انفتاح وانتظام ذلك النظام من بين العناصر المساعدة للمستويات الثلاثة تلك من مستويات نواتج الموازنة:

- تُسهم الضوابط الفعالة على مجاميع الموازنة وإدارة شؤون المخاطر المالية في الحفاظ على انضباط المالية العامة إجمالاً.
- يسهم تخطيط وتنفيذ الموازنة بالاتساق مع الأولويات الحكومية في تنفيذ أهداف الحكومة المعنية.
- تسهم إدارة شؤون استخدامات موارد الموازنة في تحقيق كفاءة تقديم الخدمات وتحقيق القيمة مقابل المال.

يقوم إطار قياس الأداء بتحديد الأبعاد الحاسمة الأهمية لأداء نظام إدارة الشؤون المالية العامة المُنفّذ والمتّظّم على النحو التالي:²

1. مصداقية الموازنة – الموازنة واقعية ويجري تنفيذها حسب القصد منها.
2. الشمولية والشفافية – الإشراف شامل على الموازنة والمخاطر على المالية العامة، وللمواطنين القدرة على الحصول على المعلومات عن الموازنة والمخاطر على المالية العامة.
3. وضع الموازنة استناداً إلى السياسات – يتم إعداد الموازنة في إطار المراعاة التامة للسياسات الحكومية.
4. قابلية التوقع والرقابة في تنفيذ الموازنة – يجري تنفيذ الموازنة بطريقة تتسم بالانتظام وقابلية التوقع مع وجود ترتيبات من أجل عملية الرقابة والتوجيه في استخدام الأموال العامة.
5. المحاسبة، والتسجيل، والإبلاغ – يجري مسك سجلات كافية والحفاظ عليها وتعميمها بما يستوفي أغراض كل من: ضبط عملية اتخاذ القرارات، والإدارة، ورفع تقارير الإبلاغ.

¹ للنهج المدعّم ثلاثة مكونات (1) استراتيجية لإصلاح إدارة الشؤون المالية العامة وخطة عمل على صعيد البلد المعني، (2) برنامج عمل منسق متعدد السنوات ومتكامل مع المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة يكون مسانداً لإستراتيجية الحكومة لإصلاح إدارة الشؤون المالية العامة ومصوباً معها، و (3) مُجمّع معلومات مشترك. فإطار قياس الأداء هو أداة من أجل تحقيق الهدف الثالث.
² تم تحديد هذه الأبعاد الرئيسية استناداً إلى ما هو مرغوب وممكن في أن معاً لقياس وتحديد طبيعة ونوعية العناصر الرئيسية في نظام إدارة الشؤون المالية العامة، وذلك في ضوء مجموعة المؤشرات عالية المستوى.

6. **التدقيق والمراجعة الخارجية** – ترتيبات تدقيق الأموال العامة ومتابعة المسؤولين لها تعمل كما ينبغي.

على خلفية الأبعاد السنوية الرئيسية لأداء إدارة الشؤون المالية العامة، تقوم مجموعة المؤشرات عالية المستوى بقياس الأداء العملي للعناصر الرئيسية في أنظمة وإجراءات ومؤسسات إدارة الشؤون المالية العامة على صعيد البلد المعني، وذلك بالنسبة لكل من: الحكومة المركزية، والهيئة التشريعية، وهيئات المراجعة والتدقيق الخارجية. كما يستخدم التقرير عن أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة التحليل المستند إلى المؤشرات من أجل: وضع تقييم متكامل لنظام إدارة الشؤون المالية العامة على خلفية الأبعاد الستة الحاسمة الأهمية بالنسبة لأداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة، وتقييم الأثر المحتمل لنقاط ضعف تلك العملية على مستويات نواتج الموازنة الثلاثة.

تقيس مجموعة المؤشرات عالية المستوى العناصر الرئيسية لعملية إدارة الشؤون المالية العامة، أي التي تُعتبر حاسمة الأهمية بالنسبة لكافة البلدان من أجل تحقيق سلامة عملية إدارة الشؤون المالية العامة. ففي بعض البلدان، قد يتضمن التقرير عن أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة تقييماً لقضايا إضافية خاصة بالبلد المعني بغية إتاحة صورة شاملة عن أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة.

ومن المتوقع أن تكرر تطبيق مجموعة المؤشرات تلك من شأنه إتاحة معلومات عن مدى تحسُّن أو عدم تحسُّن أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة في البلد المعني. كما يعبر التقرير عن أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة عن الجهود التي تقوم بها الحكومة المعنية بغية إصلاح نظام إدارة الشؤون المالية العامة لديها، وذلك عن طريق وصف إجراءات الإصلاح الحديثة العهد والجارية، والتي قد لا تكون حتى ذلك الحين أثرت في أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة. ولكن هذا التقرير لا يتضمن أية توصيات من أجل إصلاحات أو افتراضات فيما يتعلق بأثر الإصلاحات الجاري القيام بها على أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة.

محور تركيز مجموعة مؤشرات أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة هو إدارة الشؤون المالية العامة على مستوى الحكومات المركزية، بما في ذلك مؤسسات الإشراف ذات الصلة. وتضم الحكومات المركزية مجموعة مركزية من الوزارات والإدارات (وفي بعض الحالات وحدات غير متركرة في موقع واحد كأجهزة إدارة الأقاليم) تشكل معاً وحدة مؤسسية واحدة. وفي العديد من البلدان، تعمل وحدات أخرى تحت سلطة الحكومة المركزية ولها شخصية اعتبارية منفصلة واستقلال ذاتي كبير في عملياتها (يشار إليها في هذه الدراسة باسم هيئات حكومية مستقلة) وتشكل جزءاً من عمليات الحكومة المركزية. ويمكن أن يتم استخدام مثل هذه الوحدات لغرض تنفيذ سياسات الحكومة المركزية، وقد تتضمن مؤسسات لا تبغي الربح، والتي يعود للحكومة بصورة رئيسية تمويلها والسيطرة عليها.

في إطار مجموعة مؤشرات أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة، لا تؤخذ في الاعتبار عمليات المستويات الأخرى من عموم الحكومة ومؤسسات الأعمال العامة إلا بقدر أثرها على أداء نظام إدارة الشؤون المالية العامة على صعيد البلد المعني، وعلى صلات ذلك النظام بسياسات المالية العامة التي تضعها وتتابعها حكومة ذلك البلد (يرجى الرجوع إلى مؤشرات الأداء PI-8 و PI-9 و PI-23). وتشمل الأجزاء الأخرى من عموم الحكومة مستويات أدنى لها آليات مساهلة مستقلة وأنظمة خاصة بها من أجل إدارة الشؤون المالية العامة (على سبيل المثال: موازنة وأنظمة محاسبية). وقد تشمل الأجهزة الحكومية الفرعية: ما هو في ولايات وأقاليم ومناطق البلد المعني على مستوى أعلى، وما هو أجهزة إدارة محلية حكومية (مثلاً: المقاطعات والبلديات) على مستوى أدنى. وإضافة إلى عموم الحكومة، يشمل القطاع العام الشركات العامة أو مؤسسات الأعمال العامة التي جرى إنشاؤها لإتاحة السلع وتقديم الخدمات للسوق المعني، والتي تسيطر عليها وتراقبها وحدات حكومية خاضعة للمساءلة. ويمكن أن تكون الشركات أو المؤسسات العامة غير مالية أو مالية، ويشمل النوع الثاني مؤسسات النقد كالبانك المركزي.³ ويمكن أن يتضمن القسم الذي يبحث في قضايا التقرير عن أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة فيما يتعلق ببلدان محددة معلومات إضافية عن مستويات أخرى من مؤسسات الأعمال الحكومية والعامة.

تركز مجموعة المؤشرات على الإيرادات والنفقات من خلال موازنة الحكومة المركزية. ولكن أنشطة الحكومة المركزية التي يتم القيام بها خارج الموازنة تغطيها جزئياً المؤشرات PI-7 و PI-9 و PI-26 و D-2.

³ للاطلاع على المزيد من تفاصيل تعريف القطاع العام وفروعه، يرجى الرجوع إلى الفقرات 9-2 حتى 26-2 من دليل إحصاءات المالية الحكومية الصادر عن صندوق النقد الدولي (Government Finance Statistics Manual, IMF 2001).

ويشمل هذا عادة الإففاق الذي تقوم به وحدات الحكومة المركزية والهيئات الحكومية المستقلة ويتم تمويله من مصادر إيرادات محددة (سواء محلية أو خارجية، ولا تكون الأخيرة إلا اسماً في حدود الموازنة).

لا يقيس إطار قياس الأداء العوامل التي تؤثر في الأداء، كالإطار القانوني أو القدرات الحكومية القائمة. فمجموعة المؤشرات عالية المستوى تركز بصورة خاصة على أداء عمليات العناصر الرئيسية لنظام إدارة الشؤون المالية العامة وليس على المدخلات التي تمكن ذلك النظام من بلوغ مستوى محدد من مستويات الأداء.

ولا يتضمّن إطار قياس الأداء تحليل سياسات المالية العامة أو الإففاق، الذي من شأنه تحديد: ما إذا كانت سياسات المالية العامة قابلة للاستمرار، وما إذا كانت للإففاق الذي تم من خلال الموازنة نتائج المرجوة على تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء أو تحقيق أهداف أخرى من بين أهداف السياسات، أو ما إذا تم تحقيق القيمة مقابل المال في تقديم الخدمات. ومن شأن هذا أن يتطلب تحليلات تفصيلية للبيانات أو استخدام مؤشرات خاصة ببلدان محددة. بل يركز الإطار على تقييم مدى كون نظام إدارة الشؤون المالية العامة عاملاً مساعداً في تحقيق مثل تلك النواتج.

3. مجموعة مؤشرات الأداء عالية المستوى

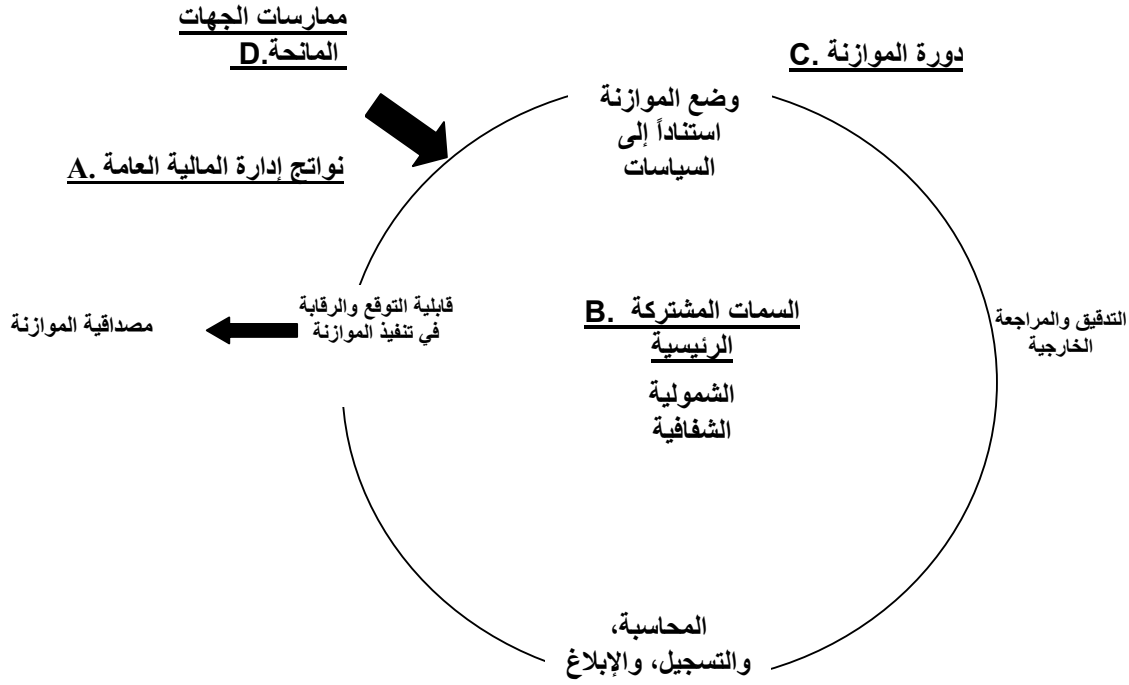
- تُقسم المؤشرات المختارة بشأن نظام إدارة الشؤون المالية العامة والبالغ عددها 28 مؤشراً إلى ثلاث فئات:
- A. نواتج نظام إدارة الشؤون المالية العامة:** وهذه تقيس النتائج المباشرة لنظام إدارة الشؤون المالية العامة من حيث الإففاق والإيرادات الفعلين، وذلك من خلال مقارنتهما بالموازنة الأصلية التي تمت الموافقة عليها ومستوى وتغيّرات متأخرات الإففاق.
 - B. السمات المشتركة في نظام إدارة الشؤون المالية العامة:** وهذه تقيس مدى شمولية وشفافية نظام إدارة الشؤون المالية العامة عبر دورة الموازنة بكاملها.
 - C. دورة الموازنة:** وهذه تقيس أداء الأنظمة والإجراءات والمؤسسات الرئيسية ضمن دورة موازنة الحكومة المركزية.

إضافة إلى مؤشرات أداء البلدان في عملية إدارة الشؤون المالية العامة، يشمل هذا الإطار أيضاً:

- D. ممارسات الجهات المانحة:** وتقيس هذه عناصر ممارسات الجهات المانحة، التي تؤثر في أداء نظام إدارة الشؤون المالية العامة في البلد المعني.

يُدرج الملحق 1 في بدايته قائمة كاملة لكل من المؤشرات.

يُبين الشكل التالي هيكل ونطاق تغطية نظام إدارة الشؤون المالية العامة حسبما تقيسه مجموعة المؤشرات عالية المستوى والصلاحيات مع الأبعاد الرئيسية الستة لنظام إدارة الشؤون المالية العامة:



يسعى كل مؤشر إلى قياس أداء عنصر رئيسي من عناصر نظام إدارة الشؤون المالية العامة على سُلّم ترتيبية من أربع نقاط من A إلى D. وتم وضع الإرشادات فيما يتعلق بالأداء الذي يستوفي كل درجة تصنيف ترتيبية بالنسبة لكل من المؤشرات. ويعطى أعلى تصنيف ترتيبية للمؤشر إذا كان العنصر الرئيسي من عناصر نظام إدارة الشؤون المالية العامة يستوفي الهدف ذا الصلة على نحو كامل ومنظم ودقيق ومتمسق. ولذا، فإن مجموعة المؤشرات عالية المستوى تركز على الخصائص الأساسية لنظام إدارة الشؤون المالية العامة، وذلك استناداً إلى الممارسات الدولية الجيدة المتعارف عليها بدلاً من وضع معيار قياسي استناداً إلى أحدث الابتكارات في عملية إدارة الشؤون المالية العامة.

يشمل الملحق 1 المزيد من المعلومات على طريقة المعايرة وتحديد التصنيف الترتيبي، فضلاً عن إرشادات تفصيلية بشأن كل من المؤشرات.

4. التقرير عن أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة

يهدف التقرير عن أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة إلى إتاحة تقييم لأداء تلك العملية استناداً إلى تحليل تقوده المؤشرات على نحو موجز ومعيارى موحد. ويتم الاستفادة من المعلومات التي يتيحها ذلك التقرير في الحوار بين الحكومة المعنية والجهات المانحة.

التقرير عن أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة وثيقة موجزة (30 - 35 صفحة) تتخذ الشكل والمضمون التاليين:

- **تقييم موجز** (يأتي في بداية التقرير) يستخدم التحليل الذي تقوده المؤشرات بغية إتاحة تقييم متكامل لنظام إدارة الشؤون المالية العامة في البلد المعني على خلفية الأبعاد الرئيسية الستة لأداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة، مع بيان عن الأثر المحتمل لنقاط الضعف تلك على المستويات الثلاثة: نواتج الموازنة، وانضباط إجماليات المالية العامة، والتوزيع الاستراتيجي للموارد وكفاءة تقديم الخدمات.
- **قسم تمهيدي** يعرض سياق وخطوات إعداد التقرير ويحدد نسبة الإنفاق العام الذي يقيسه التقرير.
- **قسم يعرض معلومات ذات صلة بالبلد المعني** وهو ضروري من أجل فهم التقييم العام الذي تقوده المؤشرات لأداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة. وهو يتضمن: استعراضاً موجزاً للوضع الاقتصادي للبلد المعني، ووصفاً لنواتج الموازنة حسبما يقيسها مدى تحقيق انضباط إجماليات المالية العامة والتوزيع الاستراتيجي للموارد المالية،⁴ وبياناً عن الإطار القانوني والمؤسسي لعملية إدارة الشؤون المالية العامة.
- **متن التقرير يقيم الأداء الحالي لأنظمة وإجراءات ومؤسسات إدارة الشؤون المالية العامة استناداً إلى المؤشرات**، ويصف إجراءات الإصلاح الحديثة العهد والجارية التي تنفذها الحكومة المعنية.
- **قسم عن عملية الإصلاح الحكومية** يبين باختصار إجراءات الإصلاح الحديثة العهد والجارية التي تنفذها الحكومة، ويُقيم العوامل المؤسسية التي من المحتمل أن تؤثر في خطط الإصلاح وتنفيذها في المستقبل.

حسبما ورد ذكره أعلاه، يعتبر التقرير بياناً عن الأداء الحالي لعملية إدارة الشؤون المالية العامة ولا يشمل توصيات بإصلاحات أو خطط عمل. وفي حالة اختلاف وجهات النظر بين الجهات المانحة والحكومة المعنية فيما يتعلق بالنتائج التي يتوصل إليها التقرير، يمكن إدراج رأي الحكومة المعنية في ملحق للتقرير.

⁴ حسبما ورد في تحليلات أخرى.

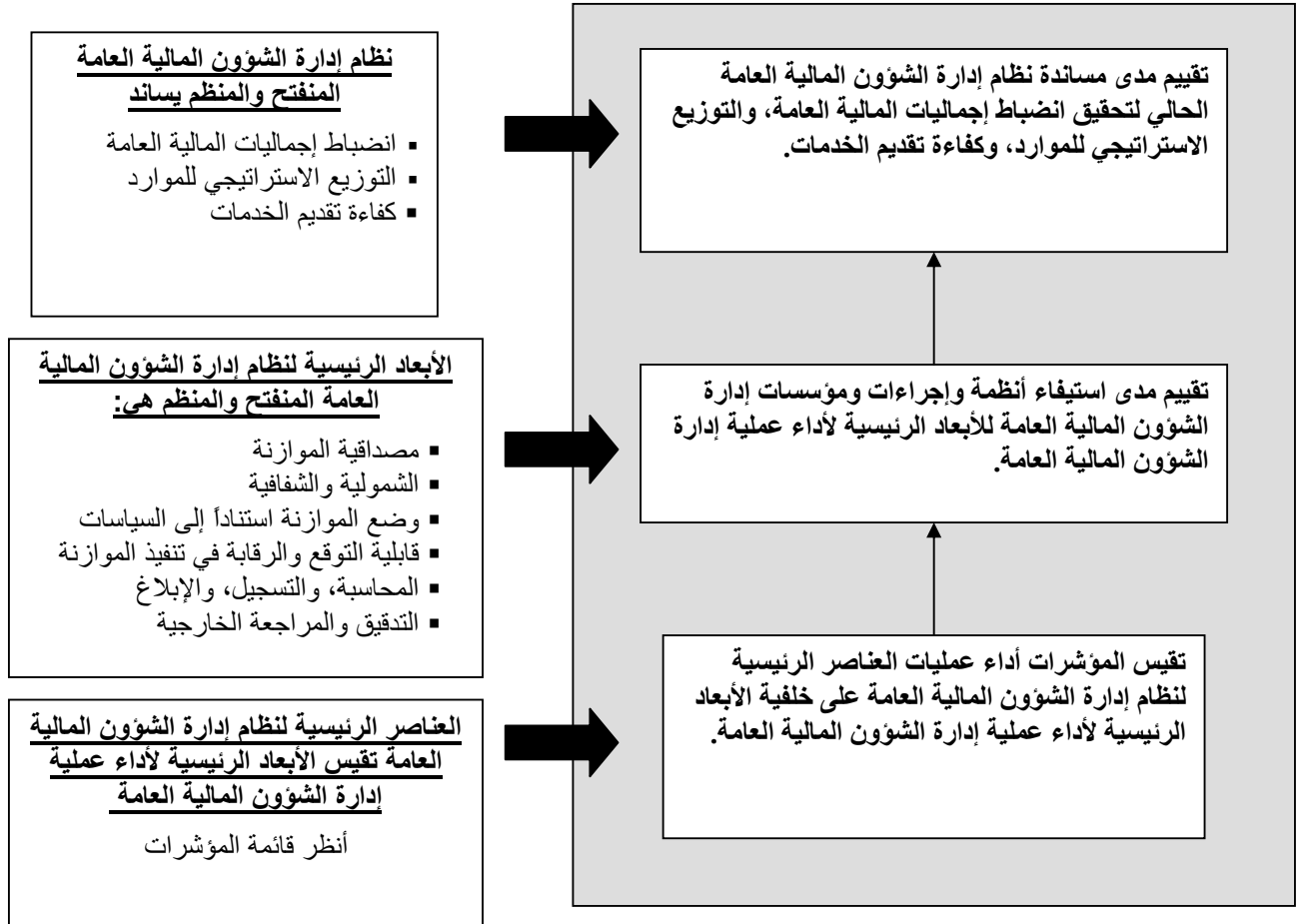
الملحق 2 يُتيح معلومات وإرشادات إضافية بشأن التقرير عن أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة.

5. الهيكل العام لإطار قياس الأداء

نوجز أدناه هيكل إطار الأداء كما يلي:

إطار تحليلي يركز إليه إطار قياس الأداء

التقييم الذي يتيحه إطار قياس الأداء



الملحق 1

مجموعة مؤشرات الأداء عالية المستوى بشأن إدارة الشؤون المالية العامة

الملحق 1

مجموعة مؤشرات الأداء عالية المستوى بشأن إدارة الشؤون المالية العامة

عرض عام لمجموعة المؤشرات

A. نواتج إدارة الشؤون المالية العامة: مصداقية الموازنة	
مُجمل نواتج الإففاق مقارنة بالموازنة الموافق عليها أصلاً	PI-1
تشكيلة نواتج الإففاق مقارنة بالموازنة الموافق عليها أصلاً	PI-2
مُجمل نواتج الإيرادات مقارنة بالموازنة الموافق عليها أصلاً	PI-3
أصل ورصد متأخرات مدفوعات الإففاق	PI-4
B. القضايا المشتركة الرئيسية: الشمولية والشفافية	
تصنيف الموازنة	PI-5
شمولية المعلومات التي تتضمنها وثائق الموازنة	PI-6
مدى العمليات الحكومية غير المبلغ عنها	PI-7
شفافية العلاقات المالية العامة فيما بين الهيئات الحكومية	PI-8
الرقابة على مجمل المخاطر المالية العامة من جهات القطاع العام الأخرى	PI-9
قدرة الجمهور على الوصول إلى المعلومات عن المالية العامة	PI-10
C. دورة الموازنة	
C(i) وضع الموازنة استناداً إلى السياسات	
النظامية والمشاركة في عملية وضع الموازنة السنوية	PI-11
منظور متعدد السنوات في التخطيط، وسياسات الإففاق، ووضع الموازنة	PI-12
C(ii) قابلية التوقع والرقابة في تنفيذ الموازنة	
شفافية واجبات والتزامات دافعي الضرائب	PI-13
فعالية إجراءات تسجيل دافعي الضرائب وفرض الضرائب	PI-14
فعالية جباية مدفوعات الضرائب	PI-15
قابلية توقع توفر الموارد المالية لارتباطات الإففاق	PI-16
تسجيل وإدارة شؤون الأرصدة النقدية والديون والضمانات	PI-17
فعالية ضوابط كشوف الرواتب والأجور	PI-18
المنافسة، وتحقيق القيمة مقابل المال، والضوابط في التوريدات	PI-19
فعالية الضوابط الداخلية بالنسبة للإففاق غير الرواتب والأجور	PI-20
فعالية المراجعة الداخلية للحسابات	PI-21
C(iii) المحاسبة، والتسجيل، والإبلاغ	
انتظام وإحكام توقيت مطابقة الحسابات	PI-22
توفر المعلومات عن الموارد التي تستلمها وحدات تقديم الخدمات	PI-23
نوعية وإحكام توقيت التقارير عن الموازنة في سنتها	PI-24
نوعية وإحكام توقيت البيانات المالية السنوية	PI-25
C(iv) التدقيق والمراجعة الخارجية	
نطاق وطبيعة ومتابعة المراجعة الخارجية	PI-26
تمحيص الهيئة التشريعية لقانون الموازنة السنوية	PI-27
تمحيص الهيئة التشريعية لتقارير المراجعة الخارجية	PI-28
D. ممارسات الجهات المانحة	
قابلية توقع المساندة المباشرة للموازنة	D-1

D-2	المعلومات المالية التي تتيحها الجهات المانحة بشأن وضع الموازنة ورفع التقارير عن المعونات للمشروعات والبرامج
D-3	نسبة المعونات التي تتم إدارة شؤونها باستخدام إجراءات البلدان المعنية

طريقة تحديد درجة التصنيف الترتيبي

لمعظم المؤشرات عدة أبعاد متصلة بموضوع المؤشر المعني. ويجب تقييم كل من هذه الأبعاد بصورة مستقلة. وبذلك تكون درجة التصنيف الترتيبي الشاملة مستندة إلى تقييمات كل من أبعاد المؤشر المعني. ويتم جمع درجات التصنيف الترتيبي للأبعاد تلك في درجة شاملة بالنسبة للمؤشر المعني، وذلك من خلال طريقة التصنيف الترتيبي (M1) بالنسبة لبعض المؤشرات، ومن خلال طريقة التصنيف الترتيبي (M2) بالنسبة للمؤشرات الأخرى. وتحدد الإرشادات الخاصة بكل من المؤشرات طريقة التصنيف الترتيبي الواجب استخدامها.

طريقة التصنيف الترتيبي الأولى (M1) تُستخدم بالنسبة لكافة المؤشرات وحيدة الأبعاد وكافة المؤشرات متعددة الأبعاد حيثما كان سوء الأداء فيما يتعلق بأحد أبعاد المؤشر من المرجح أن يقوّض أثر حسن الأداء فيما يتعلق بالأبعاد الأخرى للمؤشر ذاته (بعبارة أخرى، حسب أضعف حلقة في سلسلة أبعاد المؤشر المعني). وبالنسبة للمؤشرات التي لها بعدان اثنان أو أكثر، تكون خطوات تحديد درجة الترتيب التصنيفي الشاملة أو مجموع درجات التصنيف الترتيبي للمؤشر كما يلي:

- يتم أولاً تقييم كل بعد على حدة وإعطاؤه درجة تصنيف ترتيبي.
- جمع درجات التصنيف الترتيبي لكل من الأبعاد باختيار أدنى درجة تصنيف حصل عليها أي من الأبعاد.
- إضافة " + " حيثما كان لأي من الأبعاد الأخرى درجة تصنيف أعلى (ملاحظة: من غير الممكن احتييار درجة التصنيف لأحد الأبعاد التي حصلت على درجات تصنيف أعلى وإضافة " - " بالنسبة لأي من الأبعاد التي حصلت على درجات تصنيف أدنى. ومن غير الممكن إضافة " + " لدرجة تصنيف مؤشر ما ليس له سوى بعد واحد مُدرج).

طريقة التصنيف الترتيبي الثانية (M2) تستند إلى إيجاد متوسط درجات التصنيف الترتيبي لكل من أبعاد المؤشر المعني. وهذا ما يوصى بإتباعه بالنسبة لمؤشرات مختارة متعددة الأبعاد، حيث درجة التصنيف المنخفضة في أحد الأبعاد لا تؤدي بالضرورة إلى تقيوض أثر درجة التصنيف العالية على بعد آخر للمؤشر ذاته. ومع أن كافة الأبعاد تقع ضمن نفس المجال من نظام إدارة الشؤون المالية العامة، يمكن تحقيق التقدم في كل من الأبعاد بصورة مستقلة عن الأبعاد الأخرى وبدون أن يتوجب منطقياً إتباع أي تسلسل محدد. أما خطوات تحديد درجة الترتيب التصنيفي الشاملة أو مجموع درجات التصنيف الترتيبي للمؤشر فهي كما يلي:

- بالنسبة لكل من الأبعاد، تقييم المدى الذي تم بلوغه على سلم من أربعة درجات (مثلما بالنسبة لطريقة التصنيف الترتيبي (M1)).
- الرجوع إلى جدول التحويل الخاص بطريقة التصنيف الترتيبي (M2) (أدناه) وإيجاد القسم المناسب من الجدول (المؤشرات التي لها بعدان أو ثلاثة أبعاد أو أربعة أبعاد).
- تحديد السطر من الجدول الذي يتوافق مع مجموعة درجات التصنيف التي تم إعطاؤها لأبعاد المؤشر (أما ترتيب درجات التصنيف فهو غير ذي قيمة جوهرية).
- انتخاب درجة التصنيف الشاملة بالنسبة للمؤشر المعني.

ينطبق جدول التحويل على كافة المؤشرات التي تستخدم طريقة التصنيف الترتيبي M2 فقط ولا يمكن استخدامه بالنسبة للمؤشرات التي تستخدم طريقة التصنيف الترتيبي M1، حيث أن ذلك يؤدي إلى درجة تصنيف ترتيبي غير صحيحة. ويجب عدم استخدام جدول التحويل للتوصل إلى مجموع درجات التصنيف فيما بين كافة المؤشرات أو لمجموعة فرعية منها، فالجدول لم يوضع أصلاً لذلك الغرض. وبصورة عامة، لم يتم وضع مجموعة مؤشرات الأداء من أجل الحصول على مجاميع أو إجماليات، ولذلك لم يجر وضع أية طريقة للتوصل إلى مجاميع أو إجماليات.

جدول التحويل بالنسبة لطريقة التصنيف الترتيبي M2

الدرجة الشاملة M2	درجات تصنيف كل من الأبعاد
مؤشرات ثنائية الأبعاد	
D	D D
D+	D C
C	D B
C+	D A
C	C C
C+	C B
B	C A
B	B B
B+	B A
A	A A
مؤشرات ثلاثية الأبعاد	
D	D D D
D+	D D C
D+	D D B
C	D D A
C+	D C C
C	D C B
C+	D C A
C+	D B B
B	D B A
B	D A A
C	C C C
C+	C C B
B	C C A
B	C B B
B	C B A
B+	C A A
B	B B B
B+	B B A
A	B A A
A	A A A

ملاحظة: ليس من المهم الترتيب الذي يعطى
لتصنيفات كل من أبعاد المؤشر المعني

الدرجة الشاملة M2	درجات تصنيف كل من الأبعاد
مؤشرات رباعية الأبعاد	
D	D D D D
D	D D D C
D+	D D D B
D+	D D D A
D+	D D C C
D+	D D C B
C	D D C A
C	D D B B
C+	D D B A
C+	D D A A
D+	D C C C
C	D C C B
C+	D C C A
C+	D C B B
C+	D C B A
B	D C A A
C+	D B B B
B	D B B A
B	D B A A
B+	D A A A
C	C C C C
C+	C C C B
C+	C C C A
C+	C C B B
B	C C B A
B	C C A A
B	C B B B
B	C B B A
B+	C B A A
B+	C A A A
B	B B B B
B+	B B B A
B+	B B A A
A	B A A A
A	A A A A

لا يمكن تطبيق هذا الجدول على المؤشرات التي تستخدم طريقة التصنيف الترتيبي M1.

إرشادات عامة بشأن تحديد درجات التصنيف الترتيبي

من أجل تبرير درجة من درجات التصنيف الترتيبي بالنسبة ليعد من أبعاد أحد المؤشرات، يجب استيفاء كافة الشروط المحددة لتلك الدرجة في جدول الدرجات. ولكن، هنالك حالات يمكن فيها تبرير درجة حسب شروط بديلة، وفي هذه الحالة يتم فصل البدائل بكلمة "أو".

تعتبر درجة التصنيف الترتيبي "D" درجة الفارق، الواجب تطبيقها عندما لا يتم استيفاء شروط ومتطلبات أي درجة تصنيف أعلى. ومع أن معايير أي من أبعاد المؤشر (أي الحد الأدنى المطلوب لدرجة تصنيف محددة) تشمل أيضاً وصفاً لمتطلبات وشروط الدرجة "D"، يمكن أن تكون هنالك حالات حيث الواقع الفعلي لا يتوافق بصورة معقولة مع هذا الوصف حتى لو لم يتم استيفاء متطلبات وشروط أي من الدرجات الأعلى. وفي هذه الحالة، يجب تخصيص الدرجة "D" مع التعليق في الشرح على الفرق بين متطلبات الدرجة والوضع الفعلي.

يمكن تقييم متطلبات وشروط الدرجة المعنية استناداً إلى اختلاف المدة الزمنية. ويتم تحديد الفترة الملائمة التي ينبغي تقييم البعد المعني على أساسها – ومن هنا يجب البحث عن شواهد لها – في الإرشادات أو المعايير للعديد من المؤشرات/الأبعاد. وحيثما لم يتم تحديدها، ينبغي تقديرها على أساس الوضع الحالي – أو في حالة الوقائع الدورية – على أساس الوقائع أثناء آخر دورة موازنة.

تتطلب المؤشرات PI-1 و PI-2 و PI-3 و D-1 بيانات لمدة ثلاث سنوات كأساس لعملية التقدير. وينبغي أن تغطي البيانات آخر السنوات المالية المنجزة التي تتوفر عنها بيانات والسنتين اللتين تسبقانها مباشرة. وتستند عملية التقدير إلى الأداء في سنتين من السنوات الثلاث⁵ أي يُسمح لسنة واحدة أن تكون غير عادية (مع عدم مساهمتها في درجة التصنيف الترتيبي) نتيجة للظروف غير العادية كالصدمات الخارجية (على سبيل المثال، الكوارث الطبيعية، وتقلبات أسعار سلع التصدير أو الاستيراد) أو المشاكل المحلية (على سبيل المثال ذات الطبيعة السياسية). وبما أنه تم في المعايير أخذ هذه الأشياء غير العادية في الاعتبار، ينبغي عدم تجاوز أية سنة مالية في مجموعة البيانات الأساسية.

سيتم وضع المزيد من الإرشادات بشأن تحديد درجات التصنيف الترتيبي على شبكة الإنترنت على الموقع www.pefa.org شاملة الأجوبة على أسئلة غالباً ما يجري توجيهها.

إرشادات محددة بشأن كل من المؤشرات

تُدرج بقية الملحق 1 إرشادات تفصيلية بشأن تحديد درجة التصنيف الترتيبي لكل من المؤشرات بما في ذلك جدول تحديد درجات التصنيف الترتيبي لكل منها.

ويُدرج الإطار المبيّن في القسم 3 من الملحق 2 الإرشادات بشأن شروح التقرير عن كل من المؤشرات.

مؤشر الأداء PI-1. مجمل نواتج الإففاق مقارنة بالموازنة الموافق عليها أصلاً

تعتبر القدرة على تنفيذ الإففاق حسب الموازنة من بين العوامل الهامة في مساندة قدرة الحكومة المعنية على تقديم الخدمات العامة في السنة المعنية حسبما ينص كل من: بيانات السياسات، وارتباطات الإنتاج، وخطط العمل. ويجسد هذا المؤشر هذا الأمر عن طريق قياس المجموع الفعلي للإففاق مقارنة بمجموع الإففاق المحدد أصلاً في الموازنة (حسبما تنص عليه وثائق الموازنة الحكومية وتقارير المالية العامة)، ولكنه يستبعد فئتين من فئات الإففاق ليس للحكومة سيطرة تُذكر عليهما. وتلك الفئتان هما: (أ) مدفوعات خدمة الديون، التي لا يمكن للحكومة من حيث المبدأ تعديلها في أثناء السنة المعنية بينما قد تتغير نتيجة تقلبات أسعار الفائدة وأسعار الصرف، و (ب) الإففاق على المشروعات الذي تموله الجهات المانحة، حيث أن إدارة شؤونه ورفع التقارير عنه يكونان عادة خاضعين إلى حد كبير لسيطرة الجهات المانحة.

⁵ ماعدا متطلبات وشروط الدرجة "A" بموجب المؤشر PI-2.

من أجل فهم الأسباب الكامنة وراء الانحراف عن الإنفاق المبيّن في الموازنة، من المهم أن تصف الشروح العوامل الخارجية التي يمكن أن تكون أدت إلى الانحراف، مع الإشارة بصورة خاصة إلى أثر الانحرافات عن الإيرادات المبيّنة في الموازنة، حسبما يقدرها المؤشران PI-3 (الإيرادات المحلية) و D-1 (الإيرادات الخارجية). ومن المهم أيضاً فهم أثر انحراف مجموع الإنفاق على القدرة على تنفيذ تشكيلة الإنفاق حسبما تنص الموازنة، بالإشارة أيضاً إلى مؤشري الأداء PI-2 و PI-16.

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M1):
 (1) الفرق بين الإففاق الأولي الفعلي والإففاق الأولي المبيّن في الموازنة أصلاً (أي ماعدا تغييرات مدفوعات خدمة الديون، ولكن أيضاً ماعدا الإففاق على المشروعات بتمويل خارجي).

الحد الأدنى من المتطلبات (طريقة التصنيف الترتيبي M2)	درجة التصنيف الترتيبي
(1) لم ينحرف الإففاق الفعلي عن الإففاق المبيّن في الموازنة بمقدار يعادل أكثر من 5 % من الإففاق المبيّن في الموازنة في أكثر من سنة واحدة من آخر ثلاث سنوات.	A
(1) لم ينحرف الإففاق الفعلي عن الإففاق المبيّن في الموازنة بمقدار يعادل أكثر من 10 % من الإففاق المبيّن في الموازنة في أكثر من سنة واحدة من آخر ثلاث سنوات.	B
(1) لم ينحرف الإففاق الفعلي عن الإففاق المبيّن في الموازنة بمقدار يعادل أكثر من 15 % من الإففاق المبيّن في الموازنة في أكثر من سنة واحدة من آخر ثلاث سنوات.	C
(1) انحرف الإففاق الفعلي عن الإففاق المبيّن في الموازنة بمقدار يعادل أكثر من 15 % من الإففاق المبيّن في الموازنة في سنتين أو كافة السنوات الثلاث.	D

مؤشر الأداء PI-2. تشكيلة نواتج الإففاق مقارنة بالإففاق بالموازنة الموافق عليها أصلاً

حيثما كانت تشكيلة الإففاق تختلف كثيراً عن الموازنة الأصلية، لا تكون الموازنة بياناً مفيداً عن قصد السياسات. ويتطلب القياس بهذا المؤشر تقييماً عملياً لنواتج الإففاق مقارنة بالموازنة الأصلية على مستوى تفاصيل المُجمل. وبما أنه يتم عادة اعتماد الموازنات وإدارة شؤونها على أساس إداري (وزارة/هيئة)، يُفضل الأساس الإداري من أجل عملية التقييم، ولكن الأساس المستند إلى الوظيفة يعتبر بديلاً مقبولاً. وعلى المستوى الإداري، يتم حساب التباين بالنسبة للأبواب الرئيسية في الموازنة الخاصة بالوزارات والإدارات والهيئات المستقلة، التي تشملها الموازنة المُوافق عليها⁶. وإذا كان التصنيف حسب الوظائف هو المستخدم، يجب أن يستند إلى الوظائف العشر الرئيسية في إحصاءات المالية الحكومية/تصنيف وظائف الحكومة.

من شأن التغيرات في المستوى العام للإففاق (حسب تقديرات المؤشر PI-1) أن يسفر عن تغيرات في الإففاق على البنود الإدارية (والوظيفية) في الموازنة. ويقاس هذا المؤشر (PI-2) مدى مساهمة إعادة التوزيع فيما بين بنود الموازنة في تباين تشكيلة الإففاق فيما ينحطى التباين الناجم عن التغيرات في المستوى العام للإففاق. ويتطلب القيام بعملية التقييم تلك حساب مجموع تباين تشكيلة الإففاق ومقارنته بالانحراف العام في الإففاق الأولي بالنسبة لكل من السنوات الثلاث الأخيرة.

يتم حساب التباين كانحراف معياري مُرجح بين الإففاق الفعلي والإففاق المُبين في الموازنة، ويتم حسابه كنسبة مئوية من الإففاق المُبين في الموازنة على أساس التصنيف الإداري أو الوظيفي، وذلك باستخدام القيمة المطلقة للانحراف⁷. ولكي تكون عملية الحساب متوافقة مع تقديرات مؤشر الأداء PI-1، يجب استبعاد مدفوعات خدمة الديون والإففاق على المشروعات بتمويل من الجهات المانحة.

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M1):

(1) مدى تجاوز التباين في تشكيلة الإففاق الأولي مجموع الانحراف في الإففاق الأولي (حسبما يحدده مؤشر الأداء PI-1) في السنوات الثلاث الأخيرة.

درجة التصنيف الترتيبي	الحد الأدنى من المتطلبات (طريقة التصنيف الترتيبي M2)
A	(1) لم يتجاوز التباين في تشكيلة الإففاق مجموع الانحراف في الإففاق الأولي بأكثر من 5 % في أي من آخر ثلاث سنوات.
B	(1) لم يتجاوز التباين في تشكيلة الإففاق مجموع الانحراف في الإففاق الأولي بأكثر من 5 % في أكثر من سنة واحدة من آخر ثلاث سنوات.
C	(1) لم يتجاوز التباين في تشكيلة الإففاق مجموع الانحراف في الإففاق الأولي بأكثر من 10 % في أكثر من سنة واحدة من آخر ثلاث سنوات.
D	(1) تجاوز التباين في تشكيلة الإففاق مجموع الانحراف في الإففاق الأولي بنسبة 10 % في سنتين على الأقل من آخر ثلاث سنوات.

⁶ إذا زاد عدد الأبواب الرئيسية في الموازنة على 20 باباً، يجب حساب التباين بالنسبة لأكثر من 20 باباً (بالمبالغ) أو لأكثر أبواب تشكل نسبة 75 % من الإففاق المُبين في الموازنة إذا كان العدد الأخير من الأبواب أكبر من 20. ويتم حساب الانحراف بالنسبة لباقي الأبواب على أساس الإجماليات، أي كما لو أنها شكلت باباً واحداً في الموازنة.

⁷ خطوات عملية الحساب بالنسبة لكل من السنوات هي كما يلي (يمكن من أجل تسهيل عملية الحساب إنزال صحيفة جدولية من نوع Excel من شبكة الإنترنت على الموقع www.pefa.org، مع مثال أيضاً):

- بالنسبة لكل باب من أبواب الموازنة التي أسهمت في الإففاق الأساسي، يتم حساب الانحراف بين الإففاق الفعلي والإففاق المُبين في الموازنة أصلاً.
- جمع القيمة المطلقة للانحرافات بالنسبة لكافة أبواب الموازنة (القيمة المطلقة = الفرق الإيجابي بين الأرقام الفعلية والأرقام الواردة في الموازنة). وينبغي عدم استخدام الانحرافات كنسبة مئوية.
- يتم حساب حاصل عملية الجمع كنسبة مئوية من مجموع الإففاق الأساسي المُبين في الموازنة.
- يتم طرح مجموع النسبة المئوية لانحراف الإففاق الأساسي بالنسبة لكل من السنوات (حسب تقديرات مؤشر الأداء PI-1) بغية التوصل إلى عدد النقاط المئوية التي زاد بها تباين تشكيلة الإففاق عن مجموع انحراف الإففاق.
- يتم الرجوع إلى جدول تحديد درجات التصنيف الترتيبي أعلاه وتحديد عدد السنوات التي زادت فيها نقاط النسبة المئوية عن 5 أو 10 نقاط.

مؤشر الأداء PI-3. مجمل نواتج الإيرادات مقارنة بالموازنة المُوافق عليها أصلاً

تعتبر دقة توقعات الإيرادات المحلية من بين العوامل الحاسمة الأهمية في تحديد أداء الموازنة، وذلك لأن مخصصات الإنفاق المُدرجة في الموازنة تستند إلى تلك التوقعات. وتتيح مقارنة الإيرادات المُدرجة في الموازنة بالإيرادات الفعلية مؤشراً عاماً على نوعية توقعات الإيرادات.

ولكن قد تحدث صدمات خارجية يمكن أن لا يكون جرى توقعها ولا تجسّد عدم الكفاءة في الإدارة، وهذه أمور يجب إيضاحها في الشرح. فالمعايرة تسمح بوجود درجة تصنيف ترتيبي عالية ولو كانت النواتج في سنة من السنوات الثلاث الأخيرة مختلفة كثيراً عن التوقعات، على سبيل المثال كنتيجة لصدمة خارجية كبيرة حدثت أثناء تنفيذ الموازنة المعنية.

وبالنسبة لهذا المؤشر، يجب استخدام المعلومات من التقارير عن تنفيذ الموازنة أو الحسابات الختامية الحكومية قدر توفّر تلك المعلومات (وليس البيانات من مصادر أخرى كهيئة الإيرادات أو البنك المركزي). وعلى الشرح إيضاح مصادر البيانات وأية مخاوف فيما يتعلق باتساقها أو إمكانية التعويل عليها، التي يمكن أيضاً إبرازها بتقديرات مطابقة بيانات الإيرادات في مؤشر الأداء PI-14.

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M1):

(1) الجباية الفعلية للإيرادات المحلية مقارنة بتقديرات الإيرادات المحلية في الموازنة المُوافق عليها أصلاً.

درجة التصنيف الترتيبي	الحد الأدنى من المتطلبات (طريقة التصنيف الترتيبي M2)
A	(1) لم تكن الجباية الفعلية للإيرادات أدنى من 97 % من تقديرات الإيرادات المحلية المُبيّنة في الموازنة في أكثر من سنة واحدة من آخر ثلاث سنوات.
B	(1) لم تكن الجباية الفعلية للإيرادات المحلية أدنى من 94 % من تقديرات الإيرادات المحلية المُبيّنة في الموازنة في أكثر من سنة واحدة من آخر ثلاث سنوات.
C	(1) لم تكن الجباية الفعلية للإيرادات المحلية أدنى من 92 % من تقديرات الإيرادات المحلية المُبيّنة في الموازنة في أكثر من سنة واحدة من آخر ثلاث سنوات.
D	(1) كانت الجباية الفعلية للإيرادات المحلية أدنى من 92 % من تقديرات الإيرادات المحلية المُبيّنة في الموازنة في سنتين من أو في كافة آخر ثلاث سنوات.

مؤشر الأداء PI-4. أصل ورصد متأخرات مدفوعات الإنفاق

تعتبر متأخرات مدفوعات الإنفاق التزامات إنفاق تكبّتها الحكومة، تأخر دفعها للمعنيين من بين: العاملين، أو الموردين، أو المقاولين، أو الدائنين، وهي تعتبر شكلاً من التمويل غير المتسم بالشفافية. ويمكن أن يشير مستوى المتأخرات المرتفع إلى عدد من المشاكل مثل عدم كفاية كل من: ضوابط الارتباطات، وتقنين المبالغ النقدية، وعدم كفاية مخصصات التعاقدات في الموازنة، وبخس مخصصات بنود محددة في الموازنة، والافتقار إلى المعلومات. وتفترض متأخرات الإنفاق أن مبالغ المدفوعات القائمة غير المسددة مستحقة الدفع بمقتضى التزام قانوني محدد أو التزام تعاقدي أبرمته الحكومة، ويمكن أن تشمل مطالبات مستحقة غير مدفوعة مقابل: رواتب، ومعاشات تقاعدية، ومستلزمات، وخدمات، وإيجارات، وفوائد على ديون محلية وخارجية. أما تأخير أو تخفيض تحويلات الدعوات المالية والمُنح للهيئات الحكومية المستقلة والمستويات الحكومية الأخرى فلا تشكل متأخرات ما لم تكن جزءاً من التزام قانوني (يحدد مبلغ وموعد كل من التسديدات) أو اتفاق تعاقدي. كما أن النصّ على تحويلات في قانون الموازنة السنوية أو قانون المخصصات لا يشكل بحد ذاته التزاماً قانونياً. ولا يعتبر الإهلاك (الإطفاء) غير المدفوع بالنسبة لأصل القروض من بين المتأخرات بالنسبة لهذا المؤشر، وذلك لأن الإهلاك ليس إنفاقاً ولكن معاملة تمويل.

يمكن أن تحدد اللوائح التنظيمية المحلية أو الممارسات المتعارف عليها على نطاق واسع متى تصبح المطالبة غير المُسدّدة متأخرة عن التسديد. فإذا جرى تطبيق هذه الممارسة المحلية في قياس رصيد المتأخرات، وجب عند ذلك وصف مضمونها وأساسها في الشروح. ولكن الفيصل بالنسبة للتقديرات هو الممارسات المتعارف عليها دولياً في قطاع الأعمال حيث تعتبر المطالبة متأخرة عن التسديد إذا لم يتم التسديد في غضون 30 يوماً من استلام الحكومة المعنية لفاتورة/مطالبة المورد المعني (لقاء مستلزمات أو خدمات أو أشغال تم إنجازها)، بينما عدم تسديد كشوف رواتب الموظفين والعاملين أو عدم احترام موعد نهائي لتسديد فوائد الديون على الفور يسفر عن اعتبار المبالغ المعنية متأخرة عن التسديد.

يُعنى هذا المؤشر بقياس مدى وجود رصيد من المتأخرات، ومدى معالجة والسيطرة على هذه المشكلة في النظام المعني. ومع أنه يمكن أن يكون من الضروري وجود إجراءات خاصة لتحديد وتسديد المتأخرات القديمة، لن يكون هذا فعالاً إذا تواصل خلق متأخرات جديدة (مبالغ مستحقة السداد أثناء السنة الماضية ولكن لم يتم تسديدها). ولكن الأهم من كل ذلك، تقييم مدى وجود وتتمام البيانات عن المتأخرات، التي بدونها لا يمكن إجراء التقييم أو التوصل إلى تقديرات.

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M1):

- (1) رصيد متأخرات مدفوعات الإففاق (كنسبة مئوية من مجموع الإففاق الفعلي بالنسبة للسنة المالية المعنية) وأي تعيّر حديث العهد في ذلك الرصيد.
- (2) مدى توفر البيانات من أجل متابعة رصيد متأخرات مدفوعات الإففاق.

الحد الأدنى من المتطلبات (طريقة التصنيف الترتيبي M2)	درجة التصنيف الترتيبي
(1) رصيد المتأخرات منخفض (أي دون 2 % من مجموع الإففاق). (2) البيانات الموثوقة والتامة عن رصيد المتأخرات تأتي من خلال إجراءات روتينية على الأقل في نهاية كل سنة مالية (وتشمل بياناً لمواعيد كل منها).	A
(1) رصيد المتأخرات يشكل 2 – 10 % من مجموع الإففاق؛ مع وجود شواهد على تخفيضها بدرجة كبيرة (أي بأكثر من 25 %) في السنتين الأخيرتين. (2) يتم سنوياً جمع البيانات عن رصيد المتأخرات، ولكن قد لا تكون كاملة بالنسبة لبضعة فئات إففاق محددة أو مؤسسات لها موازنات محددة.	B
(1) رصيد المتأخرات يشكل 2 – 10 % من مجموع الإففاق؛ وليست هنالك شواهد على تخفيضها إلى حد كبير في السنتين الأخيرتين. (2) تم جمع البيانات عن رصيد المتأخرات من خلال ما لا يقل عن عملية واحدة شاملة وخاصة في غضون السنتين الأخيرتين.	C
(1) رصيد المتأخرات يزيد على 10 % من مجموع الإففاق. (2) لا توجد بيانات موثوقة عن رصيد المتأخرات من السنتين الأخيرتين.	D

مؤشر الأداء PI-5. تصنيف الموازنة

من شأن نظام التصنيف القوي تسهيل تتبّع الإنفاق وفقاً للأبعاد التالية الخاصة بكل من: الوحدة الإدارية، والاقتصاد، والوظائف، والبرامج. وحينما يجري تطبيق ممارسات التصنيف الدولي المعياري، يمكن للحكومات الإبلاغ عن الإنفاق في صيغة إحصاءات المالية الحكومية وتتبع الإنفاق المُخفّض لعدد الفقراء ومجموعات الإنفاق المختارة الأخرى. ويتم عرض الموازنة في صيغة تجسّد أكثر التصنيفات أهميّة (عادة إدارية مقترنة بصيغ اقتصادية ووظيفية و/أو برامجية) ويكون التصنيف مُتضمّناً في الرسم البياني للحسابات بغية التأكد من إمكانية الإبلاغ عن كافة المعاملات وفقاً لأي من التصنيفات المستخدمة.

وفي البلدان التي تعتبر فيها استراتيجيّة تخفيض أعداد الفقراء من بين العناصر الرئيسيّة في إطار السياسات الشامل الذي اعتمدهت الحكومة، عادة ما يكون تعريف وتحديد الإنفاق المُخفّض لأعداد الفقراء مرتبطاً مباشرة بتصنيف الموازنة.

المعيار القياسي الدولي بشأن أنظمة التصنيف هو إحصاءات المالية الحكومية (GFS) التي تتيح الإطار من أجل التصنيف الاقتصادي والوظيفي للمعاملات. وبموجب تصنيف وظائف الحكومة الذي تسانده الأمم المتحدة، وهو التصنيف الوظيفي المُطبّق في إحصاءات المالية الحكومية، هنالك عشر وظائف رئيسية على أعلى مستوى و 69 وظيفة على المستوى الثاني (الوظائف الفرعية).

ولا يوجد معيار دولي للتصنيف البرامجي، فهذا النوع من التصنيف يُستخدم بطرق متباينة على نطاق واسع فيما بين البلدان. ولكن التصنيف البرامجي يمكن أن يكون أداة مهمّة في عمليات وضع وإدارة الموازنة والإبلاغ عنها (يرجى الرجوع لمؤشر الأداء PI-12)، وينبغي في الشروح إيضاح طريقة تطبيقه إذا كانت أعلى درجة تصنيف ترتيبية معطاة على هذا الأساس.

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M1):

(1) نظام التصنيف المُستخدم من أجل وضع وتنفيذ موازنة الحكومة المركزية والإبلاغ عنها.

درجة التصنيف الترتيبي	الحد الأدنى من المتطلبات (طريقة التصنيف الترتيبي M2)
A	(1) وضع وتنفيذ الموازنة مستند إلى التصنيف الإداري والاقتصادي والوظائف الفرعية، وذلك باستخدام معايير إحصاءات المالية الحكومية/تصنيف وظائف الحكومة أو معيار قياسي يمكنه إنتاج وثائق وفقاً لتلك المعايير. (يمكن أن يحل التصنيف البرامجي بدلاً عن تصنيف الوظائف الفرعية، إذا جرى تطبيقه بمستوى من التفصيل مطابق على الأقل للوظائف الفرعية).
B	(1) وضع وتنفيذ الموازنة مستند إلى التصنيف الإداري والاقتصادي والوظيفي (باستخدام على الأقل 10 من الوظائف في نظام تصنيف وظائف الحكومة)، باستخدام معايير إحصاءات المالية الحكومية/تصنيف وظائف الحكومة أو معيار قياسي يمكنه إنتاج وثائق وفقاً لتلك المعايير.
C	(1) وضع وتنفيذ الموازنة مستند إلى التصنيف الإداري والاقتصادي باستخدام معايير إحصاءات المالية الحكومية أو معيار يمكنه إنتاج وثائق مُتسقة وفقاً لتلك المعايير.
D	(1) وضع وتنفيذ الموازنة مستند إلى تصنيف مختلف (على سبيل المثال ليس متوافقاً مع إحصاءات المالية الحكومية أو بالتوزيع الإداري فقط).

مؤشر الأداء PI-6. شمولية المعلومات التي تتضمنها وثائق الموازنة

وثائق الموازنة السنوية (وثائق الموازنة السنوية والوثائق المعززة لها) – حسبما يتم رفعها للهيئة التشريعية لتمحيصها والموافقة عليها – يجب أن تعطي صورة كاملة عن: توقعات الحكومة المركزية بشأن المالية العامة، والمقترحات المتعلقة بالموازنة، ونواتج موازنة السنة السابقة. وإضافة إلى المعلومات التفصيلية عن الإيرادات والنفقات ولكي تُعتبر كاملة، يجب أن تتضمن وثائق الموازنة السنوية معلومات عن العناصر التالية:

1. الافتراضات الاقتصادية الكلية، شاملة على الأقل تقديرات مجمل النمو ومعدلات التضخم النقدي وأسعار الصرف.
2. عجز المالية العامة، حسبما تحدده إحصاءات المالية الحكومية أو المعايير الدولية المتعارف عليها.
3. تمويل العجز بالاقتراض، مع وصف للتشكيلة المتوقعة لذلك التمويل.
4. رصيد الدين، شاملاً تفاصيل على الأقل بشأن بداية السنة الجارية.
5. الأصول المالية، شاملة تفاصيل على الأقل بشأن بداية السنة الجارية.
6. نواتج موازنة السنة السابقة، مبيّنة في الصيغة ذاتها التي للموازنة المقترحة.
7. موازنة السنة الجارية (إما الموازنة المعدلة أو تقديرات النواتج)، مبيّنة في الصيغة ذاتها التي للموازنة المقترحة.
8. بيانات موجزة عن الموازنة بالنسبة للإيرادات والإنفاق معاً وفقاً للأبواب الرئيسية للتصنيفات المستخدمة (يرجى الرجوع إلى مؤشر الأداء PI-5)، شاملة بيانات بشأن السنة الجارية والسنة السابقة.
9. شرح مدلولات مبادرات السياسات الجديدة على الموازنة، مع تقديرات أثر كافة تغيّرات سياسات الإيرادات و/أو بعض التغيرات الرئيسية في برامج الإنفاق على الموازنة.

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M1):

(1) نسبة المعلومات المدرجة أعلاه في أحدث وثائق الموازنة التي صدرت عن الحكومة المركزية (ولكي تدخل في التقييمات، ينبغي استيفاء التحديد والتفصيل التام للمعايير المرجعية بشأن المعلومات).

درجة التصنيف الترتيبي	الحد الأدنى من المتطلبات (طريقة التصنيف الترتيبي M1)
A	(1) أحدث وثائق الموازنة تستوفي 7-9 من المعايير المرجعية التسعة بشأن المعلومات
B	(1) أحدث وثائق الموازنة تستوفي 5-6 من المعايير المرجعية التسعة بشأن المعلومات
C	(1) أحدث وثائق الموازنة تستوفي 3-4 من المعايير المرجعية التسعة بشأن المعلومات
D	(1) أحدث وثائق الموازنة تستوفي 2 أو أقل من المعايير المرجعية التسعة بشأن المعلومات

مؤشر الأداء PI-7. مدى العمليات الحكومية غير المبلّغ عنها

ينبغي أن يغطي كل من: تقديرات الموازنة السنوية، والتقارير عن تنفيذ الموازنة في سنتها، والبيانات المالية الختامية في نهاية السنة المالية، والتقارير الأخرى عن المالية العامة التي يُعلن عنها للجمهور العام كافة الأنشطة التي تقوم بها الحكومة المركزية في إطار الموازنة وخارج إطار الموازنة، وذلك بغية إعطاء صورة كاملة عن: إيرادات الحكومة المركزية، والإنفاق الحكومي من كافة الفئات، والتمويل الحكومي. وينطبق هذا الأمر (1) إذا كانت العمليات خارج إطار الموازنة (أنشطة الحكومة المركزية غير المشمولة في قانون الموازنة السنوية كالتالي يتم تمويلها من خلال أموال خارج إطار الموازنة) غير جوهرية أو إذا كان أي إنفاق كبير على أنشطة خارج إطار الموازنة مشمولاً في التقارير عن المالية العامة، و (2) إذا كانت الأنشطة مشمولة في الموازنة ولكن تتم إدارتها خارج إطار إدارة الحكومة لشؤون الموازنة ونظام المحاسبة الذي اعتمدهت الحكومة (بصورة رئيسية المشروعات التي تمولها جهات مانحة) غير جوهرية أو مشمولة في التقارير الحكومية عن شؤون المالية العامة.

مع أن تمويل الجهات المانحة للمشروعات يقع جزئياً خارج نطاق سيطرة الحكومة (ولاسيما بالنسبة للمدخلات التي يتم تقديمها على أساس عيني، أي التي يتم تقديمها ودفع مقابلها بموجب عقود ليست الحكومة المعنية طرفاً فيها)، فإنه ينبغي على الوزارات والإدارات والهيئات المسؤولة عن تنفيذ المشروعات التي تمولها جهات مانحة

أن تكون على الأقل قادرة على إتاحة تقارير مالية كافية عن استلام واستخدامات الموارد التمويلية التي يتم استلامها نقدًا من الجهات المانحة. ويقيم المؤشر D-2 مساعدات الجهات المانحة للحكومة المعنية في إتاحة معلومات مالية تامة عن مساندة المشروعات المعنية (بما في ذلك المدخلات العينية).

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M1):

- (1) مستوى الإففاق خارج الموازنة (خلاف المشروعات التي تمولها جهات مانحة) غير المُبلغ عنه، أي غير المشمول في التقارير عن المالية العامة.
- (2) المعلومات المشمولة في التقارير المالية بشأن الدخل/الإففاق فيما يتعلق بالمشروعات التي تمولها جهات مانحة.

درجة التصنيف الترتيبي	الحد الأدنى من المتطلبات (طريقة التصنيف الترتيبي M1)
A	(1) مستوى الإففاق خارج إطار الموازنة غير المُبلغ عنه (خلاف المشروعات التي تمولها جهات مانحة) غير جوهري (أدنى من 1 % من مجموع الإففاق). (2) التقارير عن المالية العامة تشتمل معلومات كاملة عن الدخل/الإففاق فيما يتعلق بنسبة 90 % (من حيث القيمة) من المشروعات التي تمولها جهات مانحة، ماعدا المدخلات العينية أو الإففاق على المشروعات التي تمولها جهات مانحة غير جوهري (أدنى من 1 % من مجموع الإففاق)
B	(1) مستوى الإففاق خارج إطار الموازنة غير المُبلغ عنه (خلاف المشروعات التي تمولها جهات مانحة) يشكل 1 – 5 % من مجموع الإففاق. (2) التقارير عن المالية العامة تشتمل معلومات كاملة عن الدخل/الإففاق فيما يتعلق بكافة المشروعات الممولة بقروض وعلى الأقل 50 % (من حيث القيمة) من المشروعات الممولة بمنح.
C	(1) مستوى الإففاق خارج إطار الموازنة غير المُبلغ عنه (خلاف المشروعات التي تمولها جهات مانحة) يشكل 5 – 10 % من مجموع الإففاق. (2) التقارير عن المالية العامة تشتمل معلومات كاملة عن الدخل/الإففاق فيما يتعلق بكافة المشروعات الممولة بقروض.
D	(1) مستوى الإففاق خارج إطار الموازنة غير المُبلغ عنه (خلاف المشروعات التي تمولها جهات مانحة) يشكل أكثر من 10 % من مجموع الإففاق. (2) المعلومات التي تشملها التقارير عن المالية العامة بشأن المشروعات التي تمولها جهات مانحة تعاني من نقص جوهري ولا تغطي كافة العمليات الممولة بقروض.

مؤشر الأداء PI-8. شفافية العلاقات المالية العامة فيما بين الهيئات الحكومية

مع أن مجموعة مؤشرات الأداء تركز على عملية إدارة الحكومة للشؤون المالية العامة، فإن أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم مسؤوليات إنفاق واسعة النطاق في الكثير من البلدان.⁸ ففي الدول الفدرالية، عادة ما تكون العلاقة المالية العامة بين الحكومة المركزية (الفدرالية أو الاتحادية) وكل من ولايات تلك الدولة راسخة في دستور الاتحاد أو الكيان الفدرالي. وفي حالات أخرى، تحدد قوانين خاصة كلاً من: طبقات أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم، ومسؤوليات الإنفاق، وترتيبات مشاطرة الإيرادات. فالتحويلات التي تقع في هذه الفئات عادة ما تكون على هيئة مُنح غير مشروطة، وتقوم أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم بتحديد استخداماتها من خلال موازاناتها. كما يمكن أن تُتيح الحكومة المركزية لأجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم مُنحاً مشروطة (مُخصصة لأغراض محددة) بغية القيام بمسؤوليات مختارة في تقديم الخدمات والقيام بالإنفاق، على سبيل المثال، حسب الوظائف أو البرامج، على أساس كل حالة على حدة. ومستوى المنح العام هذا (أي التخصيص العمودي) يكون عادة قرارات بشأن سياسات الموازنة حسب استنسب الحكومة المركزية أو في إطار عملية تفاوض حسب الدستور، وهذا ما ليس يقيّمه هذا المؤشر. ولكن من الضروري وجود معايير واضحة – ومنها الصيغ – من أجل توزيع المنح فيما بين أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم (أي التخصيص الأفقي للموارد التمويلية) بغية ضمان شفافية المخصصات وقابلية توقع الموارد المالية على الأمد المتوسط لخطط وموازنات برامج إنفاق أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم. ومن البالغ الأهمية بالنسبة لأجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم الحصول على معلومات أكيدة وموثوقة عن المخصصات السنوية من الحكومة المركزية قبل إنجاز خطوات إعداد موازاناتها بفترة طويلة (ومن الأفضل قبل البدء بتلك العملية).

نظراً لازدياد التوجه لأن تجري إدارة شؤون عملية تقديم الخدمات الأساسية على مستوى أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم، فإن التفسير الصحيح لتخصيص الموارد للقطاعات وعمليات الإنفاق الفعلية يتطلب تتبع أثر المعلومات عن الإنفاق على كافة المستويات الحكومية وفقاً للفئات القطاعية (التي قد تكون أو لا تكون مطابقة للتصنيف الوظيفي حسب إحصاءات المالية الحكومية)، حتى لو لم يكن هذا هو الشكل القانوني الذي يتم به تنفيذ الموازنة. ويتطلب وضع عرض عام تام لمخصصات إنفاق عموم الحكومة إمكانية قيام أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم بجمع بيانات المالية العامة بتصنيف مماثل لما لدى الحكومة المركزية، وأن يتم جمع هذه المعلومات على الأقل سنوياً ويتم تضمينها في تقارير المالية العامة التي تصدر عن الحكومة المركزية. وقد لا تكون أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم ملزمة برفع التقارير مباشرة للحكومة المركزية. ولذلك، فإن جمع وتوحيد بيانات المالية العامة لعموم الحكومة قد لا يتم بالضرورة عن طريق الحكومة المركزية، ولكن عن طريق مكتب الإحصاء الوطني. ولكي يكون نطاق التغطية مفيداً، ينبغي أن تكون التقارير الموحدة بشأن معلومات المالية العامة ذات نوعية معقولة، وأن تشمل كافة طبقات عموم الحكومة، فضلاً عن عرضها على أساس التوقعات السابقة (حسب الموازنة) والواقع اللاحق (الفعلي). وينبغي الحصول على المعلومات اللاحقة من مصادر أنظمة المحاسبة الروتينية.

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M-2):

- (1) أنظمة ذات شفافية مستندة إلى قواعد وأسس في التوزيع الأفقي بين أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم فيما يتعلق بالتحويلات المشروطة وغير المشروطة من الحكومة المركزية (سواء المخصصات حسب الموازنة أو الفعلية)؛
- (2) مدى إحكام توقيت المعلومات الموثوقة بشأن السنة القادمة من الحكومة المركزية لأجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم؛
- (3) مدى جمع بيانات المالية العامة الموحدة (على الأقل بشأن الإيرادات والنفقات) ورفعها بشأن عموم الحكومة وفقاً للفئات القطاعية.

⁸ لا يشمل نطاق هذا المؤشر الموارد التمويلية المتاحة للوحدات غير المتركرة من بين وحدات الحكومة المركزية (التي ليست لها آليات مساءلة على المستوى المحلي).

الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي للأبعاد طريقة التصنيف الترتيبي M2	البُعد المعني
<p>درجة التصنيف الترتيبي = A: يتم تحديد التوزيع الأفقي لكافة التحويلات تقريباً (على الأقل 90 % حسب القيمة) من الحكومة المركزية من خلال أنظمة شفافة ومستندة إلى قواعد وأسس.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = B: يتم تحديد التوزيع الأفقي لمعظم التحويلات (على الأقل 50 % من التحويلات) من الحكومة المركزية من خلال أنظمة شفافة ومستندة إلى قواعد وأسس.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = C: يتم تحديد التوزيع الأفقي لجزء صغير فقط من التحويلات (على الأقل 10-50 %) من الحكومة المركزية من خلال أنظمة شفافة ومستندة إلى قواعد وأسس.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = D: لا يتم تحديد التوزيع الأفقي لأي من التحويلات أو بالكاد لأي منها من الحكومة المركزية من خلال أنظمة شفافة ومستندة إلى قواعد وأسس.</p>	<p>(1) شفافية وموضوعية التوزيع الأفقي فيما بين أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم</p>
<p>درجة التصنيف الترتيبي = A: يتم إعطاء أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم معلومات موثوقة عن المخصصات التي سيتم تحويلها إليها قبل بدء إجراءات وضع تفاصيل موازنتها.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = B: يتم إعطاء أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم معلومات موثوقة عن المخصصات التي سيتم تحويلها إليها قبل إنجاز وضع موازنتها المقترحة، مما يجعل من الممكن إجراء تغييرات جوهرية على تلك الموازنات.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = C: يتم إصدار معلومات موثوقة لأجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم قبل بدء السنة المالية لدى تلك الأجهزة، ولكن في موعد متأخر لا يسمح بإجراء تغييرات في موازنتها.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = D: يتم إصدار التقديرات الموثوقة النهائية عن التحويلات بعد وضع الموازنات النهائية لأجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم، أو أن التقديرات السابقة الصادرة ليست موثوقة.</p>	<p>(2) إحكام توقيت المعلومات الموثوقة إلى أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم عن مخصصاتها</p>
<p>درجة التصنيف الترتيبي = A: يتم جمع المعلومات عن المالية العامة (المتوقعة والفعلية) على نحو متسق مع تقارير الحكومة المركزية عن المالية العامة، وذلك بشأن 90 % (حسب القيمة) من إنفاق أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم، ويجري تضمينها في التقارير السنوية في غضون 10 أشهر من نهاية السنة المالية المعنية.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = B: يتم جمع المعلومات عن المالية العامة (المتوقعة والفعلية) على نحو متسق مع تقارير الحكومة المركزية عن المالية العامة، وذلك بشأن على الأقل 70 % (حسب القيمة) من إنفاق أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم، ويجري تضمينها في التقارير السنوية في غضون 18 شهراً من نهاية السنة المالية المعنية.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = C: يتم جمع المعلومات عن المالية العامة (المتوقعة والفعلية) على نحو متسق مع تقارير الحكومة المركزية عن المالية العامة، وذلك بشأن على الأقل 60 % (حسب القيمة) من إنفاق أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم، ويجري تضمينها في التقارير السنوية في غضون 24 شهراً من نهاية السنة المالية المعنية.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = D: يتم جمع المعلومات عن المالية العامة (المتوقعة والفعلية) على نحو متسق مع تقارير الحكومة المركزية عن المالية العامة، وذلك بشأن أقل من 60 % (حسب القيمة) من إنفاق أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم، ويجري تضمينها في التقارير السنوية مع تأخير لأكثر من 24 شهراً، إذا تم ذلك التضمين.</p>	<p>(3) مدى توحيد بيانات المالية العامة لعموم الحكومة وفقاً للفئات القطاعية</p>

مؤشر الأداء PI-9: الرقابة على مُجمل مخاطر المالية العامة من جهات القطاع العام الأخرى

عادة ما يكون للحكومة المركزية دور رقابي رسمي فيما يتعلق بجهات القطاع العام الأخرى، وعليها رصد وإدارة شؤون المخاطر على المالية العامة التي لها مدلولات على الصعيد الوطني ناشئة عن أنشطة على مستوى: أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم، والهيئات الحكومية المستقلة، ومؤسسات الأعمال في القطاع العام شاملة البنوك المملوكة للدولة، ولكن يمكن لأسباب سياسية أيضاً أن تكون ملزمة بتولي المسؤولية عن تخلف هيئات أخرى من هيئات القطاع العام عن الدفع عند عدم وجود دور رقابي رسمي. وقد تنجم المخاطر على المالية العامة عن: أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم، والهيئات الحكومية المستقلة، ومؤسسات الأعمال في القطاع العام وتأخذ من بين أشكال أخرى شكل العجز عن سداد مدفوعات خدمة الديون (مع أو بدون ضمانات صادرة عن الحكومة المركزية)، وخسائر العمليات الناجمة عن: عمليات غير مُمولة شبه مالية عامة، ومتأخرات مدفوعات الإففاق، والتزامات معاشات تقاعدية غير مُمولة.

ينبغي على الحكومة المركزية طلب واستلام بيانات مالية ربع سنوية وبيانات مراجعة في نهاية السنة المعنية من الهيئات الحكومية المستقلة ومؤسسات الأعمال في القطاع العام، ورصد أدائها قياساً بالأهداف المالية المحددة لها. وغالباً ما ترفع الهيئات الحكومية المستقلة ومؤسسات الأعمال في القطاع العام تقارير للوزارات التنفيذية المعنية، ولكن لتوحيد المعلومات أهميته لأغراض الاستعراض ورفع التقارير عن مجموع المخاطر المالية للحكومة المركزية. وحيثما كانت أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم قادرة على خلق التزامات مالية عامة للحكومة المركزية، يجب رصد مركزها المالي على الأقل على أساس سنوي، مع توحيد المعلومات المالية العامة الضرورية أيضاً.

رصد الحكومة المركزية لمخاطر المالية العامة هذه ينبغي أن يسهل لها اتخاذ الإجراءات التصحيحية الناجمة عن إجراءات أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم، والهيئات الحكومية المستقلة، ومؤسسات الأعمال في القطاع العام، وذلك على نحو متسق مع: الشفافية، ونظم الإدارة الجيدة، وترتيبات المساءلة، ومع المسؤوليات النسبية للحكومة المركزية عن بقية القطاع العام.

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M1):

- (1) مدى رصد الحكومة المركزية للهيئات الحكومية المستقلة ومؤسسات الأعمال في القطاع العام.
- (2) مدى رصد الحكومة المركزية للمركز المالي لأجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم.

الحد الأدنى من المتطلبات (طريقة التصنيف الترتيبي M1)	درجة التصنيف الترتيبي
<p>(1) كافة الهيئات الحكومية المستقلة ومؤسسات الأعمال في القطاع العام الرئيسية ترفع تقارير مالية للحكومة المركزية على الأقل كل نصف سنة، فضلاً عن حسابات سنوية خضعت للمراجعة، وتقوم الحكومة المركزية بتضمين قضايا المخاطر على المالية العامة في تقرير سنوي على الأقل.</p> <p>(2) لا يمكن لأجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم خلق التزامات مالية عامة للحكومة المركزية أو أن صافي المركز المالي خاضع للرصد على الأقل سنوياً بالنسبة لكافة مستويات أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم، وتقوم الحكومة المركزية بتضمين مجمل المخاطر على المالية العامة في تقارير سنوية (أو أكثر تواتراً).</p>	A
<p>(1) كافة الهيئات الحكومية المستقلة ومؤسسات الأعمال في القطاع العام الرئيسية ترفع تقارير مالية للحكومة المركزية على الأقل سنوياً، فضلاً عن حسابات سنوية خضعت للمراجعة، وتقوم الحكومة المركزية بتضمين قضايا المخاطر على المالية العامة في تقرير.</p> <p>(2) صافي المركز المالي خاضع لرصد سنوي على الأقل بالنسبة لأهم مستوى من أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم، وتقوم الحكومة المركزية بتضمين مجمل المخاطر على المالية العامة في تقرير.</p>	B
<p>(1) معظم الهيئات الحكومية المستقلة ومؤسسات الأعمال في القطاع العام الرئيسية ترفع تقارير مالية للحكومة المركزية على الأقل سنوياً، ولكن ليس هنالك استعراض موحد أو أنه ناقص كثيراً.</p> <p>(2) صافي المركز المالي خاضع لرصد سنوي على الأقل بالنسبة لأهم مستوى من أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم، ولكن لا يوجد استعراض موحد أو أنه ناقص كثيراً.</p>	C
<p>(1) لا يجري أي رصد سنوي للهيئات الحكومية المستقلة ومؤسسات الأعمال في القطاع العام، أو أنه ناقص كثيراً.</p> <p>(2) لا يجري رصد سنوي للمركز المالي لأجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم أو أنه ناقص كثيراً.</p>	D

مؤشر الأداء PI-10: قدرة الجمهور على الوصول إلى المعلومات الأساسية عن المالية العامة

تتوقف الشفافية على ما إذا كان من السهل بالنسبة للجمهور العام أو على الأقل المجموعات ذات الاهتمام المعنية الحصول على المعلومات عن خطط ومراكز وأداء الحكومة فيما يتعلق بالمالية العامة.

وينبغي أن تعلق شروح التقييم على نوعية المعلومات المتاحة (على سبيل المثال، النصوص والبنية المفهومة، والتنسيق، موجزةً بالنسبة للوثائق الكبيرة) والوسائل المستخدمة لتسهيل قدرة الجمهور على الحصول على المعلومات (ومنها: الصحافة، ومواقع شبكة الإنترنت، وبيع الوثائق الرئيسية بتكلفة طباعتها، ولوحات الإعلانات بشأن المعلومات الملائمة على الصعيد المحلي). ويتوقف مدى ملاءمة الوسائل على طبيعة الوثائق وخصائص مجموعات الاهتمام أو المستهلكين المعنية، ومثال ذلك القدرة على الوصول إلى وسائل الإعلام المختلفة.

تشمل عناصر المعلومات التي من الضروري وصول الجمهور إليها:

- (1) وثائق الموازنة السنوية: إمكان حصول الجمهور على مجموعة كاملة من الوثائق⁹ من خلال الوسائل الملائمة حين يجري تقديمها للهيئة التشريعية.
- (2) تقارير عن تنفيذ الموازنة في سنتها: إتاحة التقارير روتينياً للجمهور من خلال الوسائل الملائمة في غضون شهر واحد من إنجازها.
- (3) البيانات المالية الختامية في نهاية السنة: إتاحة البيانات للجمهور من خلال الوسائل الملائمة في غضون ستة أشهر من إنجاز عملية مراجعتها.
- (4) تقارير المراجعة الخارجية: إتاحة كافة التقارير عن عمليات الحكومة المركزية على نحو موحّد للجمهور من خلال الوسائل الملائمة في غضون ستة أشهر من إنجاز عملية مراجعتها.
- (5) إرساءات العقود: نشر إرساء كافة العقود التي تزيد قيمتها عن ما يعادل 100000 دولار أمريكي تقريباً على الأقل كل ربع سنة من خلال الوسائل الملائمة.
- (6) الموارد المتاحة لوحدات الخدمات الأساسية: إعلان المعلومات من خلال الوسائل الملائمة على الأقل سنوياً، أو إتاحتها عند الطلب بشأن وحدات الخدمات الأساسية التي تغطي الصعيد الوطني في قطاعين اثنين على الأقل (كالمدارس الابتدائية أو عيادات الرعاية الصحية الأولية).

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M1):

- (1) عدد العناصر المدرجة أعلاه المستوفاة من قدرة الجمهور على الحصول على المعلومات (لكي يتم تضمينها في التقييم، يجب استيفاء المواصفات الكاملة للمعايير القياسية المرجعية للمعلومات).

الحد الأدنى من المتطلبات (طريقة التصنيف الترتيبي M1)	درجة التصنيف الترتيبي
(1) الحكومة تُتيح للجمهور 5-6 من الأنواع الستة من المعلومات	A
(1) الحكومة تُتيح للجمهور 3-4 من الأنواع الستة من المعلومات	B
(1) الحكومة تُتيح للجمهور 1-2 من الأنواع الستة من المعلومات	C
(1) الحكومة لا تُتيح للجمهور أيّاً من الأنواع الستة من المعلومات	D

⁹ تعني عبارة " كاملة " أن الوثائق المتاحة للجمهور تحتوي على كافة المعلومات المُدرجة بموجب المؤشر PI-6، وذلك قدر وجود تلك المعلومات.

مؤشر الأداء PI-11. النظامية والمشاركة في عملية وضع الموازنة السنوية

مع أن وزارة المالية هي عادة الدافع الرئيسي لعملية وضع الموازنة السنوية، فإن مشاركة الوزارات والإدارات والهيئات الأخرى والقيادة السياسية في هذه العملية¹⁰ تؤثر في مدى تجسيد الموازنة لكل من: سياسات الاقتصاد الكلي، وسياسات المالية العامة، والسياسات القطاعية. وتتطلب المشاركة التامة عملية متكاملة من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة تشترك فيها كافة الأطراف بطريقة منظمة ومحكمة التوقيت، وذلك وفقاً للجدول الزمني المحدد مسبقاً لمواعيد وضع الموازنة.

وينبغي أن يسهل هذا الجدول الزمني سن قانون الموازنة قبل بداية السنة المالية، فضلاً عن إعطاء الوقت الكافي للوزارات والإدارات والهيئات الأخرى لكي تهَيئ التفاصيل المفيدة للمقترحات بشأن الموازنة وفقاً للإرشادات المعنية. ويمكن أن يخلق التأخير في الموافقة على الموازنة احتمالات مبهولة عن مستوى الإففاق الذي ستتم الموافقة عليه وتأخير بعض الأنشطة الحكومية، شاملة العقود الكبيرة. وينبغي على المنشور الخاص بالموازنة ودليل وضع الموازنات إتاحة إرشادات واضحة بشأن خطوات وضعها، شاملة الحدود القصوى التأشيرية بالنسبة للوحدات الإدارية أو مجالات الوظائف المعنية.

ولكي يتم تفادي التغييرات في المقترحات بشأن الموازنة في اللحظة الأخيرة، من المهم مشاركة القيادة السياسية مشاركة نشطة في وضع إجماليات المخصصات (ولاسيما للقطاعات أو الوظائف) منذ مرحلة مبكرة من عملية إعداد الموازنة. وينبغي بدء هذا من خلال استعراض والموافقة على الحدود القصوى للمخصصات في منشور الموازنة، إما عن طريق الموافقة على منشور الموازنة أو الموافقة على مقترح سابق بشأن إجماليات المخصصات (على سبيل المثال، وثيقة آفاق الموازنة).

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M2):

- (1) وجود جدول زمني ثابت لمواعيد وضع الموازنة يتم التقيّد به؛
- (2) وضوح/شمولية وانخراط القيادة السياسية في وضع الإرشادات بشأن وثائق إعداد الموازنة (المنشور أو ما يعادله)؛
- (3) إحكام توقيت موافقة الهيئة التشريعية أو الهيئة المماثلة التفويض على الموازنة (في السنوات الثلاث الأخيرة).

ملاحظة: الوزارات والإدارات والهيئات المعنية لأغراض هذا المؤشر هي تلك المكلفة مباشرة بالمسؤولية عن تنفيذ الموازنة بالاتساق مع السياسات القطاعية، والتي تستلم الأموال مباشرة أو التحويل بالإففاق من وزارة المالية. وينبغي عدم النظر أثناء التقييم في الإدارات والهيئات التي ترفع تقاريرها إلى وزارة أم تستلم منها أموال المخصصات من الموازنة.

البُعد المعني	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي للأبعاد طريقة التصنيف الترتيبي M2
(1) وجود جدول زمني ثابت لمواعيد وضع الموازنة يتم التقيّد به	درجة التصنيف الترتيبي = A: هنالك جدول مواعيد محدد للموازنة السنوية، ويتم التقيّد به بصورة عامة وهو يعطي الوزارات والإدارات والهيئات وقتاً كافياً (على الأقل ستة أسابيع من استلام منشور الموازنة) لتكتمل على نحو مفيد تفاصيل تقديراتها في الوقت المحدد.
	درجة التصنيف الترتيبي = B: هنالك جدول مواعيد واضح للموازنة السنوية، ولكن هنالك غالباً بعض التأخير في تنفيذه. وهو يعطي الوزارات والإدارات والهيئات وقتاً معقولاً (على الأقل أربعة أسابيع من استلام منشور الموازنة) بما يمكن معظمها من أن تكمل على نحو مفيد تفاصيل تقديراتها في الوقت المحدد.
	درجة التصنيف الترتيبي = C: هنالك جدول مواعيد للموازنة السنوية، ولكنه أولي ويمكن أن يحدث غالباً تأخير كبير في تنفيذه، وهو لا يعطي الوزارات والإدارات والهيئات سوى وقت قليل لكي تكمل تفاصيل تقديراتها، مما يجعل العديد منها يخفق في إنجازها في الوقت المحدد.

¹⁰ المقصود بعبارة " القيادة السياسية " قيادة السلطة التنفيذية كمجلس الوزراء أو أية هيئة معادلة له. يغطي مؤشر الأداء PI-27 مشاركة السلطة التشريعية في استعراض الموازنة.

<p>درجة التصنيف الترتيبي = D: لا يتم إعداد جدول مواعيد للموازنة أو أنه لا يتم عادة التقيد به أو من الواضح أن الوقت المُعطى للوزارات والإدارات والهيئات لكي تقوم بإعداد موازنتها غير كاف لرفع مقترحات مفيدة.</p>	
<p>درجة التصنيف الترتيبي = A: يتم إصدار منشور موازنة شامل وواضح للوزارات والإدارات والهيئات، وهو يتضمن الحدود القصوى التي وافق عليها مجلس الوزراء (أو الجهة المعادلة له) قبل إرسال المنشور إلى الوزارات والإدارات والهيئات.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = B: يتم إصدار منشور موازنة شامل وواضح للوزارات والإدارات والهيئات، وهو يتضمن الحدود القصوى التي وافق عليها مجلس الوزراء (أو الجهة المعادلة له). وتتم هذه الموافقة بعد توزيع المنشور على الوزارات والإدارات والهيئات، ولكن قبل أن تنجز الوزارات والإدارات والهيئات موازنتها المقترحة التي ترمع رفعها.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = C: يتم إصدار منشور الموازنة إلى الوزارات والإدارات والهيئات، شاملاً الحدود القصوى بالنسبة لكل من الوحدات الإدارية أو مجالات الوظائف. ويتم استعراض تقديرات الموازنة ويوافق عليها مجلس الوزراء إنما بعد أن تنجزها الوزارات والإدارات والهيئات بكافة التفاصيل، مما يقيد إلى حد كبير قدرة مجلس الوزراء على إجراء تعديلات.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = D: لا يتم إصدار منشور الموازنة للوزارات والإدارات والهيئات أو أن نوعية المنشور سيئة جداً أو أن مجلس الوزراء لا يخرط في الموافقة على المخصصات إلا قبل رفع تفاصيل التقديرات إلى الهيئة التشريعية مباشرة، ولذلك ليست لديه فرصة لإجراء تعديلات.</p>	<p>(2) الإرشادات بشأن وثائق إعداد الموازنة</p>
<p>درجة التصنيف الترتيبي = A: في السنوات الثلاث الأخيرة، وافقت الهيئة التشريعية على الموازنة قبل بداية السنة المالية المعنية.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = B: الهيئة التشريعية توافق على الموازنة قبل بداية السنة المالية، ولكن حدث تأخير في حدود شهرين اثنين في إحدى السنوات الثلاث الأخيرة.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = C: وافقت الهيئة التشريعية في اثنتين من السنوات الثلاث الأخيرة على الموازنة في غضون شهرين اثنين من بداية السنة المالية المعنية.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = D: تمت الموافقة على الموازنة مع تأخير زاد على شهرين اثنين في سنتين اثنتين من السنوات الثلاث الأخيرة</p>	<p>(3) إحكام توقيت موافقة الهيئة التشريعية على الموازنة</p>

مؤشر الأداء PI-12. منظور متعدد السنوات في التخطيط المالي، وسياسات الإففاق، ووضع الموازنة

لقرارات سياسات الإففاق مدلولات ونتائج متعددة السنوات، ويجب تصويبها مع توفر الموارد في الأفق المنظور المتوسط الأمد. ولذلك، يجب أن يكون أساس تغييرات السياسات توقعات متعددة السنوات بشأن كل من: الإيرادات، وإجماليات الإففاق المتوسط الأمد بشأن الإففاق الإلزامي والتمويل المحتمل لعجز المالية العامة (بما في ذلك عمليات استعراض القدرة على تحمل الديون فيما يتعلق بالديون الخارجية والداخلية على السواء).

ينبغي أن تصف وثائق الاستراتيجيات القطاعية قرارات أو خيارات سياسات الإففاق، على أن تكون تكاليفها مبيّنة تماماً من حيث تقديرات الإففاق الآجلة (شاملة الإففاق ذا الطبيعة المتكررة والإففاق المتعلق بارتباطات لأغراض الاستثمار والتكاليف المتكررة الناجمة عنهما) بغية تحديد ما إذا كانت تكاليف السياسات الراهنة أو الجديدة مقدوراً عليها ضمن نطاق الإجماليات المالية العامة المستهدفة. وعلى هذا الأساس، ينبغي اعتماد خيارات السياسات وتحديد المخصصات التأشيرية للقطاعات على الأمد المتوسط. علماً بأن مدى اشتغال التقديرات الآجلة على تحديد صريح للتكاليف التي تترتب على مبادرات السياسات الجديدة يستدعي معايير اختيار واضحة مرتبطة بالاستراتيجيات بشأن الاستثمارات، مع تضمينها في عملية وضع الموازنة السنوية، وعند ذلك تكتمل الصلة بين السياسات والموازنة.

البلدان التي اعتمدت فعلاً وضع موازنات لبرامج سنوية متعددة من المرجح أن تُظهر أداء جيداً في معظم جوانب هذا المؤشر. وفي هذا الخصوص، يمكن للقائمين بوضع التقييمات إحلال " البرامج " محل " الوظائف " في البعد (1) ومحل " الاستراتيجيات القطاعية " في البعدين (3) و (4) من هذا المؤشر.

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M2):

- (1) إعداد توقعات مالية متعددة السنوات ومخصصات الوظائف؛
- (2) نطاق وتواتر تحليلات القدرة على تحمل الديون؛
- (3) وجود استراتيجيات قطاعية مع تحديد التكاليف المتعددة السنوات للإففاق المتكرر والإففاق الاستثماري؛
- (4) الصلات بين موازنات الاستثمار وتقديرات الإففاق الآجلة.

البُعد المعني	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي للأبعاد طريقة التصنيف الترتيبي M2
(1) التوقعات المالية العامة المتعددة السنوات والمخصصات للوظائف	درجة التصنيف الترتيبي = A: يجري إعداد توقعات إجماليات المالية (على أساس الفئات الرئيسية من التصنيف الاقتصادي وتصنيف الوظائف/القطاعات) لمدة ثلاث سنوات على الأقل على أساس سنوي دائر. والصلات بين التقديرات المتعددة السنوات وتحديد الحدود القصوى للموازنة السنوية واضحة والفروق مشروحة. درجة التصنيف الترتيبي = B: يجري إعداد توقعات إجماليات المالية العامة (على أساس الفئات الرئيسية من التصنيف الاقتصادي وتصنيف الوظائف/القطاعات) لمدة سنتين على الأقل على أساس سنوي دائر. والصلات بين التقديرات المتعددة السنوات وتحديد الحدود القصوى للموازنة السنوية واضحة والفروق مشروحة. درجة التصنيف الترتيبي = C: يجري إعداد توقعات إجماليات المالية العامة (على أساس الفئات الرئيسية من التصنيف الاقتصادي وتصنيف الوظائف/القطاعات) لمدة سنتين على الأقل على أساس سنوي دائر. درجة التصنيف الترتيبي = D: لا يتم وضع تقديرات آجلة لإجماليات المالية العامة.
(2) نطاق وتواتر تحليلات القدرة على تحمل الديون	درجة التصنيف الترتيبي = A: يتم سنوياً إجراء تحليل للقدرة على تحمل الديون الخارجية والديون المحلية. درجة التصنيف الترتيبي = B: تم إجراء تحليل للقدرة على تحمل الديون الخارجية والديون المحلية على الأقل مرة واحدة في السنوات الثلاث الأخيرة.. درجة التصنيف الترتيبي = C: تم إجراء تحليل على الأقل للقدرة على تحمل الديون الخارجية والديون المحلية مرة واحدة في السنوات الثلاث الأخيرة. درجة التصنيف الترتيبي = D: لم يتم إجراء تحليل للقدرة على تحمل الديون في السنوات الثلاث الأخيرة.
(3) وجود استراتيجيات قطاعية	درجة التصنيف الترتيبي = A: هنالك استراتيجيات لقطاعات تشكل على الأقل 75 % من الإففاق الأولي مع بيان التكلفة التامة للإففاق المتكرر والاستثماري، بصورة عامة

<p>بالاتساق مع توقعات المالية العامة. درجة التصنيف الترتيبي = B: هنالك بيانات استراتيجيات قطاعية وتكلفتها محددة على نحو تام، وباتساق بصورة عامة مع توقعات المالية العامة، وذلك بالنسبة لقطاعات تشكل 25-75% من الإففاق الأولي. درجة التصنيف الترتيبي = C: هنالك بيانات استراتيجيات قطاعية بالنسبة لعدة قطاعات رئيسية ولكنها محددة التكاليف بصورة جوهرية لقطاعات لا تشكل سوى 25% من الإففاق الأولي أو أن الاستراتيجيات محددة التكاليف تغطي عدداً أكبر من القطاعات ولكنها غير متنسقة مع إجماليات توقعات المالية العامة. درجة التصنيف الترتيبي = D: يمكن أن يكون تم إعداد استراتيجيات قطاعية لبعض القطاعات، ولكن لم يتم تحديد تكاليف أي منها جوهرياً بشأن الإففاق الاستثماري والإففاق المتكرر.</p>	<p>مُبيّنة التكاليف</p>
<p>درجة التصنيف الترتيبي = A: يتم باتساق اختيار الاستثمارات على أساس الاستراتيجيات القطاعية المعنية والتكاليف المتكررة المترتبة عليها وفقاً للمخصصات القطاعية وهي مشمولة في التقديرات الآجلة لموازنة القطاع المعني. درجة التصنيف الترتيبي = B: يتم اختيار غالبية الاستثمارات الهامة على أساس الاستراتيجيات القطاعية المعنية والتكاليف المتكررة المترتبة عليها وفقاً لمخصصات القطاع المعني وهي مشمولة في التقديرات الآجلة لموازنة القطاع المعني. درجة التصنيف الترتيبي = C: للعديد من قرارات الاستثمار صلات ضعيفة باستراتيجيات القطاعات وليست التكاليف المتكررة المترتبة عليها مشمولة في التقديرات الآجلة إلا في بضعة حالات (رئيسية). درجة التصنيف الترتيبي = D: عمليات وضع موازنات الاستثمارات والإففاق المتكرر منفصلة عن بعضها ولا تشترك في تقديرات تكاليفها المتكررة.</p>	<p>(4) الصلات بين موازنات الاستثمار وتقديرات الإففاق الآجلة</p>

مؤشر الأداء P-13. شفافية واجبات والتزامات دافعي الضرائب

تخضع فعالية تقديرات الالتزامات الضريبية إلى بيئة الضوابط الشاملة القائمة في نظام إدارة الإيرادات (يرجى الرجوع إلى مؤشر الأداء PI-14) ولكنها تعتمد إلى حد كبير على تعاون دافعي الضرائب الأفراد والشركات في القطاع الخاص ومشاركتهم المباشرة. ومما يسهل ويشجع مساهمتهم في ضمان التقيد بالسياسات الضريبية الدرجة العالية من شفافية ووضوح الواجبات الضريبية، بما في ذلك: وضوح التشريعات والإجراءات الإدارية المعنية، والقدرة على الحصول على المعلومات في هذا الخصوص، والقدرة على تنفيذ والاحتجاج على القواعد الإدارية المتعلقة بالواجبات الضريبية.

يُشجع حُسن نظام جباية الضرائب تقيد المكلفين بدفعها ويحد من تفاوض الأفراد على الالتزامات الضريبية، وذلك من خلال ضمان وضوح وشمولية التشريعات المعنية وحدها من الصلاحيات الاستثنائية (على الأخص فيما يتعلق بتقديرات الضرائب والإعفاءات منها) لدى الهيئات الحكومية المعنية ومنها: مصلحة (إدارة) الإيرادات، ووزارة المالية، وهيئات تشجيع الاستثمار.

ويجدر التنويه إلى أن مصلحة الإيرادات في بلد من البلدان يمكن أن تتألف من عدة هيئات لكل منها وظيفتها الرئيسية وهي جباية الضرائب (على سبيل المثال: هيئة الإيرادات الداخلية، ومصلحة أو إدارة الجمارك). وينبغي اشتمال كافة تلك الهيئات في تقييم المؤشرات المتعلقة بالإيرادات وهي: PI-13 و PI-14 و PI-15، عند الاقتضاء.

تعتبر توعية دافعي الضرائب جزءاً مهماً من تسهيل تقديدهم بإجراءات: التسجيل، والتصريح، والدفع. ويحتاج دافعو الضرائب العليون والمحتملون إلى سهولة الوصول إلى معلومات سهلة الاستعمال وشاملة وحديثة العهد عن: القوانين، واللوائح التنظيمية، والإجراءات (على سبيل المثال: وضعها على مواقع حكومية على شبكة الإنترنت، وإتاحتها من خلال ندوات لتوعية دافعي الضرائب، وتوزيع الإرشادات/النشرات على نطاق واسع، والترتيبات الأخرى من بين ترتيبات توعية دافعي الضرائب). كما أن من الضروري إعلام دافعي الضرائب المحتملين عن واجباتهم من خلال حملات لتوعية دافعي الضرائب.

تتطلب قدرة دافعي الضرائب على الطعن بقرارات وتقديرات مصلحة الإيرادات وجود آلية فعالة من آليات الشكاوى/الاستئناف تضمن لدافع الضرائب المعني معاملة منصفة. وينبغي أن يُجسّد تقييم آلية الاستئناف: الوجود الفعلي لذلك النظام، واستقلاليتيه من حيث الهيكل التنظيمي والتعيينات والتمويل، وصلاحياته من حيث تنفيذ قراراته وأحكامه، وقيامه بوظائفه من حيث: سهولة الوصول إليه (عدد وحجم القضايا)، والكفاءة (فترات تجهيز ومعالجة القضايا)، والإنصاف (توازن الأحكام).

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M2)

- (1) وضوح وشمولية الواجبات الضريبية؛
- (2) قدرة دافعي الضرائب على الحصول على المعلومات عن الالتزامات الضريبية والإجراءات الإدارية؛
- (3) وجود آلية لإجراءات الطعن في الضرائب وقيامها بوظائفها كما ينبغي.

الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي للأبعاد طريقة التصنيف الترتيبي M2	البُعد المعني
<p>درجة التصنيف الترتيبي = A: التشريعات والإجراءات بشأن كافة الضرائب الرئيسية شاملة وواضحة، مع المحدودية الشديدة للصلاحيات الاستثنائية لدى الهيئات الحكومية المعنية.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = B: التشريعات والإجراءات بشأن معظم وليس بالضرورة كافة الضرائب الرئيسية شاملة وواضحة، مع محدودية الصلاحيات الاستثنائية لدى الهيئات الحكومية المعنية.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = C: التشريعات والإجراءات بشأن بعض الضرائب الرئيسية شاملة وواضحة، ولكن درجة إنصاف النظام مشكوك فيها نتيجة الصلاحيات الاستثنائية لدى الهيئات الحكومية المعنية.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = D: التشريعات والإجراءات ليست شاملة وواضحة بشأن مجالات ضريبية واسعة و/أو تشتمل على عناصر هامة من الاستثنائية الإدارية في تقديرات الالتزامات الضريبية.</p>	<p>(1) وضوح وشمولية الالتزامات الضريبية</p>
<p>درجة التصنيف الترتيبي = A: من السهل على دافعي الضرائب الحصول على معلومات شاملة وسهلة الاستخدام وحديثة العهد عن الالتزامات الضريبية والإجراءات الإدارية بشأن كافة الضرائب الرئيسية، وترد مصالحة الإيرادات هذا بحملات التوعية النشطة لدافعي الضرائب.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = B: من السهل على دافعي الضرائب الحصول على معلومات شاملة وسهلة الاستخدام وحديثة العهد عن الالتزامات الضريبية والإجراءات الإدارية بشأن بعض الضرائب الرئيسية، ولكن المعلومات محدودة بالنسبة لبعض الضرائب الأخرى.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = C: من السهل على دافعي الضرائب الحصول على بعض المعلومات عن الالتزامات الضريبية والإجراءات الإدارية، ولكن فائدة تلك المعلومات محدودة نتيجة: اقتصار التغطية على ضرائب مختارة، وعدم الشمولية و/أو عدم كونها حديثة العهد.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = D: قدرة دافعي الضرائب على الوصول إلى أحدث التشريعات والإرشادات الإجرائية تعاني من نقص خطير.</p>	<p>(2) قدرة دافعي الضرائب على الحصول على المعلومات عن الواجبات الضريبية والإجراءات الإدارية</p>
<p>درجة التصنيف الترتيبي = A: إجراءات نظام الاستئناف الضريبي واضحة وشفافة مع ضوابط وتوازنات ملائمة، ويتم تنفيذه من خلال هيكليات مؤسسية مستقلة، وهو قائم ويعمل بفعالية ودرجة إنصافه وسهولة الوصول إليه مرضية، ويتم تنفيذ قراراته وأحكامه على الفور.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = B: نظام الاستئناف الضريبي موجود وقائم بوظائفه وإجراءاته الإدارية واضحة وشفافة، ولكن إما من المبكر جداً تقييم مدى فعاليته أو من الضروري معالجة بعض المشاكل فيما يتعلق بكل من: سهولة الوصول إليه، وكفاءته، ودرجة إنصافه أو المتابعة الفعالة لقراراته وأحكامه.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = C: تم إنشاء نظام استئناف ضريبي من إجراءات إدارية، ولكنه يحتاج إلى عملية إعادة تصميم كبيرة لكي يصبح منصفاً وشفافاً وفعالاً.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = D: لم يتم إنشاء أي نظام استئناف ضريبي قائم بوظائفه.</p>	<p>(3) وجود آلية استئناف وقيامها بوظائفها كما ينبغي</p>

مؤشر الأداء PI-14. فعالية إجراءات تسجيل دافعي الضرائب وفرض الضرائب

يتم التأكد من فعالية فرض وتقديرات الضرائب من خلال التفاعل بين تسجيل المكلفين بدفع الضرائب والتقديرات الصحيحة للالتزامات الضريبية بالنسبة لهم.

ويتم تسهيل تسجيل دافعي الضرائب من خلال آليات ضبط تقوم باعتمادها مصلحة الإيرادات. ومن بين العناصر المهمة في نظام الضبط ذلك الحفاظ على قاعدة بيانات خاصة بهم مستندة إلى رقم تعريف فريد لكل منهم، ولكنه يكون على أكثر فعالية له عند اقترانه بأنظمة تسجيل حكومية أخرى تتضمن عناصر النواتج والأصول الخاضعة للضرائب (ومنها على سبيل المثال: إصدار تراخيص منشآت الأعمال، وفتح حسابات مصرفية، وحسابات المعاشات التقاعدية). كما ينبغي على مصلحة الإيرادات التأكد من التقيد بمتطلبات وشروط التسجيل من خلال مسوحات استقصائية عشوائية لدافعي الضرائب المحتملين، على سبيل المثال من خلال التفتيش الانتقائي على منشآت الأعمال والمساكن.

ويتم عادة تشجيع ضمان تقيد دافعي الضرائب بواجبات التسجيل والتصريح الضريبي، وذلك عن طريق جزاءات يمكن أن تتفاوت حسب خطورة الذنب أو الجنحة. ويتم تحديد مدى فعالية هذه الجزاءات بمدى كفاية ارتفاعها لكي يكون لها الأثر المرغوب، وبتطبيقها وتحديدها على نحو متسق ومنصف.

وتعتمد مصالح (إدارات) الإيرادات الحديثة اعتماداً متزايداً على التقديرات الذاتية وتستخدم المراجعة الموجهة لمخاطر دافعي الضرائب بمثابة إجراء رئيسي لتحسين التقيد وردع التهرب من دفع الضرائب. وتعني القيود التي لا مناص منها على الموارد ضرورة صقل عمليات الاختيار لتحديد دافعي الضرائب والأنشطة الخاضعة للضرائب التي تنطوي على أكبر مخاطر من بين مخاطر عدم التقيد. ومن بين مؤشرات المخاطر تواتر التعديلات على التصريح الضريبي والضرائب الإضافية التي يتم فرضها من خلال مراجعة ضريبية. علماً بأن جمع وتحليل المعلومات عن عدم التقيد والمخاطر الأخرى ضروريان من أجل تركيز توجيه أنشطة وموارد المراجعة الضريبية إلى قطاعات محددة وإلى أنواع دافعي الضرائب الذين يشكلون أعلى المخاطر من بين مخاطر تسرب الإيرادات. علماً بأن قضايا عدم التقيد الأكثر خطورة تنطوي على مساع عمديّة للتهرب من دفع الضرائب والاحتيال عليها، وقد تنطوي على تواطؤ مع مندوبين عن مصلحة الإيرادات. وتعتبر قدرة مصلحة الإيرادات على تحديد والتحقيق والنجاح في ملاحقة حالات التهرب والاحتيال بانتظام ضرورية من أجل ضمان تقيد دافعي الضرائب بالتزاماتهم.

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M2)

- (1) الضوابط في نظام تسجيل دافعي الضرائب
- (2) فعالية جزاءات عدم التقيد بالتزامات التسجيل وواجبات التصريح
- (3) خطط ورصد برامج المراجعة الضريبية والتحقيق في الاحتيال

الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي للأبعاد	البعد المعني
طريقة التصنيف الترتيبي M2	
درجة التصنيف الترتيبي = A: يتم تسجيل دافعي الضرائب في نظام قاعدة بيانات كامل له صلات شاملة مباشرة مع أنظمة تسجيل حكومية أخرى ذات صلة واللوائح الناظمة للقطاع المالي.	(1) الضوابط في نظام تسجيل دافعي الضرائب
درجة التصنيف الترتيبي = B: يتم تسجيل دافعي الضرائب في نظام قاعدة بيانات كامل له بعض الصلات مع أنظمة تسجيل حكومية أخرى ذات صلة واللوائح الناظمة للقطاع المالي.	
درجة التصنيف الترتيبي = C: يتم تسجيل دافعي الضرائب في أنظمة قواعد بيانات بالنسبة لضرائب منفردة قد لا تكون متصلة تماماً أو على نحو متسق. والصلات مع وظائف التسجيل/الترخيص الأخرى قد تكون ضعيفة ترددها أحياناً استقصاءات غير منتظمة لدافعي الضرائب المحتملين.	
درجة التصنيف الترتيبي = D: تسجيل دافعي الضرائب ليس خاضعاً لأية ضوابط أو أنظمة إنفاذ فعالة.	

<p>درجة التصنيف الترتيبي = A: جزاءات كافة مجالات عدم التقيد عالية بما يكفي لتقوم بعمل الرادع ويتم تطبيقها على نحو متنسق.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = B: توجد جزاءات لعدم التقيد بالنسبة لمعظم المجالات ذات الصلة، ولكنها ليست دائماً فعالة نتيجة لعدم كفاية المقدار و/أو عدم اتساق التطبيق.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = C: توجد عادة جزاءات لعدم التقيد، ولكن من الضروري إدخال تغييرات جوهرية على: هيكلها أو مستواها أو تطبيقها لإعطائها أثر حقيقي على التقيد.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = D: لا توجد عادة جزاءات لعدم التقيد أو أنها غير فعالة (أي أنها أخفض من أن يكون لها أثر أو نادراً ما يتم فرضها).</p>	<p>(2) فعالية جزاءات عدم التقيد بالتزامات التسجيل والتصريح الضريبي</p>
<p>درجة التصنيف الترتيبي = A: تتم إدارة شؤون عملية مراجعة الضرائب والتحقيقات في التلاعب ويجري الإبلاغ عنها وفقاً لخطة مراجعة شاملة وموثقة، مع معايير واضحة لتقييم المخاطر بالنسبة لكافة الضرائب الرئيسية التي تطبق التقديرات الذاتية للضرائب.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = B: تتم إدارة شؤون عملية مراجعة الضرائب والتحقيقات في التلاعب ويجري الإبلاغ عنها وفقاً لخطة مراجعة شاملة وموثقة، مع معايير واضحة لتقييم المخاطر في على الأقل واحد من مجالات الضرائب الرئيسية التي تطبق التقديرات الذاتية للضرائب.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = C: هنالك برنامج مستمر من المراجعات للضرائب والتحقيقات في الاحتيال، ولكن برامج المراجعة ليست مستندة إلى معايير واضحة لتقييم المخاطر.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = D: يتم القيام بعمليات مراجعة للضرائب والتحقيقات في الاحتيال على أساس عشوائي، إن وجدت.</p>	<p>(3) تخطيط ورصد برامج المراجعة الضريبية</p>

مؤشر الأداء PI-15. فعالية جباية مدفوعات الضرائب

يمكن أن يكون تراكم متأخرات الضرائب من بين العوامل الحاسمة الأهمية التي تقوّض إمكانية أن تكون نواتج الموازنة عالية، بينما تؤدي القدرة على جباية الضرائب إلى إسباغ المصداقية على إجراءات فرض الضرائب وتجسّد المساواة في المعاملة بين كافة دافعي الضرائب، وما إذا كانوا يدفعونها طواعية ويحتاجون لمتابعة وثيقة. أما مستوى المتأخرات الضريبية بحد ذاته فليست له صلة بفعالية نظام جباية الضرائب لأن الحملة الكبيرة من حملات فرض الضرائب قد تؤدي إلى زيادة كبيرة في متأخرات الضرائب. ولكن قدرة مصلحة الإيرادات على جباية الضرائب المفروضة حاسمة الأهمية، وذلك ما لم يكن المستوى العام للمتأخرات كبير جداً. ويتصل جزء من عملية جباية المتأخرات بتسوية الديون الضريبية موضوع الخلاف. وفي بعض البلدان، تشكل المتأخرات الضريبية موضوع الخلاف جزءاً كبيراً من مجموع المتأخرات الضريبية، ولهذا السبب قد يوجد فرق كبير بين إجمالي وصافي المتأخرات (شاملاً وماعداً المتأخرات موضوع الخلاف على التوالي).

يعتبر التحويل الفوري للجبايات إلى الخزينة ضرورياً لضمان إتاحة الإيرادات التي تتم جبايتها للإفناق. ويمكن أن يحدث هذا إما من خلال وجود نظام يلزم دافعي الضرائب بالدفع مباشرة إلى حسابات تسيطر عليها الخزينة (ربما يديرها أحد البنوك) أو – حيثما كانت مصلحة الإيرادات تحتفظ بحسابات الجبايات الخاصة بها – من خلال تحويلات متكررة وتامة من تلك الحسابات إلى الحسابات التي تسيطر عليها الخزينة (لا تشمل المدد الزمنية التأخير الناجم عن النظام المصرفي).

يجب أن يكون الإبلاغ عن إجماليات: الضرائب المفروضة، والمتأخرات، والتحويلات إلى (ومقبوضات) الخزينة إبلاغاً منتظماً، كما يجب مطابقتها عند الاقتضاء بغية ضمان قيام نظام الجباية بوظائفه حسب القصد منه، والتأكد من رصد ومتابعة المتأخرات الضريبية وتقليل الإيرادات العامة.

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي: M1):

- (1) نسبة الجبايات من إجمالي المتأخرات الضريبية – وهي النسبة المئوية من المتأخرات الضريبية في بداية السنة المالية – التي تمت جبايتها في تلك السنة المالية (متوسط آخر سنتين ماليين).
- (2) فعالية قيام مصلحة الإيرادات بتحويل الجبايات الضريبية إلى الخزينة.
- (3) تواتر المطابقة الكاملة للحسابات فيما بين: التقديرات الضريبية، والجبايات، وسجلات المتأخرات، ومقبوضات الخزينة.

الْبُعد المعنى	الحد الأدنى من المتطلبات (طريقة التصنيف الترتيبي: M1)
A	(1) متوسط نسبة جباية الديون في آخر سنتين ماليين كان 90 % أو أعلى أو أن مجموع المتأخرات الضريبية غير جوهري (أي أقل من 2 % من مجموع الجبايات السنوية). (2) يتم دفع كافة الإيرادات الضريبية مباشرة إلى الحسابات التي تسيطر عليها الخزينة أو تتم التحويلات إلى الخزينة يومياً. (3) تتم المطابقة الكاملة بين الضرائب المفروضة والجبايات والمتأخرات الضريبية والتحويلات إلى الخزينة على الأقل شهرياً في غضون شهر واحد من نهاية الشهر المعني.
B	(1) متوسط نسبة جباية الديون في آخر سنتين ماليين كان 70 - 90 % ومجموع المتأخرات الضريبية جوهري. (2) يتم تحويل جبايات الإيرادات إلى الخزينة على الأقل أسبوعياً. (3) تتم المطابقة الكاملة بين الضرائب المفروضة والجبايات والمتأخرات الضريبية والتحويلات إلى الخزينة على الأقل كل ربع سنة في غضون ستة أسابيع من نهاية ربع السنة المعني.
C	(1) متوسط نسبة جباية الديون في آخر سنتين ماليين كان 60-75 % ومجموع

<p>المتأخرات الضريبية جوهري. (2) يتم تحويل جبايات الإيرادات إلى الخزينة على الأقل شهرياً. (3) تتم المطابقة الكاملة بين الضرائب المفروضة والجبايات والمتأخرات الضريبية والتحويلات إلى الخزينة على الأقل سنوياً في غضون ثلاثة أشهر من نهاية السنة المعنية.</p>	
<p>(1) نسبة جباية الديون في آخر سنة كانت أقل من 60 % ومجموع المتأخرات الضريبية جوهري (أي أكثر من 2 % من مجموع الجبايات السنوية). (2) يتم تحويل جبايات الإيرادات إلى الخزينة بأقل انتظاماً من شهرياً. (3) لا تتم المطابقة الكاملة بين الضرائب المفروضة والجبايات والمتأخرات الضريبية والتحويلات إلى الخزينة سنوياً أو أنها تحدث مع تأخير يزيد على ثلاثة أشهر.</p>	D

مؤشر الأداء PI-16. قابلية توقع توفر الموارد المالية لارتباطات الإففاق

يتطلب التنفيذ الفعال للموازنة وفقاً لخطط العمل تلقي كل من الجهات القائمة بالإففاق - وهي: الوزارات، والإدارات، والهيئات - معلومات موثوقة عن مدى توفر الموارد المالية التي يمكنها من خلالها الارتباط بالإففاق على البنود المتكررة والبنود الاستثمارية. ويُعنى هذا المؤشر بتقييم مدى إتاحة وزارة المالية المركزية معلومات موثوقة عن مدى توفر الموارد المالية للوزارات والإدارات والهيئات، التي تقوم بإدارة شؤون أبواب (أو برامج) الموازنة الإدارية في موازنة الحكومة المركزية، وهي لذلك الجهات المتأففة الرئيسية لتلك المعلومات من وزارة المالية. أما الوزارات والإدارات والهيئات المعنية في هذا المؤشر فهي تلك المعنية في المؤشر PI-11.

في بعض أنظمة الموازنات، تقوم وزارة المالية بالإفراج عن الموارد المالية (الحدود القصوى من الارتباطات، وسلطة الإففاق أو تحويلات الأموال النقدية) على مراحل ضمن سنة الموازنة المعنوية (شهرياً، كل ربع سنة، إلخ...). وفي أنظمة أخرى، يعني سن قانون الموازنة منح سلطة الإففاق التامة في بداية السنة المعنية، ولكن وزارة المالية (أو هيئة مركزية أخرى) قد تفرض عملياً على الوزارات تأخيرات في تحمل ارتباطات جديدة (وصرف المدفوعات ذات الصلة بها) عندما تنشأ مصاعب في التدفقات النقدية. ولكي يمكن التعويل على الموارد المالية المتاحة لهيئة ما للمدة المحددة، ينبغي عدم تخفيضها أثناء تلك الفترة.

فبالنسبة للوزارات والإدارات والهيئات، تنجم قابلية توقع توفر الموارد المالية عن فعالية قيام وزارة المالية بوضع خطط التدفقات النقدية الداخلة ورصدها وإدارتها، استناداً إلى توقعات منتظمة وموثوقة عن التدفقات النقدية الخارجة الرئيسية غير النموذجية (على سبيل المثال: تنظيم انتخابات واستثمارات رأسمالية منفصلة) مرتبطة بتنفيذ الموازنة وخطط الارتباطات لكل من الوزارات والإدارات والهيئات، كما تتضمن الاقتراضات حسب الخطة للسنة المعنية بغية ضمان كفاية السيولة المالية في أي وقت من الأوقات.

ويمكن أن تحتاج الحكومات لإجراء تعديلات على المخصصات في السنة المعنية في ضوء وقائع وأحداث غير متوقعة تؤثر في الإيرادات و/أو الإففاق. ويتم تقليل أثر ذلك على قابلية التوقع وعلى سلامة المخصصات في الموازنة الأصلية من خلال التحديد المسبق لآلية التعديل التي تربط التعديل بأولويات الموازنة بطريقة منهجية ومُتسمة بالشفافية (على سبيل المثال: حماية أبواب محددة أو بنود محددة جرى إعلانها ذات أولوية عالية أو لنقل "متصلة بتقليص الفقر"). وعلى نقيض ذلك، يمكن أن تحدث التعديلات بدون قواعد/إرشادات واضحة أو يمكن القيام بها على نحو غير رسمي (على سبيل المثال: من خلال فرض تأخيرات على الارتباطات الجديدة). ومع أن العديد من تعديلات الموازنة يمكن أن تحدث إدارياً دون مدلولات تُذكر على تشكيلة نواتج الإففاق على مستوى أكثر إجمالية من تصنيفات الموازنة، فإن التعديلات الأخرى الأكثر أهمية يمكن أن تؤدي إلى تغيير التشكيلة الفعلية على إجماليات مستويات تصنيف إداري ووظيفي واقتصادي. أما القواعد بشأن متى ينبغي انخراط الهيئة التشريعية في مثل تلك التعديلات في الموازنة في السنة المعنية فهي ما يقيمه مؤشر الأداء PI-27 ولذلك ليست مشمولة هنا.

لسنا هنا نود تقييم التزام الوزارات والإدارات والهيئات بالحدود القصوى بشأن ارتباطات الإففاق والمدفوعات، فهو ما يتناوله مؤشر الأداء PI-20 المعني بالضوابط الداخلية.

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M1):

- (1) مدى توقع ورصد التدفقات النقدية.
- (2) موثوقية وأفق المعلومات الدورية بشأن ارتباطات الإففاق في السنة المعنية للوزارات والإدارات والهيئات.
- (3) تواتر وشفافية التعديلات على مخصصات الموازنة المقررة فوق مستوى الإدارة في الوزارات والإدارات والهيئات.

البُعد المعنى	الحد الأدنى من المتطلبات (طريقة التصنيف الترتيبي: M1)
A	(1) يتم إعداد توقعات للتدفقات النقدية بشأن السنة المالية ويجري تضمينها المستجذات شهرياً على أساس التدفقات النقدية الفعلية الداخلة والخارجة. (2) الوزارات والإدارات والهيئات قادرة على التخطيط والارتباط بالإففاق مسبقاً على الأقل لمدة ستة أشهر وفقاً للمخصصات التي تتضمنها الموازنة. (3) لا تحدث تعديلات جوهرية على الموازنة في سنتها سوى مرة أو مرتين في السنة وهي تتم بطريقة تتسم بالشفافية وقابلية التوقع.

<p>(1) يتم إعداد توقعات للتدفقات النقدية بشأن السنة المالية ويجري تضمينها المستجذات على الأقل كل ربع سنة على أساس التدفقات النقدية الفعلية الداخلة والخارجة. (2) يتم تزويد الوزارات والإدارات والهيئات بمعلومات موثوقة عن الحدود القصوى للارتباطات على الأقل لمدة ستة أشهر مسبقاً. (3) لا تحدث تعديلات جوهرية على الموازنة في سنتها سوى مرة أو مرتين في السنة وهي تتم بطريقة تتسم بقدر من الشفافية وقابلية التوقع.</p>	B
<p>(1) يتم إعداد توقعات للتدفقات النقدية بشأن السنة المالية ولكن لا يتم تضمينها المستجذات (أو لا يتم تضمينها المستجذات إلا جزئياً أو بصورة غير متكررة كثيراً). (2) يتم تزويد الوزارات والإدارات والهيئات بمعلومات موثوقة لشهر أو شهرين مسبقاً. (3) التعديلات الجوهرية على الموازنة في سنتها متكررة ولكن تحدث مع بعض الشفافية.</p>	C
<p>(1) لا يتم تخطيط ورصد التدفقات النقدية أو أن نوعيتهما سيئة جداً. (2) يتم تزويد الوزارات والإدارات والهيئات بمعلومات عن الحدود القصوى للارتباطات لأقل من شهر أو ليس هنالك مؤشر موثوق على الإطلاق على التوفر الفعلي للموارد المالية من أجل الارتباطات. (3) التعديلات الجوهرية على الموازنة في سنتها متكررة ولا تتم بشفافية.</p>	D

مؤشر الأداء PI-17. تسجيل وإدارة شؤون الأرصد النقدية والديون والضمانات

غالباً ما تكون إدارة شؤون الديون - من حيث تعاقدها ومدفوعات خدمتها وتسديدها وإتاحة الضمانات الحكومية بشأنها - من بين العناصر الرئيسية لعملية إدارة شؤون المالية العامة. فسوء إدارة شؤون الديون والضمانات يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف مدفوعات خدمتها ويمكن أن يخلق مخاطر مالية كبيرة. فالاحتفاظ بنظام بيانات الديون ورفع التقارير المنتظمة عن السمات الرئيسية لحافطة الديون وتطوراتها هما من بين العوامل الحاسمة الأهمية لضمان سلامة البيانات والمنافع ذات الصلة ومنها: دقة وضع موازنات مدفوعات خدمة الديون، وتسديد تلك المدفوعات في مواعيدها، وحسن تخطيط تجديد الديون.

من بين شروط تفادي التكاليف غير الضرورية للاقتراضات وفوائدها أن يتم تحديد وتوحيد الأرصد النقدية في كافة الحسابات المصرفية الحكومية (شاملة ما هو حسابات لأموال خارج إطار الموازنة وحسابات المشروعات التي تحت سيطرة الحكومة المعنية). ويتم تسهيل حساب وتوحيد الحسابات المصرفية حيثما كان يوجد حساب واحد للخزينة أو حيثما كانت كافة الحسابات مركزية. ومن أجل تحقيق التوحيد المنتظم لحسابات مصرفية متعددة ليست مركزية الجهة التي تسيطر عليها، يكون عادة من المطلوب اعتماد ترتيبات مقاصة ودفع إلكترونية محكمة التوقيت مع الجهات المصرفية التي تمسك بالحسابات الحكومية.

ومن الأمور الحاسمة الأهمية أيضاً: تسجيل والإبلاغ عن الضمانات التي تصدرها الحكومة، وموافقة هيئة حكومية واحدة على كافة تلك الضمانات (على سبيل المثال: وزارة المالية أو لجنة إدارة شؤون الديون) بموجب معايير كافية وشفافة.

يغطي مؤشر الأداء PI-12 إجراء تحليلات القدرة على تحمل الديون بموجب منظور متعدد السنوات، بينما يغطي مؤشر الأداء PI-19 رصد ومتابعة الالتزامات الناشئة عن الضمانات التي يتم إصدارها.

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M2):

- (1) نوعية تسجيل بيانات الديون والإبلاغ عنها.
- (2) مدى توحيد الأرصد النقدية الحكومية.
- (3) نظام التعاقد على القروض وإصدار الضمانات.

الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي للأبعاد طريقة التصنيف الترتيبي M2	البُعد المعنى
<p>درجة التصنيف الترتيبي = A: سجلات الديون المحلية والأجنبية كاملة ويتم تضمينها المستجندات ومطابقتها شهرياً وبياناتها تعتبر عالية السلامة. يتم كل ربع سنة وضع تقارير شاملة عن الإحصاءات وعملية الإدارة (تغطي: مدفوعات خدمة الديون، ورصيد الديون والعمليات).</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = B: سجلات الديون المحلية والأجنبية كاملة ويتم تضمينها المستجندات ومطابقتها كل ربع سنة. بياناتها تعتبر معقولة السلامة، ولكن تظهر مشاكل صغيرة في المطابقة. يتم كل سنة على الأقل وضع تقارير شاملة عن الإحصاءات وعملية الإدارة (تغطي: مدفوعات خدمة الديون، ورصيد الديون والعمليات).</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = C: سجلات الديون المحلية والأجنبية كاملة ويتم تضمينها المستجندات ومطابقتها سنوياً على الأقل. وبياناتها معقولة السلامة، ولكن تشاهد بعض الفجوات ومشاكل المطابقة. لا يتم وضع تقارير عن رصيد الديون ومدفوعات خدمة الديون إلا أحياناً أو أن محتواها محدود.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = D: سجلات بيانات الديون غير كاملة وإلى حد كبير غير دقيقة.</p>	(1) نوعية تسجيل والإبلاغ عن بيانات الديون
<p>درجة التصنيف الترتيبي = A: يتم يومياً حساب كافة الأرصدة النقدية وتوحيدها.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = B: يتم أسبوعياً على الأقل حساب معظم الأرصدة النقدية وتوحيدها، ولكن تبقى بعض الأموال من خارج الموازنة غير مشمولة في ذلك الترتيب.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = C: يحدث حساب وتوحيد معظم الأرصدة النقدية الحكومية على الأقل شهرياً، ولكن النظام المتبّع لا يسمح بتوحيد الأرصدة المصرفية.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = D: يجري بغير انتظام حساب الأرصدة – إذا جرى – والنظام المتبّع لا يسمح بتوحيد الأرصدة المصرفية.</p>	(2) مدى توحيد الأرصدة النقدية الحكومية
<p>درجة التصنيف الترتيبي = A: تعاقبات قروض الحكومة المركزية وإصدار الضمانات بشأنها تتم وفق معايير شفافة وأهداف المالية العامة، وتوافق عليها دائماً هيئة حكومية مسؤولة واحدة.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = B: تعاقبات قروض الحكومة المركزية وإصدار الضمانات بشأنها تتم ضمن الحدود، وتوافق عليها دائماً هيئة حكومية مسؤولة واحدة.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = C: تعاقبات قروض الحكومة المركزية وإصدار الضمانات بشأنها توافق عليها دائماً هيئة حكومية مسؤولة واحدة، ولكن لا يتم البت فيها وفق إرشادات ومعايير واضحة أو حدود قصوى.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = D: تعاقبات قروض الحكومة المركزية وإصدار الضمانات بشأنها توافق عليها هيئات حكومية مختلفة بدون آلية استعراض موحدة.</p>	(3) نظام التعاقد على القروض وإصدار الضمانات

مؤشر الأداء PI-18. فعالية ضوابط كشوف الرواتب والأجور

تعتبر فاتورة الأجور عادة من بين أكبر بنود الإففاق الحكومي، وهي عرضة لضعف الضوابط والفساد. ويُعنى هذا المؤشر بكشف أجور ورواتب موظفي جهاز الخدمة العامة فقط. أما أجور العاملين غير الدائمين والعلاوات الاستثنائية التي لا تشكل جزءاً من نظام الرواتب فهي مشمولة في تقييم الضوابط الداخلية العامة (PI-20). ولكن يمكن أن تكون شرائح مختلفة من جهاز الخدمة العامة مسجلة في كشوف رواتب مختلفة. ويجب تقييم كافة كشوف الرواتب الهامة هذه باعتبارها أساس التصنيف الترتيبي بشأن هذا المؤشر، مع ذكرها في الشروح والإيضاحات.

تركز كشوف الرواتب على قاعدة بيانات شؤون الموظفين (أحياناً تسمى "كشوف الأسماء" وليست مُحوسبة بالضرورة)، فهي تتيح قائمة بأسماء كافة أفراد جهاز الموظفين الذين يجب دفع رواتبهم في كل شهر والتي يمكن التحقق منها بمطابقتها بالقائمة الموافق عليها للمؤسسة المعنية وسجلات كل من الموظفين في قسم الذاتية (أو ملفات الموظفين). وتعتبر الصلة بين قاعدة بيانات قسم شؤون الموظفين وكشوف الرواتب من بين الضوابط الرئيسية. أما التعديلات اللازمة في قاعدة بيانات قسم شؤون الموظفين فيجب أن تتم في التوقيت المُحکم من خلال تقرير عن التغيير على أن تسفر عن مسار خاضع لعملية مراجعة وتدقيق. وينبغي بانتظام إجراء عملية

مراجعة وتدقيق لكشوف الرواتب بهدف: تحديد العاملين غير القائمين على رأس عمل، وملء فجوات البيانات، وتحديد نقاط ضعف الضوابط.

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M1):

- (1) درجة التكامل والمطابقة بين سجلات قسم شؤون الموظفين وبيانات كشوف الرواتب والأجور.
- (2) إحكام توقيت التغييرات في سجلات شؤون الموظفين وكشوف الرواتب والأجور.
- (3) الضوابط الداخلية لسجلات شؤون الموظفين وكشوف الرواتب والأجور.
- (4) وجود عمليات مراجعة وتدقيق لكشوف الرواتب والأجور بهدف تحديد نقاط الضعف وأو العاملين غير القائمين على رأس عمل.

البعد المعنى	الحد الأدنى من المتطلبات (طريقة التصنيف الترتيبي: M1)
A	<p>(1) قاعدة بيانات شؤون الموظفين وكشوف الرواتب مترابطة مباشرة بهدف ضمان اتساق البيانات والمطابقة الشهرية.</p> <p>(2) التغييرات اللازمة لسجلات شؤون الموظفين وكشوف الرواتب والأجور يتم تضمينها المُستجَدَات شهرياً، وعادة في التوقيت المحكم من أجل مدفوعات الشهر القادم. التعديلات بمفعول رجعي نادرة (عند وجود البيانات الموثوقة، تبيّن تصحيحات في حد أقصى يبلغ 3 % من مدفوعات الرواتب).</p> <p>(3) صلاحية تغيير السجلات وكشوف الرواتب محصورة وتسفر عن أثر يسهل المراجعة والتدقيق.</p> <p>(4) يوجد نظام قوي من عمليات مراجعة وتدقيق سنوية لكشوف الرواتب والأجور بهدف تحديد نقاط الضعف وأو العاملين غير القائمين على رأس عمل.</p>
B	<p>(1) قاعدة بيانات شؤون الموظفين وكشوف الرواتب ليستا مترابطتين مباشرة ولكن كشوف الرواتب والأجور تعززا وثائق تامة بشأن كافة التغييرات التي تتم على سجلات شؤون الموظفين في كل شهر، وتتم مطابقتها مع بيانات كشوف رواتب وأجور الشهر الماضي.</p> <p>(2) يظهر تأخير في حدود ثلاثة أشهر في تضمين المُستجَدَات في سجلات شؤون الموظفين وكشوف الرواتب والأجور، ولكن هذا لا يؤثر إلا في مقدار ضئيل من التغييرات. ويتم أحياناً إجراء تعديلات بمفعول رجعي.</p> <p>(3) صلاحية وأساس التغييرات في سجلات شؤون الموظفين وكشوف الرواتب والأجور واضحة.</p> <p>(4) تم على الأقل مرّة واحدة في السنوات الثلاث الأخيرة إجراء مراجعة وتدقيق (سواء على مراحل أو في عملية واحدة) لكشوف الرواتب تغطي كافة هيئات الحكومة المركزية.</p>
C	<p>(1) قد لا يجري الحفاظ على قاعدة بيانات لشؤون الموظفين تماماً ولكن تتم مطابقة كشوف الرواتب والأجور مع سجلات شؤون الموظفين مرّة كل ستة أشهر على الأقل.</p> <p>(2) يحدث تأخير في حدود ثلاثة أشهر في تجهيز التغييرات في سجلات شؤون الموظفين وكشوف الرواتب فيما يتعلق بجانب كبير من التعيينات، مما يؤدي إلى تعديلات في مرّات كثيرة بمفعول رجعي.</p> <p>(3) هنالك ضوابط، ولكنها ليست كافية لضمان السلامة التامة للبيانات.</p> <p>(4) جرت عمليات مراجعة وتدقيق جزئية في غضون الأشهر الثلاثة الأخيرة.</p>
D	<p>(1) سلامة كشوف الرواتب والأجور يقوّضها كثيراً الافتقار إلى سجلات كاملة وقاعدة بيانات لشؤون الموظفين أو عدم المطابقة بين القوائم الثلاث.</p> <p>(2) تأخير تجهيز التغييرات في كشوف الرواتب والأجور وقائمة الأسماء غالباً ما يكون أطول بكثير من ثلاثة أشهر ويتطلب تعديلات واسعة بمفعول رجعي.</p> <p>(3) لا توجد ضوابط كافية للتغييرات في السجلات وهذا ما يسهل الخطأ في المدفوعات.</p> <p>(4) لم تُجرى عمليات مراجعة وتدقيق لكشوف الرواتب في الأشهر الثلاثة الأخيرة.</p>

مؤشر الأداء PI-19. المنافسة، وتحقيق القيمة مقابل المال، والضوابط في التوريدات

يحدث قسم كبير من الإففاق العام من خلال نظام التوريدات (المشتريات) العامة. فنظام التوريدات القائم بعمله على نحو جيد يضمن استخدام الأموال بفعالية وكفاءة. فقد ثبت أن المنافسة المفتوحة في إرساء العقود تتيح أفضل أساس لتحقيق الكفاءة في الحصول على المستلزمات والقيمة مقابل المال في إطار قيام الحكومة المعنية بتنفيذ البرامج وتقديم الخدمات. ويركز هذا المؤشر على نوعية وشفافية الإطار الناظم للتوريدات من حيث ترسيخ استخدام المنافسة المفتوحة والمنصفة باعتبارها طريقة التوريد المفضلة، ويحدد البدائل عن المنافسة المفتوحة التي يمكن أن تكون ملائمة حين تكون مبررة في أوضاع محددة واضحة المعالم.

يستفيد نظام التوريدات من بيئة الضوابط الشاملة القائمة في نظام إدارة الشؤون المالية العامة، بما في ذلك الضوابط الداخلية التي تعمل بها الهيئات القائمة بالعمليات، والرقابة الخارجية التي تقوم بها جهات المراجعة والتدقيق الخارجية، يرجى الرجوع إلى مؤشرات الأداء: PI-20 و PI-21 و PI-22 و PI-26.

ولكن من بين الأمور غير العادية في عملية التوريدات العامة الانخراط المباشر من مشاركين من القطاع الخاص، وهم جنباً إلى جنب مع المواطنين الآخرين أصحاب مصلحة مباشرة في نتائج عملية التوريدات. فنظام التوريدات الجيد يستخدم مشاركة أصحاب المصلحة المباشرة هؤلاء في إطار نظام الرقابة، وذلك من خلال إقامة إجراءات واضحة وفق اللوائح التنظيمية المعنية التي تسهل رفع شكاوى القطاع الخاص وحلها في التوقيت المحكم. كما أن القدرة على الوصول إلى الإجراءات والمعلومات بشأن الشكاوى تسهل لأصحاب المصلحة المباشرة المهتمين المشاركة في نظام الرقابة.

الإجراءات الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M2):

- (1) الشواهد على استخدام المنافسة المفتوحة على إرساء العقود التي تزيد على الحد النقدي المُعلن على الصعيد الوطني بشأن المشتريات الصغيرة (النسبة المئوية لعدد إرساءات العقود التي تزيد على الحد المُعلن)؛
- (2) مدى تبرير استخدام طرق توريدات أقل تنافسية؛
- (3) وجود واستخدام آلية شكاوى بشأن التوريدات.

الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي للأبعاد طريقة التصنيف الترتيبي M2	البُعد المعني
<p>درجة التصنيف الترتيبي = A: توجد بيانات دقيقة عن الطريقة المستخدمة في إرساء العقود العامة وهي تبيّن أن أكثر من 75 % من العقود فوق الحد المُعلن يتم إرساؤها على أساس المنافسة المفتوحة.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = B: البيانات المتوفرة عن إرساءات العقود العامة تبيّن أن أكثر من 50 % ولكن أقل من 75 % من العقود فوق الحد المُعلن يتم إرساؤها على أساس المنافسة المفتوحة، ولكن هذه البيانات يمكن أن لا تكون دقيقة.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = C: البيانات المتوفرة تبيّن أن أقل من 50 % من العقود فوق الحد المُعلن يتم إرساؤها على أساس المنافسة المفتوحة، ولكن هذه البيانات يمكن أن لا تكون دقيقة.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = D: توجد بيانات غير كافية لتقييم الطريقة المستخدمة في إرساء العقود العامة أو أن البيانات المتوفرة تشير إلى محدودية استخدام المنافسة المفتوحة.</p>	<p>(1) استخدام المنافسة المفتوحة على إرساء العقود التي تزيد على الحد النقدي المُعلن على الصعيد الوطني بشأن المشتريات الصغيرة</p>
<p>درجة التصنيف الترتيبي = A: عند استخدام طرق أخرى أقل تنافسية تكون مبررة وفقاً لشروط تنظيمية واضحة.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = B: عند استخدام طرق أخرى أقل تنافسية تكون مبررة وفقاً لشروط تنظيمية.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = C: مبررات استخدام طرق أقل تنافسية ضعيفة أو غير موجودة.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = D: الشروط التنظيمية لا تنص بوضوح على أن المنافسة المفتوحة هي الطريقة المفضلة بالنسبة للتوريدات.</p>	<p>(2) مدى تبرير استخدام طرق توريدات أقل تنافسية</p>
<p>درجة التصنيف الترتيبي = A: هنالك إجراءات (تحددها التشريعات) بشأن رفع والبت في الشكاوى المتعلقة بإجراءات التوريدات في التوقيت المناسب وهي خاضعة لإشراف هيئة خارجية علماً بأن البيانات بشأن البت في الشكاوى يسهل الوصول إليها ومفتوحة للجمهور.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = B: هنالك إجراءات (تحددها التشريعات) بشأن رفع والبت في الشكاوى، ولكن تنفق على القدرة على تحويل البت في الشكاوى إلى هيئة خارجية أعلى.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = C: هنالك إجراءات (تحددها التشريعات) بشأن رفع والبت في الشكاوى، ولكنها سيئة التصميم ولا تعمل بطريقة تتيح البت في الشكاوى في التوقيت المناسب.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = D: ليست هنالك إجراءات محددة لتسهيل رفع ومعالجة الشكاوى فيما يتعلق بتنفيذ إجراءات عمليات التوريدات.</p>	<p>(3) وجود واستخدام آلية شكاوى بشأن التوريدات</p>

مؤشر الأداء PI-20. فعالية الضوابط الداخلية بالنسبة للإففاق غير الرواتب والأجور

نظام الرقابة الداخلية الفعال هو النظام الذي (أ) يكون ذا صلة (أي مستند إلى تقييم للمخاطر والضوابط اللازمة لإدارة شؤون المخاطر)، (ب) يتضمّن مجموعة من الضوابط شاملة وفعالة والتكاليف (تتناول الشكاوى بقواعد في التوريدات وإجراءات وعمليات الإففاق الأخرى، ومنع واكتشاف الأخطاء والاحتيال، وصون المعلومات والأصول، وجودة وإحكام توقيت الحسابات والتقارير، (ج) يكون فهمه والتقيّد به واسع النطاق، و (د) لا يتم الابتعاد عنه إلا لأسباب طارئة حقيقية. يجب أن تأتي الشواهد على فعالية نظام الرقابة الداخلية من: المراقبين الماليين الحكوميين، وعمليات المراجعة الداخلية والخارجية المنتظمة، أو مسوحات استقصائية أخرى تقوم بها أجهزة الإدارة المعنية. ومن بين أنواع المعلومات يمكن أن تكون معدلات الخطأ أو الرفض في الإجراءات المالية الروتينية.

تغطي المؤشرات الأخرى في هذه المجموعة ضوابط: عملية إدارة شؤون الديون، وإدارة شؤون كشوف الرواتب والأجور، وإدارة شؤون السلف. ولذلك، تقتصر تغطية هذا المؤشر على ضوابط: ارتباطات الإففاق

والمدفوعات مقابل السلع والخدمات، وأجور العمال غير الدائمين، وعلاوات الموظفين الاستثنائية. وتم إفراد فعالية ضوابط ارتباطات الإفناق باعتبارها بعداً منفصلاً من أبعاد هذا المؤشر نتيجة لأهمية تلك الضوابط من أجل ضمان بقاء التزامات الدفع الحكومية ضمن حدود توفر الأموال النقدية المتوقعة، مما يؤدي إلى تفادي خلق متأخرات إفناق (يرجى الرجوع إلى مؤشر الأداء PI-4).

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M1):

- (1) فعالية ضوابط ارتباطات الإفناق.
- (2) شمولية ومدى صلة وفهم إجراءات/قواعد الرقابة الداخلية.
- (3) درجة التقيد بقواعد تجهيز وتسجيل المعاملات.

البُعد المعنى	الحد الأدنى من المتطلبات (طريقة التصنيف الترتيبي: M1)
A	<p>(1) توجد ضوابط شاملة على ارتباطات الإفناق وهي تحد بفعالية من الارتباطات بتوفر المبالغ النقدية فعلاً ومخصصات الموازنة التي تمت الموافقة عليها (حسب التعديل).</p> <p>(2) قواعد وإجراءات الرقابة الداخلية الأخرى ذات صلة وتتضمن مجموعة ضوابط شاملة وعادة فعالة التكاليف، وهي مفهومة على نطاق واسع.</p> <p>(3) التقيد بالقواعد عال جداً وأية إساءة استخدام للإجراءات المُبسطة والطارئة غير جوهريّة.</p>
B	<p>(1) توجد ضوابط على ارتباطات الإفناق وهي تحد بفعالية من الارتباطات بتوفر المبالغ النقدية فعلاً ومخصصات الموازنة التي تمت الموافقة عليها بالنسبة لمعظم أنواع الإفناق، مع مجالات استثناءات طفيفة.</p> <p>(2) قواعد وإجراءات الرقابة الداخلية الأخرى تتضمن مجموعة ضوابط شاملة، وهي مفهومة على نطاق واسع، ولكن يمكن أن تكون في بعض المجالات مُفرطة (على سبيل المثال: من خلال ازدواجية الموافقات) وتؤدي إلى عدم الكفاءة في استخدام موظفين والتأخير غير الضروري.</p> <p>(3) التقيد بالقواعد عالٍ إلى حدٍ ما ولكن الإجراءات المُبسطة والطارئة تستخدم أحياناً بدون مبررات كافية.</p>
C	<p>(1) توجد ضوابط على ارتباطات الإفناق وهي فعالة جزئياً ولكن يمكن أن لا تغطي بشمولية كافة الإفناق أو يمكن أن يجري أحياناً الإخلال بها.</p> <p>(2) قواعد وإجراءات الرقابة الداخلية الأخرى تتألف من مجموعة أساسية من القواعد بشأن تجهيز وتسجيل المعاملات، وهي مفهومة من جانب المعنيين مباشرة بتطبيقها. وقد تكون بعض القواعد والإجراءات مُفرطة، ولكن يمكن أن تكون الضوابط ناقصة في مجالات طفيفة الأهمية.</p> <p>(3) يتم التقيد بالقواعد في الغالبية العظمى من المعاملات، ولكن استخدام الإجراءات المُبسطة/الطارئة في أوضاع غير مبررة مجال قلق هام.</p>
D	<p>(1) أنظمة ضوابط الارتباطات غير موجودة عادة أو أنها يتم خرقها بصورة روتينية.</p> <p>(2) قواعد/إجراءات الرقابة الواضحة والشاملة غير موجودة في مجالات أخرى هامة.</p> <p>(3) مجموعة القواعد الرئيسية لا يتم التقيد بها بصورة روتينية وعلى نطاق واسع نتيجة الخرق المباشر للقواعد أو الاستخدام الروتيني غير المبرر لإجراءات مُبسطة/طارئة.</p>

مؤشر الأداء PI-21. فعالية المراجعة الداخلية للحسابات

من المطلوب إعطاء جهاز الإدارة المعني معلومات تقييمية عن أداء أنظمة الرقابة الداخلية، وذلك من خلال وظيفة المراجعة والتدقيق الداخلية (أو وظيفة رصد معادلة بشأن رصد الأنظمة). وينبغي أن تستوفي تلك الوظيفة المعايير القياسية الدولية ومنها المعايير الدولية للممارسات المهنية للمراجعين الداخليين،¹¹ من حيث (أ) الهيكلية الملائمة فيما يتعلق بالاستقلالية المهنية، (ب) الاتساع الكافي بالنسبة لكل من: التفويض، والقدرة على الحصول على المعلومات، وسلطة الإبلاغ، (ج) استخدام طرق المراجعة والتدقيق المهنية شاملة أساليب تقييم المخاطر. وينبغي أن تركز هذه الوظيفة على قضايا النظام الجوهرية فيما يخص: الحفاظ على الأصول، والتقيّد بالقوانين واللوائح التنظيمية والتعاقدات. ويقتصر اهتمام وظائف المراجعة الداخلية في بعض البلدان على المراجعة المسبقة للمعاملات، وهي ما نعتبره هنا جزءاً من نظام الرقابة الداخلي ولذلك نقيّمها في إطار المؤشر PI-20.

من شأن الشواهد المحددة على فعالية وظيفة المراجعة (أو رصد الأنظمة) الداخلية أن تشمل التركيز على: مجالات المخاطر العالية، واستخدام تقارير المراجعة الداخلية التي تعتمد على المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات، واتخاذ جهاز الإدارة المعني الإجراءات اللازمة حسبما يتضح من نتائج عملية المراجعة الداخلية. ويعتبر الأمر الأخير حاسم الأهمية نظراً لأن عدم اتخاذ الإجراءات في ضوء تلك النتائج يقوّض كلياً مسوغات وجود وظيفة مراجعة داخلية.

يمكن أن تقوم بوظيفة المراجعة الداخلية مؤسسة لديها التفويض من مختلف هيئات وجهات الحكومة المركزية (كالمفتش الحكومي العام أو الإدارة العامة للتفتيش المالي) أو وظائف مراجعة داخلية منفصلة في كل من الهيئات والجهات الحكومية. علماً بأن الفعالية المشتركة لكافة مؤسسات المراجعة هذه هي الأساس بالنسبة لهذا المؤشر.

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M1):

- (1) نطاق تغطية ونوعية وظيفة المراجعة الداخلية.
- (2) تواتر وتوزّع التقارير.
- (3) مدى استجابة أجهزة الإدارة لنتائج عملية المراجعة الداخلية.

¹¹ المعايير الدولية للممارسات المهنية للمراجعين الداخليين (ISPPIA)، الصادرة عن معهد مراجعي الحسابات الداخليين (IIA).

الحد الأدنى من المتطلبات (طريقة التصنيف الترتيبي: M1)	البُعد المعني
<p>(1) الرقابة الداخلية قائمة بعملها بالنسبة لكافة هيئات الحكومة المركزية، وهي تستوفي عموماً المعايير المهنية. وتركز على قضايا الأنظمة (على الأقل 50 % من وقت جهاز موظفيها).</p> <p>(2) تلتزم التقارير بجدول زمني محدد ويتم توزيعها على: الجهة الخاضعة للمراجعة، ووزارة المالية، والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات.</p> <p>(3) إجراءات أجهزة الإدارة في ضوء نتائج عملية المراجعة فورية وشاملة في هيئات الحكومة المركزية.</p>	A
<p>(1) الرقابة الداخلية قائمة بعملها بالنسبة لغالبية هيئات الحكومة المركزية (حسب قيمة الإيرادات/الإففاق)، وهي تستوفي إلى حد كبير المعايير المهنية. وتركز على قضايا الأنظمة (على الأقل 50 % من وقت جهاز موظفيها).</p> <p>(2) تصدر التقارير بانتظام بالنسبة لمعظم الهيئات التي تخضع للمراجعة ويتم توزيع التقارير على: الجهة الخاضعة للمراجعة، ووزارة المالية، والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات.</p> <p>(3) يقوم العديد من المديرين (وليس كافة المديرين) باتخاذ إجراءات فورية وشاملة.</p>	B
<p>(1) هذه الوظيفة قائمة بعملها على الأقل بالنسبة لأكثر هيئات الحكومة المركزية أهمية وتقوم باستعراض بعض الأنظمة (على الأقل 20 % من وقت جهاز موظفيها)، ولكنها قد لا تستوفي المعايير المهنية المتعارف عليها.</p> <p>(2) تصدر التقارير بانتظام بالنسبة لمعظم الهيئات الحكومية التي تخضع للمراجعة، ولكن قد لا يتم رفعها إلى: وزارة المالية، والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات.</p> <p>(3) يتخذ العديد من المديرين إجراءات إلى حد معقول بشأن القضايا الرئيسية، ولكن غالباً مع تأخير.</p>	C
<p>(1) ليست هنالك مراجعة داخلية تُذكر تركّز على رصد الأنظمة.</p> <p>(2) التقارير إما أنها غير موجودة أو شديدة عدم الانتظام.</p> <p>(3) يتم عادة تجاهل التوصيات في ضوء عملية المراجعة الداخلية (مع استثناءات لا تستحق الذكر).</p>	D

مؤشر الأداء PI-22. انتظام وإحكام توقيت مطابقة الحسابات

يتطلب الإبلاغ عن المعلومات بصورة يمكن التعويل عليها الفحص والتحقق المستمرين من ممارسات القيد والتسجيل التي يقوم بها المحاسبون – وهذا جانب مهم من الرقابة الداخلية وأساس جودة نوعية المعلومات من أجل أجهزة الإدارة العليا والتقارير الخارجية. وتعتبر عملية المطابقة المتكررة والمحكمة التوقيت بالنسبة للبيانات من مصادر مختلفة ضرورية من أجل إمكانية التعويل على تلك البيانات. وهناك نوعان من المطابقة حاسما الأهمية وهما: (1) مطابقة بيانات الحسابات، الموجودة في السجلات الحكومية، مع بيانات البنك الذي يحتفظ بالحسابات الحكومية كالبنك المركزي أو البنوك التجارية، بما لا يدع أي فروق جوهرية دون إيضاح وتبرير؛ و (2) تسديد ومطابقة الحسابات المعلقة (المؤقتة) والسلف، أي المدفوعات النقدية التي تم القيام بها والتي لم يتم بعد تسجيل الإففاق بشأنها. وتتضمن السلف سلفيات السفر وحسابات السلف المستديمة بشأن العمليات اليومية، ولكن ليس التحويلات المدرجة في الموازنة بشأن الهيئات المستقلة وأجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم، فهذه تُصنّف على أنها إففاق عندما يتم تنفيذها حتى حين يكون الإبلاغ عن أي جزء مخصص من التحويلات متوقعا بصورة دورية.

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M2):

- (1) انتظامية مطابقات البنوك.
- (2) انتظامية مطابقة وتسديد الحسابات المعلقة والسلف.

الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي للأبعاد طريقة التصنيف الترتيبي M2	البعد المعني
<p>درجة التصنيف الترتيبي = A: مطابقة البنوك لكافة الحسابات المصرفية للحكومة المركزية تتم على الأقل شهريا على المستويين الإجمالي والتفصيلي، وذلك في غضون أربعة أسابيع من نهاية الفترة المعنية.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = B: مطابقة البنوك لكافة الحسابات المصرفية التي تديرها الخزينة تتم على الأقل شهريا، عادة في غضون أربعة أسابيع من نهاية الشهر المعني.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = C: مطابقة البنوك لكافة الحسابات المصرفية التي تديرها الخزينة تتم على الأقل كل ربع سنة، عادة في غضون ثمانية أسابيع من نهاية ربع السنة المعني.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = D: مطابقة البنوك لكافة الحسابات المصرفية التي تديرها الخزينة تتم بتواتر تزيد مدته عن ربع سنة، أو مع تراكم متأخرات لعدة أشهر.</p>	(1) انتظامية مطابقات البنوك
<p>درجة التصنيف الترتيبي = A: مطابقة وتسوية الحسابات المعلقة والسلف تتم على الأقل كل ربع سنة، في غضون شهر من نهاية الفترة المعنية ومع ترحيل عدد لا يُذكر من الأرصدة.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = B: مطابقة وتسوية الحسابات المعلقة والسلف تتم على الأقل سنويا، في غضون شهرين من نهاية الفترة المعنية. ومع ترحيل الأرصدة غير المُسددة لبعض الحسابات.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = C: مطابقة وتسوية الحسابات المعلقة والسلف تتم كل سنة بصفة عامة، في غضون شهرين من نهاية السنة المعنية ومع ترحيل عدد كبير من أرصدة الحسابات غير المُسددة.</p> <p>درجة التصنيف الترتيبي = D: مطابقة وتسوية الحسابات المعلقة والسلف تتم إما سنويا مع تأخير لأكثر من شهرين، أو بتواتر أقل.</p>	(2) انتظامية مطابقة وتسديد الحسابات المعلقة والسلف

مؤشر الأداء PI-23. توفر المعلومات عن الموارد التي تستلمها وحدات تقديم الخدمات

كثيراً ما تنشأ مشاكل في وحدات تقديم الخدمات الميدانية التي تقوم بتقديمها على مستوى المجتمعات المحلية (كالمدارس ومستوصفات الرعاية الصحية) في الحصول على الموارد التي تخصص لها، سواء من حيث التحويلات النقدية أو توزيع المواد العينية (على سبيل المثال: العقاقير الطبية والكتب المدرسية) أو إتاحة الأفراد المُعَيَّنِينَ والذين تُدفع رواتبهم وأجورهم مركزياً. وقد لا تكون إتاحة الموارد المُزْمعة صريحة في وثائق الموازنة، ولكن من المُرجَّح أن تكون جزءاً من عملية إعداد تقديرات الموازنة الداخلية للوزارات التنفيذية. فظراً لكون وحدات تقديم الخدمات ميدانياً الأبعد في سلسلة مخصصات الموارد، قد تكون هي التي تعاني أكثر من غيرها حين تنقص الموارد عن تقديرات الموازنة، أو حين تقرر وحدات موسسية أعلى منها في المستوى إعادة توجيه الموارد لأغراض أخرى (على سبيل المثال: أغراض إدارية). وقد يظهر تأخير كبير في تحويلات الموارد إلى الوحدات سواء نقدياً أو عينياً. ويعتبر تتبُّع تلك المعلومات بالغ الأهمية في تحديد ما إذا كانت أنظمة إدارة الشؤون المالية العامة تساند بفعالية تقديم الخدمات ميدانياً.

عادة ما لا تتوفر المعلومات عن استلام وحدات تقديم الخدمات للموارد. وإذا كان نظام المحاسبة واسعاً بما يكفي ويمكن التعويل عليه ومحكم التوقيت، فإنه لا بد أن يُتيح تلك المعلومات، إلا أن المعلومات عن الإففاق ميدانياً كثيراً ما تكون غير كاملة ولا يمكن التعويل عليها مع تعرض تدفق المعلومات للاضطراب نتيجة لاختلاف وعدم ترابط الأنظمة المُستخدمة على المستويات الحكومية المختلفة (فعادة ما يكون معظم وحدات تقديم الخدمات الأساسية من مسؤوليات أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم). وقد تكون هنالك أنظمة جمع روتيني للبيانات خلاف أنظمة المحاسبة (أي أنظمة إحصاءات)، وقد تتمكن من جمع المعلومات ذات الصلة جنباً إلى جنب مع المعلومات عن تقديم الخدمات. ومما يمكن أن يشكل مصدراً بديلاً من مصادر المعلومات كل من: مسوحات تتبُّع الإففاق العام، وعمليات التفتيش، والمراجعة والتدقيق (سواء من مراجعين داخليين أم خارجيين)، أو التقييمات الأخرى غير المنتظمة.

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M1):

- (1) جمع وتجهيز المعلومات لبيان الموارد التي استلمها فعلاً (نقداً وعينياً) معظم ما هو شائع من وحدات تقديم الخدمات ميدانياً (التركيز على المدارس الابتدائية ومستوصفات الرعاية الصحية الأولية) نسبة إلى الموارد التي تتاح للقطاعات المعنية، بغض النظر عن المستوى الحكومي المسؤول عن تشغيل وتمويل تلك الوحدات.

البعد المعني	الحد الأدنى من المتطلبات (طريقة التصنيف الترتيبي: M1)
A	(1) تُتيح أنظمة الجمع الروتيني للبيانات أو أنظمة المحاسبة معلومات يمكن التعويل عليها عن كافة أنواع الموارد التي تستلمها المدارس الابتدائية ومستوصفات الرعاية الصحية الأولية في مختلف مناطق البلد المعني، نقداً وعينياً. ويتم تجميع هذه المعلومات في تقارير على الأقل سنوياً.
B	(1) تُتيح أنظمة الجمع الروتيني للبيانات أو أنظمة المحاسبة معلومات يمكن التعويل عليها عن كافة أنواع الموارد التي تستلمها المدارس الابتدائية ومستوصفات الرعاية الصحية الأولية في معظم مناطق البلد المعني، نقداً وعينياً. ويتم تجميع هذه المعلومات في تقارير على الأقل سنوياً؛ أو أظهرت المسوحات الخاصة التي تم إجراؤها في الأشهر الثلاثة الأخيرة مستوى الموارد التي تستلمها المدارس الابتدائية ومستوصفات الرعاية الصحية الأولية في معظم مناطق البلد المعني نقداً وعينياً (شاملة العينة النموذجية).
C	(1) أظهرت المسوحات الخاصة التي تم إجراؤها في الأشهر الثلاثة الأخيرة مستوى الموارد التي تستلمها المدارس الابتدائية أو مستوصفات الرعاية الصحية الأولية أو وحدات تقديم الخدمات الأساسية على مستوى المجتمعات المحلية في عدة قطاعات أخرى في جزء كبير من البلد المعني، نقداً وعينياً.
D	(1) لم يتم جمع وتجهيز بيانات شاملة عن الموارد إلى وحدات تقديم الخدمات في أي من القطاعات الرئيسية في الأشهر الثلاثة الأخيرة.

مؤشر الأداء PI-24. نوعية وإحكام توقيت التقارير عن الموازنة في سنتها

تتطلب القدرة على " إدخال " الموازنة أن تتوفر لوزارة المالية (ومجلس الوزراء) المعلومات المنتظمة والمحكمة التوقيت عن الأداء الفعلي للموازنة، وذلك بغية رصد الأداء لتحديد الإجراءات الجديدة لتصحيح مسار الموازنة إذا لزم الأمر، وأيضاً للوزارات والإدارات والهيئات من أجل إدارة الشؤون كل حسب مسؤوليته. ويركز هذا المؤشر على القدرة على وضع تقارير شاملة من نظام المحاسبة عن كافة جوانب الموازنة (أي أن التقارير السريعة عن الإفراج عن الموارد المالية للوزارات والإدارات والهيئات ليست كافية). فلتغطية الإنفاق في مرحلتي الارتباط والدفع أهميتها من أجل رصد تنفيذ الموازنة واستخدام الموارد المالية التي يتم الإفراج عنها. ويجب اشتمال حسابات الإنفاق الذي يتم من التحويلات إلى وحدات غير متركرة ضمن الحكومة المركزية (كأجهزة إدارة الأقاليم).

من شأن توزيع المسؤولية عن إعداد التقارير فيما بين وزارة المالية والوزارات التنفيذية الاعتماد على نوع نظام الحسابات والدفع الموضوع في العمل. وقد يكون دور وزارة المالية ببساطة توحيد التقارير التي تردها من الوزارات التنفيذية (وعند الاقتضاء من الوحدات غير المتركرة) والمأخوذة من سجلات حساباتها، وفي حالات أخرى يمكن أن تقوم وزارة المالية بإدخال البيانات وتنظيم حسابات المعاملات وعندها يتم تقليص دور تلك الوزارات ربما ليقصر على مطابقة بيانات وزارة المالية مع سجلاتها. وفي حالات أخرى أيضاً، يمكن أن تقوم وزارة المالية بإنتاج تقارير من خلال أنظمة حسابات متكاملة ومُحوسبة. أما الشرط الهام المطلوب فهو أن تكون البيانات دقيقة لكي تكون مفيدة حقاً لكافة الأطراف المعنية.

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M1):

- (1) نطاق التقارير من حيث التغطية والتوافق مع تقديرات الموازنة.
- (2) إحكام توقيت إصدار التقارير.
- (3) نوعية المعلومات.

البعد المعنى	الحد الأدنى من المتطلبات (طريقة التصنيف الترتيبي: M1)
A	(1) تصنيف البيانات يسهل المقارنة المباشرة بالموازنة الأصلية. وتشمل المعلومات كافة بنود تقديرات الموازنة. والإنفاق مُغطى في مرحلتي الارتباط والدفع. (2) يتم إعداد التقارير بانتظام كل ربع سنة أو بتواتر أكبر ويجري إصدارها في غضون 4 أسابيع من نهاية الفترة المعنية. (3) لا توجد مخاوف جوهرية فيما يتعلق بدقة البيانات.
B	(1) التصنيف يسهل المقارنة بالموازنة ولكن مع بعض الإجمال فقط. الإنفاق مُغطى في مرحلتي الارتباط والدفع معاً. (2) يتم إعداد تقارير كل ربع سنة، ويجري إصدارها في غضون 6 أسابيع من نهاية ربع السنة المعني. (3) هنالك بعض المخاوف بشأن دقة البيانات، ولكن إصداراتها تبرز عادة في التقارير ولا تعرض للخطر اتساقها/فائدتها بصورة عامة.
C	(1) ليست المقارنة بالموازنة ممكنة إلا بالنسبة للأبواب الإدارية الرئيسية. الإنفاق يظهر إما في مرحلة الارتباط أو في مرحلة الدفع (وليس الاثنين معاً). (2) يتم إعداد تقارير كل ربع سنة (ربما ماعدا الربع الأول)، ويجري إصدارها في غضون 8 أسابيع من نهاية ربع السنة المعني. (3) هنالك بعض المخاوف بشأن دقة البيانات، وقد لا يتم إبرازها دائماً في التقارير، ولكن هذا لا يقوّض بصورة كبيرة الفائدة الأساسية منها.
D	(1) قد لا تكون المقارنة بالموازنة ممكنة في كافة الأبواب الإدارية الرئيسية. (2) التقارير ربع السنوية إما أنه لا يتم إعدادها أو أنها يجري إصدارها مع تأخير لأكثر من 8 أسابيع. (3) البيانات شديدة عدم الدقة وليست ذات فائدة حقيقية.

مؤشر الأداء PI-25. نوعية وإحكام توقيت البيانات المالية السنوية

تعتبر البيانات المالية الموحدة (الختامية) (CGAF) في نهاية السنة حاسمة الأهمية بالنسبة لشفافية نظام إدارة الشؤون المالية العامة. ولكي تكون هذه البيانات كاملة، يجب أن تكون مستندة إلى تفاصيل عن كافة الوزارات والإدارات المستقلة والوحدات غير المتركزة. كما أن القدرة على إعداد البيانات المالية الختامية في التوقيت المُحكم تعتبر من المؤشرات الرئيسية عن مدى حُسن عمل نظام المحاسبة، وعن نوعية السجلات التي يتم الاحتفاظ بها. وفي بعض الأنظمة، يقوم كل من الوزارات والإدارات والوحدات غير المتركزة بإصدار بيانات مالية تقوم وزارة المالية بتوحيدها لاحقاً. وفي الأنظمة الأكثر مركزية، تقوم وزارة المالية بالاحتفاظ بكافة المعلومات بشأن البيانات المالية. ويغطي مؤشر الأداء PI-26 إثبات صحة البيانات المالية من خلال مصادقة المراجع المالي الخارجي عليها. أما قيام الهيئات الحكومية المستقلة التابعة للحكومة المركزية برفع بياناتها المالية السنوية فهو ما يغطيه مؤشر الأداء PI-19.

ولكي تكون البيانات المالية مفيدة وتساهم في تحقيق الشفافية، يجب أن تكون مفهومة للقارئ وأن تتناول المعاملات والأصول والخصوم بطريقة متسمة بالشفافية والاتساق. وهذا هو غرض معايير التقارير المالية. وللبعض البلدان معاييرها الخاصة بها بشأن التقارير المالية المتعلقة بالقطاع العام، تضعها الحكومة المعنية أو هيئة أخرى مُخولة. ولكي تكون المعايير الخاصة ببلد ما مقبولة بصفة عامة، عادة ما تكون مصوّبة مع معايير دولية ومنها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، فبعضها ملائمة للبلدان التي تعتمد أنظمة المحاسبة على أساس الاستحقاق (accrual basis)، بينما البعض الآخر منها ملائم للبلدان التي تعتمد أنظمة المحاسبة على الأساس النقدي (cash basis).

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M1):

- (1) مدى اكتمال البيانات المالية.
- (2) إحكام توقيت رفع البيانات المالية.
- (3) المعايير المحاسبية المستخدمة.

البُعد المعنى	الحد الأدنى من المتطلبات (طريقة التصنيف الترتيبي: M1)
A	(1) يتم إعداد البيان الحكومي الموحد سنوياً وهو يشمل معلومات تامة عن: الإيرادات، والإففاق، والأصول/الخصوم المالية. (2) يتم رفع البيان للمراجعة الخارجية في غضون 6 أشهر من نهاية السنة المالية المعنية. (3) يتم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أو معايير محلية مماثلة لها.
B	(1) يتم إعداد البيان الحكومي الموحد سنوياً. وهو يشمل – مع بعض الاستثناءات - معلومات تامة عن: الإيرادات، والإففاق، والأصول/الخصوم المالية. (2) يتم رفع البيان للمراجعة الخارجية في غضون 10 أشهر من نهاية السنة المالية المعنية. (3) يتم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أو معايير محلية مماثلة.
C	(1) يتم إعداد البيان الحكومي الموحد سنوياً. وقد لا تكون المعلومات دائمة تامة عن: الإيرادات، والإففاق، والأصول/الخصوم المالية، ولكن السهو ليس كبيراً. (2) يتم رفع البيان للمراجعة الخارجية في غضون 15 شهراً من نهاية السنة المالية المعنية. (3) يتم عرض البيانات بشكل متنسق على مرّ الزمن مع مقدار من الإفصاح عن المعايير المحاسبية.
D	(1) لا يتم إعداد البيان الحكومي الموحد سنوياً، أو إن البيانات المالية تقتصر إلى المعلومات الضرورية، أو إن السجلات المالية سيئة بدرجة لا تسهل إجراء عملية المراجعة والتدقيق. (2) لو تم إعداد البيانات السنوية، لا يجري عادة رفعها للمراجعة الخارجية في غضون 15 شهراً من نهاية السنة المالية المعنية. (3) لا يتم عرض البيانات بشكل متنسق على مرّ الزمن أو لا يتم الإفصاح عن المعايير المحاسبية.

مؤشر الأداء PI-26. نطاق، وطبيعة، ومتابعة المراجعة الخارجية

تعتبر عمليات المراجعة والتدقيق الخارجية الجيدة النوعية من الشروط الضرورية من أجل خلق الشفافية في استخدام الأموال العامة. وتتألف العناصر الرئيسية لجودة عمليات المراجعة الخارجية الفعلية من: نطاق/تغطية عملية المراجعة، والالتزام بمعايير المراجعة الصحيحة شاملة استقلالية مؤسسات المراجعة الخارجية (يرجى الرجوع إلى المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة والهيئة الدولية لمعايير المراجعة والتدقيق/الاتحاد الدولي للمحاسبين)، والتركيز في التقارير على قضايا نظام إدارة الشؤون المالية العامة والقضايا الجوهرية، وتنفيذ المجموعة التامة من مقومات عملية المراجعة المالية ومنها: إمكانية التعويل على البيانات المالية، وانتظامية المعاملات، وقيام أنظمة الرقابة الداخلية والتوريدات بعملها. كما من المتوقع من وظيفة المراجعة العالية الجودة أن تشمل بعض جوانب مراجعة الأداء (ومنها على سبيل المثال: تحقيق القيمة مقابل المال في عقود البنية الأساسية الكبيرة).

ينبغي أن يشمل نطاق التفويض الممنوح لعمليات المراجعة الموارد المالية خارج الموازنة والهيئات المستقلة. وقد لا تقوم المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات دائماً بمراجعة حسابات الهيئات المستقلة، حيث يمكن أن تتوقع استخدام مؤسسات مراجعة أخرى لهذا الغرض. ويشير نطاق عملية المراجعة إلى الهيئات ومصادر الأموال التي تخضع للمراجعة في السنة المعنية. وحين تكون قدرات المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات محدودة، يمكن أن تقوم هذه المؤسسة بوضع خطط برنامج المراجعة بالاتساق مع واجبات المراجعة القانونية على أساس متعدد السنوات، وذلك بهدف ضمان أن تتم سنوياً تغطية أكثر الهيئات والوظائف أهمية أو تعرضاً للمخاطر، بينما يمكن أن تتم تغطية هيئات ووظائف أخرى بتواتر أقل من ذلك.

مع أن الإجراءات المعنية بحد ذاتها تتوقف إلى حد ما على النظام الحكومي، من المتوقع من هيئات السلطة التنفيذية بصفة عامة (كل من الهيئات الخاضعة للمراجعة و/أو وزارة المالية) متابعة نتائج عملية المراجعة من خلال تصحيح الأخطاء ونقاط ضعف النظام التي يقوم مراجعو الحسابات بتحديدوها. وتشمل الشواهد على فعالية متابعة نتائج عملية المراجعة قيام الجهة التنفيذية أو الجهة الخاضعة لعملية المراجعة بإصدار رد مكتوب على تلك النتائج يشير إلى كيفية معالجة تلك الأخطاء ونقاط الضعف. ويمكن أن يتيح التقرير عن المراجعة الخارجية في السنة التالية شواهد على تنفيذ تلك المعالجة من خلال إيجاز مدى قيام الهيئات الخاضعة للمراجعة بالإجابة على تساؤلات عملية المراجعة وتنفيذ توصياتها.

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M1):

- (1) نطاق/طبيعة عملية المراجعة التي يتم القيام بها (شاملاً الالتزام بمعايير المراجعة).
- (2) إحكام توقيت رفع تقارير المراجعة إلى الهيئة التشريعية.
- (3) الشواهد على متابعة توصيات عملية المراجعة.

البُعد المعنى	الحد الأدنى من المتطلبات (طريقة التصنيف الترتيبي: M1)
A	(1) تتم سنوياً مراجعة لكافة هيئات الحكومة المركزية تغطي: الإيرادات، والإنفاق، والأصول/الخصوم. يتم تنفيذ المجموعة التامة من إجراءات المراجعة المالية وبعض جوانب مراجعة الأداء، مع الالتزام بصفة عامة بمعايير المراجعة والتركيز على القضايا الجوهرية وقضايا النظام. (2) يتم رفع تقارير المراجعة إلى الهيئة التشريعية في غضون 4 أشهر من نهاية الفترة المشمولة، وفي حالة البيانات المالية من استلام مكتب المراجعة لها. (3) توجد شواهد واضحة على المتابعة الفعلية والمحكمة للتوقيت.
B	(1) تتم سنوياً مراجعة لهيئات حكومية تشكل على الأقل 75 % من مجموع الإنفاق ¹² تغطي على الأقل الإيرادات والنققات. ويتم تنفيذ مجموعة واسعة من إجراءات المراجعة المالية مع الالتزام بصفة عامة بمعايير المراجعة والتركيز على القضايا الجوهرية

¹² تشير هذه النسبة السنوية إلى مبلغ إنفاق الهيئات المشمولة بأنشطة المراجعة السنوية. ولا تشير إلى عينة المعاملات التي يختارها القائمون بعملية المراجعة بغية معاينتها داخل تلك الهيئات.

	<p>وقضايا النظام.</p> <p>(2) يتم رفع تقارير المراجعة إلى الهيئة التشريعية في غضون 8 أشهر من نهاية الفترة المشمولة، وفي حالة البيانات المالية من استلام مكتب المراجعة لها.</p> <p>(3) يتم القيام برد رسمي في الوقت اللازم، ولكن لا توجد شواهد تُذكر على المتابعة المنهجية.</p>
C	<p>(1) تتم سنوياً مراجعة لهيئات حكومية تشكل على الأقل 50 % من مجموع الإنفاق. وتتألف عمليات المراجعة إلى حد كبير من اختبارات على مستوى المعاملات، ولكن التقارير تحدد القضايا الجوهرية. وقد يتم الإفصاح عن معايير المراجعة إلى مدى محدود فقط.</p> <p>(2) يتم رفع تقارير المراجعة إلى الهيئة التشريعية في غضون 12 شهراً من نهاية الفترة المشمولة (بالنسبة لمراجعة البيانات المالية من استلام المراجعين لها).</p> <p>(3) يتم القيام برد رسمي ولو أنه متأخر أو ليس دقيقاً جداً، ولكن لا توجد شواهد تُذكر على المتابعة المنهجية.</p>
D	<p>(1) تتم سنوياً مراجعة لهيئات حكومية تشكل أقل من 50 % من مجموع الإنفاق أو أن عمليات المراجعة أعلى تغطية ولكنها لا تُبرز القضايا الجوهرية.</p> <p>(2) يتم رفع تقارير المراجعة إلى الهيئة التشريعية بعد أكثر من 12 شهراً من نهاية الفترة المشمولة (بالنسبة لمراجعة البيانات المالية من استلام المراجعين لها).</p> <p>(3) لا توجد شواهد تُذكر على الرد أو المتابعة.</p>

مؤشر الأداء PI-27. تمحيص الهيئة التشريعية لقانون الموازنة السنوية

الهيئة التشريعية هي التي تمتلك صلاحية إعطاء الحكومة سلطة الإنفاق، وهي تمارس تلك الصلاحية من خلال سنّ قانون الموازنة السنوية. وإذا لم تكن الهيئة التشريعية تفحص وتناقش ذلك القانون بقوة وصرامة، يعني ذلك عدم ممارسة تلك الصلاحية بفعالية، وهذا ما من شأنه تفويض مسؤولية الحكومة أمام الناخبين. فتقييم أداء الهيئة التشريعية في تدقيق ومناقشة قانون الموازنة السنوية يُثريه عدة عوامل، شاملة: نطاق الفحص والتدقيق، وإجراءات التدقيق والمناقشة الداخلية، والمدة الزمنية المخصصة لتلك العملية.

يغطي مؤشر الأداء PI-6 كفاية وثائق الموازنة التي تتم إتاحتها للهيئة التشريعية.

تُشكل تعديلات الموازنة في سنتها سمة شائعة من سمات عملية وإجراءات وضع الموازنات السنوية. ولكي لا يجري تفويض أهمية الموازنة الأصلية، يجب التحديد الواضح للتحويل بإجراء التعديلات التي يمكن أن تُجريها السلطة التنفيذية، بما في ذلك: حدود مدى إمكانية توسيع موازنات الإنفاق وإعادة توزيعها، والحدود الزمنية لقيام السلطة التنفيذية بعرض التعديلات لموافقة الهيئة التشريعية عليها بمفعول رجعي. ويجب أيضاً التقيّد بتلك القواعد.

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M1):

- (1) نطاق عملية التدقيق التي تقوم بها الهيئة التشريعية.
- (2) مدى حُسن رسوخ واحترام إجراءات الهيئة التشريعية.
- (3) كفاية الوقت المُتاح للهيئة التشريعية لتعطي ردّاً على الموازنة المقترحة سواءاً للتقديرات التفصيلية – وعند الاقتضاء - المقترحات بشأن الإجماليات الاقتصادية الكلية قبل ذلك في دورة إعداد الموازنة (المدة المُتاحة عملياً لكافة المراحل معاً).
- (4) قواعد تعديل الموازنة في سنتها بدون موافقة مسبقة من الهيئة التشريعية.

البُعد المعنى	الحد الأدنى من المتطلبات (طريقة التصنيف الترتيبي: M1)
A	<p>(1) يغطي الاستعراض الذي تقوم به الهيئة التشريعية: سياسات المالية العامة، وإطار المالية العامة المتوسط الأمد، والأولويات المتوسطة الأمد، مع تفاصيل الإنفاق والإيرادات.</p> <p>(2) إجراءات قيام الهيئة التشريعية باستعراض الموازنة راسخة بقوة ومحترمة. وهي تشمل ترتيبات مؤسسية داخلية كجان الاستعراض المتخصصة وإجراءات التفاوض.</p>

<p>(3) يُتاح للهيئة التشريعية على الأقل شهران لاستعراض الموازنة المقترحة. (4) هنالك قواعد واضحة بشأن قيام السلطة التنفيذية بتعديل الموازنة في سنتها، مع حدود صارمة على مدى وطبيعة التعديلات وهي محترمة على الدوام.</p>	
<p>(1) يغطي الاستعراض الذي تقوم به الهيئة التشريعية: سياسات المالية العامة، وإجماليات السنة القادمة، مع التقديرات التفصيلية للإففاق والإيرادات. (2) هنالك إجراءات بسيطة بشأن قيام الهيئة التشريعية باستعراض الموازنة وهي إجراءات محترمة. (3) يُتاح للهيئة التشريعية على الأقل شهر واحد لاستعراض الموازنة المقترحة. (4) هنالك قواعد واضحة بشأن قيام السلطة التنفيذية بتعديل الموازنة في سنتها، وهي محترمة عادة، ولكنها تسمح بإعادة توزيع إدارية واسعة.</p>	B
<p>(1) يغطي الاستعراض الذي تقوم به الهيئة التشريعية تفاصيل الإففاق والإيرادات، ولكن فقط في المرحلة التي تكون فيها المقترحات التفصيلية في صيغتها النهائية. (2) هنالك بعض الإجراءات بشأن قيام الهيئة التشريعية باستعراض الموازنة، ولكنها ليست شاملة وهي محترمة جزئياً. (3) يُتاح للهيئة التشريعية على الأقل شهر واحد لاستعراض الموازنة المقترحة. (4) هنالك قواعد واضحة ولكن قد لا تكون محترمة على الدوام أو أنها قد تسمح بإعادة توزيع إدارية واسعة وبتوسيع مجموع الإففاق.</p>	C
<p>(1) لا يوجد استعراض تقوم به الهيئة التشريعية أو أنه محدود جداً، أو لا توجد هيئة تشريعية قائمة بوظيفتها. (2) الإجراءات بشأن قيام الهيئة التشريعية باستعراض الموازنة إما غير موجودة أو ليست محترمة. (3) من الواضح أن المدة المتاحة للهيئة التشريعية لتقوم باستعراض الموازنة غير كافية لمناقشة مفيدة (أقل من شهر واحد بكثير). (4) قد تكون هنالك قواعد بشأن تعديل الموازنة في سنتها ولكنها قد تكون بدائية جداً وغير واضحة أو أنه لا يتم احترامها.</p>	D

مؤشر الأداء PI-28. تمحيص الهيئة التشريعية لتقارير المراجعة الخارجية

للهيئة التشريعية دور رئيسي في القيام بالتحقيق في تنفيذ الموازنة التي توافق عليها. ومن بين الطرق الشائعة التي يتم فيها هذا وجود لجان تشريعية، وهي تقوم بفحص تقارير المراجعة والتدقيق المالي الخارجية وتوجه الأسئلة للأطراف المعنية المسؤولة عن نتائج تلك التقارير. ويعتمد عمل اللجان على كفاية الموارد المالية والفنية، وعلى كفاية المدة الزمنية المتاحة لمواكبة المستجدات في استعراض تلك التقارير. كما يمكن أن توصي اللجنة المعنية بقيام السلطة التنفيذية باتخاذ إجراءات وتوقيع جزاءات، إضافة إلى اعتماد التوصيات التي يرفعها القائمون بالمراجعة المالية الخارجية.

يركز هذا المؤشر على الهيئات الحكومية المركزية، شاملة الهيئات المستقلة قدر ما (أ) يطلب القانون منها رفع تقارير خضعت لعملية مراجعة مالية إلى الهيئة التشريعية أو (ب) من الواجب على الوزارات/الإدارات الأم أو التي لها السيطرة الإجابة على أسئلة واتخاذ إجراءات نيابة عن تلك الهيئات.

يمكن أن يتأثر إحكام توقيت عملية الفحص والتحقيق التي تقوم بها الهيئة التشريعية بكثرة عدد تقارير المراجعة المالية المرفوعة، حيث يكون من الواجب على جهات المراجعة المالية الخارجية معالجة متراكمت تنتظر الإنجاز. وفي تلك الأوضاع، يمكن أن تقرّر اللجان إعطاء الأولوية الأولى لتقارير المراجعة المالية التي تغطي آخر فترات إبلاغ، والجهات التي خضعت لعملية مراجعة ولها سيرة من ضعف تقديدها بالأنظمة والقواعد. وينبغي أن ينظر التقييم في عناصر الممارسات الجيدة، وأن لا يستند إلى التأخير الناجم في تدقيق وتمحيص التقارير التي تغطي فترات أبعد من الحالية.

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M1):

- (1) إحكام توقيت قيام الهيئة التشريعية بفحص تقارير المراجعة المالية (بالنسبة للتقارير التي تم استلامها في غضون آخر ثلاث سنوات).
- (2) مدى جلسات استماع الهيئة التشريعية للنتائج الرئيسية.
- (3) إصدار الهيئة التشريعية للتوصيات باتخاذ إجراءات وقيام السلطة التنفيذية باتخاذها.

البُعد المعني	الحد الأدنى من المتطلبات (طريقة التصنيف الترتيبي: M1)
A	(1) تُنجز الهيئة التشريعية تمحيص تقارير المراجعة المالية في غضون 3 أشهر من استلام تلك التقارير. (2) تُجرى على الدوام جلسات استماع متعمّقة بشأن النتائج الرئيسية بحضور مسؤولين من كافة أو معظم الهيئات التي تتم مراجعة حساباتها، التي رأي المراجعين بحساباتها يشمل تحفظات أو سلبي. (3) تُصدر الهيئة التشريعية عادة توصيات بإجراءات ينبغي على السلطة التنفيذية اتخاذها، وتوجد شواهد على أنه يتم عادة اتخاذها.
B	(1) تُنجز الهيئة التشريعية تمحيص تقارير المراجعة المالية في غضون 6 أشهر من استلام تلك التقارير. (2) تُجرى روتينياً جلسات استماع متعمّقة بشأن النتائج الرئيسية بحضور مسؤولين من الهيئات التي تتم مراجعة حساباتها، ولكن قد لا تشمل سوى بعض الجهات، التي رأي المراجعين بحساباتها يشمل تحفظات أو سلبي. (3) تتم التوصية بإجراءات للسلطة التنفيذية اتخاذها، ويجري اتخاذ بعضها حسب الشواهد القائمة.
C	(1) تُنجز الهيئة التشريعية تمحيص تقارير المراجعة المالية في غضون 12 شهراً من استلام تلك التقارير. (2) تُجرى أحياناً جلسات استماع متعمّقة بشأن النتائج الرئيسية، وهي لا تشمل سوى بعض الهيئات التي تتم مراجعة حساباتها أو قد لا تشمل سوى مسؤولين من وزارة المالية. (3) تتم التوصية باتخاذ إجراءات، ولكن نادراً ما تقوم السلطة التنفيذية باتخاذها.
D	(1) لا تقوم الهيئة التشريعية بفحص تقارير المراجعة المالية أو أنها تستغرق ما يزيد على 3 شهراً لإنجازه. (2) لا تُجرى الهيئة التشريعية جلسات استماع متعمّقة بهذا الشأن.

(3) لا تقوم الهيئة التشريعية بالتوصية باتخاذ إجراءات.

مؤشر ممارسات الجهات المانحة D-1. قابلية توقع المساندة المباشرة للموازنة

تُشكل المساندة المباشرة للموازنة مصدراً هاماً من مصادر إيرادات الحكومة المركزية في العديد من البلدان. فآثر ضعف قابلية توقع التدفقات الداخلة من الموارد المساندة للموازنة على إدارة الحكومة للشؤون المالية العامة مماثل لآثر الصدمات الخارجية على جبايات الإيرادات المحلية. وللنقص في كل من المبلغ الكلي لمساندة الموازنة والتأخير في توزيع التدفقات الداخلة في سنة الموازنة المعنية مدلولات خطيرة على قدرة الحكومة المعنية على تنفيذ موازنتها حسب الخطة.

تتألف المساندة المباشرة للموازنة من كافة المعونات التي يتم تقديمها لخزينة الحكومة على سبيل مساندة موازنة الحكومة بصفة عامة (مساندة الموازنة بصورة عامة) أو مساندة قطاعات محددة. وعندما تستلم الخزينة الحكومية تلك الأموال، يجري استخدامها وفقاً للإجراءات التي تنطبق على كافة الإيرادات بصورة عامة. وقد يتم توجيه المساندة المباشرة للموازنة من خلال حسابات منفصلة أو مشتركة تحتفظ بها الجهات المانحة قبل أن يتم الإفراج عنها للخزينة.

ينبغي أن توضح الشروح الأسباب الممكنة للتباين المُشاهد بين التوقعات والمدفوعات الفعلية، التي يمكن أن تشمل عدم التنفيذ أو تأخير اتخاذ إجراءات مُتفق عليها مع الحكومة المعنية كشرط من شروط الدفع.

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M1):

- (1) التباين السنوي للمساندة الفعلية للموازنة عن التوقعات التي تضعها الجهات المانحة على الأقل قبل ستة أسابيع من قيام الحكومة بتقديم الموازنة المقترحة للهيئة التشريعية (أو الهيئة المعادلة التي تقوم بالموافقة على الموازنة).
- (2) إحكام توقيت المدفوعات من الجهات المانحة في سنة الموازنة المعنية (التقيّد بتقديرات الإجماليات ربع السنوية)

ينبغي تقييم البعد (2) على أساس التوزيع ربع السنوي للتدفقات الفعلية من موارد المساندة للموازنة مقارنة بالتوزيع حسب الخطة المُتفق عليها. ويتم حساب التأخير المُرجّح للمدفوعات كنسبة مئوية من الموارد المالية التي تأخرت مضروبة بعدد أرباع السنة من التأخير (وهكذا، إذا وصلت نسبة 10 % من التدفقات الفعلية في ربع السنة الرابع بدلاً من الربع الأول حسب الخطة، يصبح التأخير المُرجّح 30 %).

البُعد المعنى	الحد الأدنى من المتطلبات (طريقة التصنيف الترتيبي: M1)
A	(1) لم تقلّ المساندة المباشرة للموازنة عن التوقعات بأكثر من 5 % في أكثر من سنة واحدة من السنوات الثلاث الأخيرة. (2) تم الاتفاق على تقديرات المدفوعات ربع السنوية مع الجهات المانحة في أو قبل بداية السنة المالية، ولم يتجاوز التأخير الفعلي (المُرجّح) للمدفوعات 25 % في اثنتين من السنوات الثلاث الأخيرة.
B	(1) لم تقلّ المساندة المباشرة للموازنة عن التوقعات بأكثر من 10 % في أكثر من سنة واحدة من السنوات الثلاث الأخيرة. (2) تم الاتفاق على تقديرات المدفوعات ربع السنوية مع الجهات المانحة في أو قبل بداية السنة المالية، ولم يتجاوز التأخير الفعلي (المُرجّح) للمدفوعات 25 % في اثنتين من السنوات الثلاث الأخيرة.
C	(1) لم تقلّ المساندة المباشرة للموازنة عن التوقعات بأكثر من 15 % في أكثر من سنة واحدة من السنوات الثلاث الأخيرة. (2) تم الاتفاق على تقديرات المدفوعات ربع السنوية مع الجهات المانحة في أو قبل بداية السنة المالية، ولم يتجاوز التأخير الفعلي (المُرجّح) للمدفوعات 50 % في اثنتين من السنوات الثلاث الأخيرة.
D	(1) في سنتين على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة كانت المساندة المباشرة للموازنة تقلّ عن التوقعات بأكثر من 15 % أو لم تقم الجهات المانحة بإعطاء توقعات شاملة ومحكمة التوقيت بالنسبة للسنة/السنوات المعنية. (2) لم يتم استيفاء شروط التصنيف الترتيبي C (أو تصنيف ترتيبي أعلى).

مؤشر ممارسات الجهات المانحة D-2. المعلومات المالية التي تتيحها الجهات المانحة بشأن وضع الموازنة ورفع التقارير عن المعونات للمشروعات والبرامج

من شأن قابلية توقع مدفوعات المساندة من الجهات المانحة للمشروعات والبرامج (يشار إليها أدناه باسم المشروعات) أن تؤثر في تنفيذ بنود محددة من الموازنة. ويمكن أن يكون تقديم المساندة للبرامج بمجموعة واسعة من الطرق، مع تفاوت في درجات انخراط الحكومة المعنية في عملية تخطيط وإدارة شؤون الموارد. ويؤدي انخفاض درجة انخراط الحكومة إلى مشاكل في وضع موازنات الموارد (بما في ذلك عرضها في وثائق الموازنة للحصول على موافقة الهيئة التشريعية) وفي الإبلاغ عن المدفوعات الفعلية واستخدامات الموارد (التي ستكون كلها من مسؤولية الجهة المانحة المعنية حينما تكون المعونات عينية). ومع أنه ينبغي أن تكون الحكومة قادرة من خلال وحدات الإففاق التابعة لها على وضع موازنة المعونات والإبلاغ عن المعونات التي تتم من خلال تحويلات نقدية (غالباً ما تتخذ شكل الموارد المالية خارج إطار الموازنة أو من خلال حسابات مصرفية مستقلة)، فإن الحكومة تعتمد على الجهات المانحة من أجل تقديرات الموازنة والتقارير عن تنفيذ المعونات العينية. كما أن لتقارير الجهات المانحة عن المدفوعات النقدية أهميتها بشأن المطابقة بين سجلات مدفوعات الجهات المانحة والحسابات الحكومية الخاصة بالمشروعات.

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M1):

- (1) اكتمال وإحكام توقيت تقديرات الجهات المانحة لموازنة مساندة المشروعات.
- (2) تواتر ونطاق تغطية تقارير الجهات المانحة عن التدفقات منها بشأن مساندة المشروعات.

البُعد المعنى	الحد الأدنى من المتطلبات (طريقة التصنيف الترتيبي: M1)
A	(1) تُتيح كافة الجهات المانحة (مع استثناء بعض تلك التي تقدّم مبالغ غير كبيرة) تقديرات موازنة مدفوعات المعونات للمشروعات في مراحل متسقة مع مواعيد الموازنة الحكومية وبتوزيع متنسق مع التصنيف الحكومي للموازنة. (2) تُتيح الجهات المانحة تقارير عن الموازنة في غضون شهر واحد من نهاية ربع السنة المعني بشأن كافة المدفوعات التي تم القيام بها على الأقل لنسبة 85 % من تقديرات المشروعات الممولة بموارد خارجية في الموازنة، مع توزيعها بما يتسق مع التصنيف الحكومي للموازنة.
B	(1) يُتيح على الأقل نصف الجهات المانحة (شاملة أكبر خمس منها) تقديرات كاملة لموازنة مدفوعات المعونات للمشروعات في مراحل متسقة مع مواعيد الموازنة الحكومية وبتوزيع متنسق مع التصنيف الحكومي للموازنة. (2) تُتيح الجهات المانحة تقارير عن الموازنة في غضون شهر واحد من نهاية ربع السنة المعني بشأن كافة المدفوعات التي تم القيام بها على الأقل لنسبة 70 % من تقديرات المشروعات الممولة بموارد خارجية في الموازنة، مع توزيعها بما يتسق مع التصنيف الحكومي للموازنة.
C	(1) يُتيح على الأقل نصف الجهات المانحة (شاملة أكبر خمس منها) تقديرات كاملة لموازنة مدفوعات المعونات للمشروعات للسنة المالية الحكومية القادمة، قبل بدايتها بثلاثة أشهر على الأقل. وقد تستخدم التقديرات تصنيفات الجهات المانحة ولا تكون متسقة مع التصنيف الحكومي للموازنة. (2) تُتيح الجهات المانحة تقارير عن الموازنة في غضون شهر واحد من نهاية ربع السنة المعني بشأن كافة المدفوعات التي تم القيام بها على الأقل لنسبة 50 % من تقديرات المشروعات الممولة بموارد خارجية في الموازنة. لا تتيح المعلومات بالضرورة توزيعاً بما يتسق مع التصنيف الحكومي للموازنة.
D	(1) ما كلّ الجهات المانحة الرئيسية تُتيح تقديرات الموازنة بشأن مدفوعات المعونة للمشروعات على الأقل للسنة المالية الحكومية القادمة وقبل بدايتها بثلاثة أشهر على الأقل. (2) لا تُتيح الجهات المانحة تقارير عن الموازنة في غضون شهرين من نهاية ربع السنة المعني بشأن المدفوعات التي تم القيام بها على الأقل لنسبة 50 % من تقديرات المشروعات الممولة بموارد خارجية في الموازنة.

مؤشر ممارسات الجهات المانحة D-3. نسبة المعونات التي تتم إدارة شؤونها باستخدام إجراءات البلدان المعنية

الأنظمة الوطنية المعنية بإدارة شؤون الموارد المالية هي تلك التي يتم إنشاؤها بموجب القوانين العامة (واللوائح التنظيمية ذات الصلة) في البلد المعني وتقوم بتنفيذها الوظائف الحكومية التي تضطلع بها أجهزة الإدارة التنفيذية العادية. فاستراط استخدام سلطات البلدان إجراءات مختلفة (اعتمدها جهات مانحة محددة) من أجل إدارة شؤون موارد المعونات يؤدي إلى صرف القدرات عن إدارة شؤون الأنظمة التي اعتمدها البلدان. ويتفاهم هذا الأمر عندما تطلب الجهات المانحة شروطاً مختلفة. وعلى العكس من ذلك، يمكن لاستخدام الجهات المانحة أنظمة البلدان المعنية أن يساعد في تركيز الجهود على تدعيم إجراءات البلدان والتقيد بها بالنسبة للمشروعات محلية التمويل أيضاً.

يعني استخدام إجراءات البلدان أن تكون الترتيبات: المصرفية، وترتيبات التفويض بالصلاحيات، والتوريدات، والمحاسبة، والمراجعة والتدقيق، والمدفوعات، ورفع التقارير بالنسبة للموارد المالية من الجهات المانحة هي نفس الترتيبات المستخدمة بشأن الموارد المالية الحكومية. فكافة موارد المساندة المباشرة للموازنة - غير المخصصة لأغراض محددة - (لقطاعات أو عامة) ستستخدم إجراءات البلدان في كافة الجوانب. ويمكن لأنواع الأخرى من الموارد التمويلية ومنها: مساندة الموازنة التي تم تخصيصها لأغراض محددة، والموارد التمويلية وسلطة الموارد التمويلية، والتمويل المنفصل لمشروعات أن تستخدم أو لا تستخدم بعض عناصر إجراءات البلدان المعنية.

الأبعاد الواجب تقييمها (طريقة التصنيف الترتيبي M1):

(1) نسبة أموال المعونات للحكومة المركزية التي تتم إدارة شؤونها من خلال إجراءات البلد المعني.

ينبغي التوصل إلى هذه النسبة بوصفها متوسط نسبة الموارد التمويلية من الجهات المانحة، التي تستخدم أنظمة البلد المعني بشأن كل من المجالات الأربعة وهي: التوريدات، والدفع/المحاسبة، والمراجعة المالية، ورفع التقارير، على التوالي.

البعد المعني	الحد الأدنى من المتطلبات (طريقة التصنيف الترتيبي: M1)
A	(1) تتم إدارة شؤون 90% أو أكثر من المعونات للحكومة المركزية من خلال إجراءات البلد المعني.
B	(1) تتم إدارة شؤون 75% أو أكثر من المعونات للحكومة المركزية من خلال إجراءات البلد المعني.
C	(1) تتم إدارة شؤون 50% أو أكثر من المعونات للحكومة المركزية من خلال إجراءات البلد المعني.
D	(1) تتم إدارة شؤون أقل من 50% من المعونات للحكومة المركزية من خلال إجراءات البلد المعني.

الملحق 2

التقرير عن أداء إدارة الشؤون المالية العامة

الملحق 2

التقرير عن أداء إدارة الشؤون المالية العامة

تستهدف هذه الوثيقة المساعدة في إعداد التقرير عن أداء إدارة الشؤون المالية العامة، وذلك من خلال إعطاء وصف للمعلومات التي يُنتجها هذا التقرير ولكيفية تدوين تلك المعلومات. وهو رديف للوثيقة المعنية بمجموعة مؤشرات الأداء عالية المستوى بشأن إدارة الشؤون المالية العامة.

يستهدف التقرير عن أداء إدارة الشؤون المالية العامة إعطاء تقييم شامل ومتكامل لأداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة في البلد المعني، وذلك استناداً إلى تحليل قائم على المؤشرات بصفة خاصة للعناصر الرئيسية لنظام إدارة الشؤون المالية العامة، وتقييم مدى مساندة الترتيبات المؤسسية الحكومية لوضع الخطط المحكمة التوقيت وتنفيذ إصلاحات عملية إدارة الشؤون المالية العامة. وهو وثيقة موجزة لا تتجاوز 35 صفحة. ويتم تضمينه كافة المعلومات المناسبة في متن هذا التقرير، أما ملاحقه فلا تُستخدم عادة لإعطاء تفاصيل عن جوانب التقرير.

ما يلي هو هيكل التقرير:

هيكل التقرير عن أداء إدارة الشؤون المالية العامة	
	تقييم موجز
1.	مقدمة
2.	معلومات مرجعية عن البلد المعني
1-2.	وصف أوضاع اقتصاد البلد المعني
2-2.	وصف نواتج الموازنة
3-2.	وصف الإطار القانوني والمؤسسي لعملية إدارة الشؤون المالية العامة
3.	تقييم أنظمة وإجراءات ومؤسسات إدارة الشؤون المالية العامة
1-3.	مصادقية الموازنة
2-3.	الشمولية والشفافية
3-3.	وضع الموازنة استناداً إلى السياسات
4-3.	قابلية التوقع والرقابة في تنفيذ الموازنة
5-3.	المحاسبة، والتسجيل، والإبلاغ
6-3.	التدقيق والمراجعة الخارجية
7-3.	ممارسات الجهات المانحة
8-3.	قضايا خاصة بالبلد المحدد (عند اللزوم)
4.	عملية الإصلاح الحكومي
1-4.	وصف الإصلاحات الحديثة العهد والإصلاحات الجارية
2-4.	العوامل المؤسسية المساندة لخطط الإصلاح وتنفيذه
	الملحق 1: موجز مؤشرات الأداء
	الملحق 2: مصدر المعلومات

تُتيح بنية هذه الوثيقة مؤشرات عن المعلومات التي يعرضها التقرير وكيفية الإبلاغ عنها في هذه الوثيقة. وهي تتبع هيكل التقرير عن أداء إدارة الشؤون المالية العامة.

تقييم موجز

يستهدف هذا القسم عرض صورة متكاملة واستراتيجية عن أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة، شاملة: مدى تأثير نظام إدارة الشؤون المالية العامة على تحقيق نواتج مُجمل انضباط المالية العامة، والتخصيص والتوزيع الاستراتيجي للموارد، وكفاءة تقديم الخدمات.

الطول التأشيرى لهذا القسم ثلاث إلى أربع صفحات.

يُنصح هذا التقييم الموجز المعلومات التالية:

(1) التقييم المتكامل لأداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة

يتم إيجاز التقييم المستند إلى المؤشرات على مدى الأبعاد الرئيسية السنة لأداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة التي تم تحديدها في إطار قياس الأداء:

1. **مصادقية الموازنة** – الموازنة واقعية ويجري تنفيذها حسب القصد منها.
2. **الشمولية والشفافية** – الإشراف شامل على الموازنة والمخاطر على المالية العامة، وللجمهور القدرة على الحصول على المعلومات عن الموازنة والمخاطر المالية.
3. **وضع الموازنة استناداً إلى السياسات** – يتم إعداد الموازنة في إطار المراعاة التامة للسياسات الحكومية.
4. **قابلية التوقع والرقابة في تنفيذ الموازنة** – يجري تنفيذ الموازنة بطريقة تتسم بالانتظام وقابلية التوقع مع وجود ترتيبات من أجل عملية الرقابة والتوجيه في استخدام الأموال العامة.
5. **المحاسبية، والتسجيل، والإبلاغ** – يجري مسك سجلات كافية والحفاظ عليها وتعميمها بما يستوفي أغراض كل من: ضبط عملية اتخاذ القرارات، والإدارة، ورفع تقارير الإبلاغ.
6. **التدقيق والمراجعة الخارجية** – ترتيبات تدقيق الأموال العامة ومتابعة المسؤولين لها تعمل كما ينبغي.

في إطار تركيب أداء نظام إدارة الشؤون المالية العامة، يهدف التحليل إلى تحديد نقاط الضعف الرئيسية في ذلك النظام، ولا يكرر ببساطة القائمة التفصيلية لنقاط الضعف التي تم تحديدها في القسم 3. فهذا التحليل يبرز بصورة خاصة الاعتماد المتبادل فيما بين مختلف الأبعاد، أي مدى احتمال أن يؤثر سوء الأداء في واحد من الأبعاد الرئيسية على أداء نظام إدارة الشؤون المالية العامة فيما يتعلق بالأبعاد الأخرى.

(2) تقييم أثر نقاط ضعف عملية إدارة الشؤون المالية العامة

يقوم هذا الجزء بتحليل مدى ما يبدو أن أداء نظام إدارة الشؤون المالية العامة الذي جرى تقييمه يساند أو يؤثر في تحقيق نواتج الموازنة بصفة عامة على المستويات الثلاثة، أي: انضباط مُجمل المالية العامة، والتخصيص والتوزيع الاستراتيجي للموارد، وكفاءة تقديم الخدمات. وبعبارة أخرى، يُنصح فهم سبب أهمية نقاط الضعف التي تم تحديدها في أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة بالنسبة للبلد المعني. ولا يتفحص هذا التقييم مدى تحقيق نواتج الموازنة (على سبيل المثال: ما إذا أسفر الإنفاق الذي جرى من خلال الموازنة عن الأثر المرغوب على تقليص الفقر وتخفيض أعداد الفقراء أو تحقيق الأهداف الأخرى من بين أهداف السياسات)، ولكنه يستخدم بدلاً من ذلك المعلومات الناجمة عن تحليل سياسات المالية العامة والإنفاق (حسبما وردت في القسم 2 من التقرير) من أجل تقييم مدى كون نظام إدارة الشؤون المالية العامة عاملاً يسهل تحقيق نواتج الموازنة حسب الخطة الموضوعية.

الهدف من **الجدول في المرفق 1** (في آخر هذه الوثيقة) هو أن يكون وسيلة مساعدة في إجراء هذا التقييم. وهو يوجز كيف يمكن لسوء أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة أن يؤثر في تحقيق: انضباط مجمل المالية العامة، والتخصيص والتوزيع الاستراتيجي للموارد، وأنشطة تقديم الخدمات. وهو يتبع ترتيب الأبعاد الرئيسية الستة لأداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة والمستويات الثلاثة لنواتج الموازنة. ولا يحدد الملحق 1 صلة

ميكانيكية بين نقاط ضعف نظام إدارة الشؤون المالية العامة وتحقيق المستويات الثلاثة من نواتج الموازنة، بل هو يهدف إلى مساندة النظر في أثر نقاط ضعف نظام إدارة الشؤون المالية العامة وسبب أهميتها بالنسبة للبلد المعني.

(3) آفاق خطط وتنفيذ الإصلاح

يقيم هذا الجزء مدى مساندة الترتيبات المؤسسية الحكومية لعملية تخطيط وتنفيذ الإصلاحات المتسمة بالكفاية والتوقيت المحكم.

وبالنسبة للبلدان التي تعتمد على المعونات، جرى أيضاً تضمين بيان عن الممارسات الحالية للجهات المانحة وعن مدى تأثيرها على أداء نظام إدارة الشؤون المالية العامة.

القسم 1: مقممة

الهدف من المقممة هو فهم سياق وإجراءات إعداد التقرير عن أداء إدارة الشؤون المالية العامة وعرض الخطوط العريضة لنطاق تقييم عملية إدارة الشؤون المالية العامة.

الطول التأشيرى لهذا القسم هو صفحة واحدة.

تشمل المقممة ما يلي:

- **هدف التقرير عن أداء إدارة الشؤون المالية العامة**، بما في ذلك سبب إجرائه في هذا الوقت ومساهمته في الأنشطة الجارية في البلد المعني.
- **خطوات إعداد التقرير عن أداء إدارة الشؤون المالية العامة**، بما في ذلك (1) الجهات المانحة التي لها علاقة بإعداد التقرير، مع وصف لدورها ومساهمتها (الجهة المانحة الرئيسية، والجهات المانحة المشاركة، والتمويل، والمشاورات، الخ...) و (2) إشراك الحكومة المعنية في إعداد التقرير.
- **منهجية إعداد التقرير**، كالاتماد على مصادر المعلومات، وإجراء المقابلات، الخ..
- **نطاق التقييم حسبما ينص التقرير عن أداء إدارة شؤون المالية العامة**: عملية إدارة الشؤون المالية العامة على مستوى الحكومة المركزية (شاملة: الوزارات، والإدارات، والهيئات المستقلة، والهيئات والوحدات غير المتركزة) يمكن أن لا تغطي سوى مقدار محدود من الإففاق العام الذي يحدث في بلد من البلدان، وذلك تبعاً لنقل المسؤوليات إلى أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم وإلى مؤسسات الأعمال العامة. ولذلك، يحدد التقرير نسبة الإففاق العام الذي يتم عن طريق الحكومة المركزية. كما يتم تحديد مدى أهمية الهيئات المستقلة في عمليات الحكومة المركزية نتيجة كون عملياتها خارج نطاق عملية إدارة شؤون الموازنة ونظام حسابات وحدات الحكومة المركزية. كما يُنتج هذا التقرير معلومات عن الحصة النسبية من الإففاق العام التي قامت بها الهيئات الأخرى.

المؤسسات	عدد الهيئات	% من مجموع الإففاق العام
الحكومة المركزية*		
الهيئات الحكومية المستقلة		
أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم		

* شاملة الوزارات والإدارات والهيئات غير المتركزة.

القسم 2: معلومات مرجعية عن البلد المعني

يستهدف هذا القسم إتاحة المعلومات عن البلد الذي يجري تقييم نظام إدارة الشؤون المالية العامة فيه، وذلك لتسهيل الفهم الكافي للسياق الواسع لإصلاحات عملية إدارة الشؤون المالية العامة والخصائص الرئيسية لنظام إدارة الشؤون المالية العامة في ذلك البلد.

الطول التأشيرى لهذا القسم هو أربع إلى خمس صفحات.

يتبع هيكل هذا القسم ما يلي ويتيح المعلومات التالية:

القسم الفرعي 2-1: وصف أوضاع اقتصاد البلد المعني

- **إطار أوضاع البلد المعني**، بما في ذلك: عدد السكان، ومستوى الدخل، والنسبة المئوية من السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، ومعدلات النمو، ومعدلات التضخم النقدي، وهيكل الاقتصاد، والتحديات الرئيسية أمام عملية التنمية.
- **برنامج الإصلاح الحكومي بصفة عامة**، مع التركيز على القضايا الرئيسية التي من المرجح أن تؤثر في عملية إدارة الشؤون المالية العامة.
- **مسووعات إصلاح عملية إدارة الشؤون المالية العامة** فيما يتعلق ببرنامج الإصلاح الحكومي بصفة عامة.

القسم الفرعي 2-2: وصف نواتج الموازنة

المعلومات التي تُدرج في هذا القسم الفرعي تُستخرج من تحليل السياسات الراهنة بشأن المالية العامة والإففاق أو الدراسات الأخرى ذات الصلة.

- **أداء المالية العامة**: يشمل التقرير تعليقاً موجزاً على الاتجاهات الرئيسية في انضباط مجمل المالية العامة في السنوات الثلاث الأخيرة، وذلك استناداً إلى المعلومات التي يُتيحها الجدول التالي. كما يتضمن معلومات أخرى ذات صلة ومنها على سبيل المثال ما هو عن رصيد الديون.

موازنة الحكومة المركزية (كنسب مئوية من إجمالي الناتج المحلي)			
السنة المالية الثالثة	السنة المالية الثانية	السنة المالية الأولى	
			مجموع الإيرادات
			- إيرادات ذاتية
			- مُنح
			مجموع الإنفاق
			- إنفاق غير مُحمّل
			بفوائد
			- إنفاق مُحمّل بفوائد
			مُجمّل العجز (شاملاً
			المُنح)
			العجز الأولي
			صافي التمويل
			- خارجي
			- محلي

- **توزيع الموارد**: يشمل التقرير معلومات عن اتجاهات التوزيع القطاعي وإن أمكن الاقتصادي للموارد. كما يُدرج بياناً عن الأولويات المُتضمنة في استراتيجية البلد المعني (على سبيل المثال: وثيقة استراتيجية تخفيض أعداد الفقراء) ومدى تجسيد المخصصات من الموازنة لأولويات الحكومة.

المخصصات الفعلية من الموازنة حسب القطاعات (كنسب مئوية من مجموع الإنفاق)			
السنة المالية الأولى	السنة المالية الثانية	السنة المالية الثالثة	
			الصحة
			التعليم
			الزراعة
			إلخ..

المخصصات الفعلية من الموازنة حسب التصنيف الإقتصادي (كنسب مئوية من مجموع الإنفاق)			
السنة المالية الأولى	السنة المالية الثانية	السنة المالية الثالثة	
			الإنفاق الجاري
			- الأجور والرواتب
			- السلع والخدمات
			- مدفوعات الفائدة
			- التحويلات
			- مخصصات أخرى
			الإنفاق الاستثماري

- **معلومات إضافية**، تتم إضافة نسبة الموارد المالية المخصصة على المستوى المحلي أو أية معلومات متعلقة بتقديم الخدمات أو كفاءة العمليات، إن توفرت تلك المعلومات.

القسم الفرعي 2-3: وصف الإطار القانوني والمؤسسي لعملية إدارة الشؤون المالية العامة

- **الإطار القانوني لعملية إدارة الشؤون المالية العامة**: يصف التقرير النصوص والأحكام القانونية التي تحدد القواعد الأساسية التي تُرشد نظام إدارة الشؤون المالية العامة. ويتضمن عند الاقتضاء عادة وصفاً موجزاً للتغيرات الحديثة العهد التي طرأت على الإطار القانوني.
- **الإطار المؤسسي لعملية إدارة الشؤون المالية العامة**: يصف التقرير مسؤوليات الهيئات الرئيسية المنخرطة في عملية إدارة الشؤون المالية العامة، شاملة ما تعلق منها بمختلف مستويات الحكومة (الحكومة المركزية وأجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم) وبمؤسسات الأعمال العامة أو الهيئات الحكومية المستقلة. ويستحسن أيضاً تضمين معلومات إضافية عن المسؤوليات العريضة عن عملية إدارة الشؤون المالية العامة في وزارة المالية وفيما بينها وبين الوزارات التنفيذية. كما يمكن إدراج التغييرات الحديثة العهد في المسؤوليات، شاملة الاتجاهات نحو لامركزية الإنفاق.
- **السمات الرئيسية لنظام إدارة الشؤون المالية العامة**: يصف التقرير السمات الرئيسية لنظام إدارة الشؤون المالية العامة، شاملة درجة مركزية نظام الدفع أو نوع الرقابة صاحبة الاختصاص الذي تمارسه هيئة المراجعة المالية.

المعلومات التي تتم إتاحتها وصفية وليس القصد منها إعطاء رأي بشأن التقيد بالقواعد السارية المفعول أو الدور الفعلي الذي تقوم به الهيئة التشريعية وجهات المراجعة المالية الخارجية. فتلك القضايا مشمولة في التقييم التفصيلي لنظام إدارة الشؤون المالية العامة (القسم 3).

القسم 3: تقييم أنظمة وإجراءات ومؤسسات إدارة الشؤون المالية العامة

يستهدف هذا القسم إتاحة تقييم للعناصر الرئيسية لنظام إدارة الشؤون المالية العامة، حسبما تُبيِّنها المؤشرات، والإبلاغ عن مدى التقدّم المُحرز في تحسينها.

هيكَل هذا القسم كما يلي:

- 1-3. مصداقية الموازنة
- 2-3. الشمولية والشفافية
- 3-3. وضع الموازنة استناداً إلى السياسات
- 4-3. قابلية التوقع والرقابة في تنفيذ الموازنة
- 5-3. المحاسبة، والتسجيل، والإبلاغ
- 6-3. التدقيق والمراجعة الخارجية
- 7-3. ممارسات الجهات المانحة
- 8-3. قضايا خاصة ببلدان محددة (عند اللزوم)

الطول التأشيرى لهذا القسم حوالى ثمانى عشرة صفحة إلى عشرين صفحة.

الأقسام الفرعية 1-3 إلى 7-3

يناقش كل من هذه الأقسام الفرعية المؤشرات ذات الصلة. على سبيل المثال، القسم 2-3 المعنى بالشمولية والشفافية يُبلغ عن المؤشرات من 5 إلى 10. وتتبع التقارير ترتيب المؤشرات.

مناقشة كل من المؤشرات تُميز بين تقييم الوضع الراهن (التحليل القائم على المؤشرات) ووصف إجراءات الإصلاح الجارى إدخالها بغية معالجة نقاط الضعف التي تم تحديدها. فالتقييم القائم على المؤشرات والتقارير عن مدى التقدّم المُحرز مفصولان في فقرتين مختلفتين، وذلك بهدف تفادي الارتباك والتشوش بين الوضع القائم فعلاً وما يجرى من حيث الإصلاحات.

الإبلاغ عن التحليلات القائمة على المؤشرات

- يتم الإبلاغ عن التحليلات القائمة على المؤشرات على النحو التالي:
- يتيح النص فهماً واضحاً للأداء الفعلى لكل من أبعاد عملية إدارة الشؤون المالية العامة التي تقيسها المؤشرات والمسوغات لإعطائها تصنيفات ترتيبية محددة. ويناقش النص كلاً من أبعاد المؤشر ويعالجه بطريقة تسهّل فهم المستوى المحدد (A، B، C، أو D) الذي يحققه كل من الأبعاد.
 - يشير التقرير إلى الشواهد على الحقائق (شاملة بيانات كمية)، التي تم استخدامها لإثبات التقييم. وتكون المعلومات محددة حيثما أمكن ذلك (على سبيل المثال: من حيث الكميات، والتواريخ، والفترة الزمنية المعنية).
 - يتم التنويه إلى أي من قضايا إحكام توقيت البيانات أو الشواهد أو إمكانية التعويل عليها.
 - عند عدم وجود معلومات إما بشأن مؤشر بكامله أو أحد أبعاده، يذكر النص ذلك بصراحة. وإذا ساد شعور بأن من الممكن على الرغم من الافتقار إلى المعلومات تحديد تصنيف ترتيبى لأحد الأبعاد، يتم إبداء مسوغات التصنيف.
 - في نهاية مناقشة كل من المؤشرات، يقوم جدول بتحديد التصنيف الترتيبى له مع شرح موجز للتصنيف الترتيبى ذلك.

كرديف للتصنيفات الترتيبية للمؤشر، يتم الإبلاغ عن التقدم¹³ المُحرز فيما يتعلق بكل من موضوعات المؤشر (إذا كان ذلك مناسباً، أي عند وجود إجراءات إصلاح حديثة العهد أو جارية). وهو يستهدف تجسيد ديناميكيات الإصلاحات في البلد المعني مع الحفاظ على القدر الكافي من دقة تقييم التغييرات الجارية:

يستند الإبلاغ عن التقدم المُحرز إلى الشواهد على الحقائق وهو يركز على:

(1) التحسّن الصغير في أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة الذي لا تقيسه المؤشرات على سبيل المثال:

- **المؤشر 4** (أصل ورصد متأخرات مدفوعات الإففاق): في السنة الأولى، يُعطى البلد المعني درجة الترتيب التصنيفي B على هذا المؤشر، جزئياً لأن أصل المتأخرات بلغ 7 % وجزئياً نتيجة الجهود التي جرت في الأونة الأخيرة لتخفيض أصل المتأخرات. وفي السنة الثالثة، يبلغ أصل المتأخرات 3 %، وتبقى درجة التصنيف الترتيبي للمؤشر هي B، ولكن ينبغي أن يُنوّه التقرير أو الإبلاغ إلى التقدم المُحرز في تخفيض أصل المتأخرات.
- **المؤشر 12** (منظور متعدد السنوات في التخطيط المالي، وسياسات الإففاق، ووضع الموازنة): في السنة الأولى، لدى البلد المعني استراتيجيتان قطاعيتان تفاصيل تكاليفهما مُبينة تماماً من بين عشر استراتيجيات. ويشكل هذان القطاعان 35 في المائة من مجموع الإففاق الأولي. وفي السنة الثالثة، يتم تفصيل تكاليف استراتيجية قطاعية أخرى. ويشكل ذلك القطاع 10 % من مجموع الإففاق الأولي. فالتقدم المُحرز لا يؤثر في درجة التصنيف الترتيبي للمؤشر، ولكن ينبغي أن يُنوّه التقرير أو الإبلاغ عن التقدم المُحرز في تحسين الأداء.

(2) الإصلاحات التي تم تنفيذها حتى تاريخه، التي لم تؤثر بعد في أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة أو التي لا توجد شواهد على أثرها على أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة على سبيل المثال:

- **المؤشر 21** (فعالية المراجعة الداخلية للحسابات): في السنة الأولى، تم إعطاء البلد المعني درجة التصنيف الترتيبي D على هذا المؤشر لأنه ليست لديه وظيفة مراجعة داخلية للحسابات. وفي السنة الثالثة، تم في وزارة المالية إنشاء إدارة للمراجعة الداخلية للحسابات ولكنها مازالت ضعيفة جداً. فالإصلاح – وهو إنشاء إدارة المراجعة الداخلية للحسابات – لم يؤثر بعد في أداء عملية إدارة شؤون المالية العامة، ولكن ينبغي التنويه إليه في التقرير.
- **المؤشر 19** (المنافسة، وتحقيق القيمة مقابل المال، والضوابط في التوريدات): تم اعتماد قانون توريدات جديد قبل سنة واحدة، ولكن لم يتم إجراء تحليل منذ ذلك الحين لتقييم أثره على استخدام المنافسة المفتوحة بشأن إرساء العقود، الخ .. ونظراً لعدم وجود شواهد على أثر هذا القانون، ينبغي أن تستند درجة التصنيف الترتيبي لهذا المؤشر إلى آخر شواهد على ممارسات التوريدات، أي قبل اعتماد القانون الجديد. وينبغي أن يُنوّه التقرير إلى وجود قانون التوريدات الجديد وعدم وجود شواهد تم جمعها لتقييم أثره.

الإشارة إلى خطط الإصلاح الحكومية أو وصف الشروط القائمة التي اختارتها مؤسسات التمويل الدولية أو الجهات المانحة (أي إجراءات الإصلاح التي لم يتم تنفيذها) لا تُعتبر شواهد كافية لإثبات وجود تقدم.

يمكن استخدام **السهم المتجه إلى أعلى** بوضعه إلى جانب درجة التصنيف الترتيبي (مثلاً: **▲ D**) للإشارة إلى وجود تقدم مُحرز، ولكن استخدامه مقصور على حالات حسبما وصفناه أعلاه تحت عنوان (1) التحسّن الصغير في أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة الذي لم تقيسه المؤشرات، و (2) الإصلاحات التي تم تنفيذها حتى تاريخه التي لم تؤثر بعد في أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة أو التي لا توجد شواهد على أثرها في أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة.

¹³ يُجسّد مستوى أداء نظام إدارة الشؤون المالية العامة - حسبما تقيسه المؤشرات - مزيجاً من العوامل التاريخية والسياسية والمؤسسية والاقتصادية وليس بالضرورة تعبيراً عن جهود حديثة العهد أو جارية تقوم بها الحكومة لتحسين أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة. فتحسين التصنيف الترتيبي للمؤشرات قد يستغرق بعض السنوات نظراً للسلم ذي النقاط الأربع المُعتمد للمؤشرات عالية المستوى. وهذا هو سبب قيام التقرير عن أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة ببعض الإبلاغ عن مدى التقدم المُحرز في تحسين أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة حسبما تقيسه المؤشرات.

القسم الفرعي 3-8

يُتيح التقرير عن أداء إدارة الشؤون المالية العامة معلومات عن قضايا بلدان محددة ضرورية من أجل الحصول على صورة شاملة عن أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة، ولكن لم تقم المؤشرات بقياسها على نحو تام. ويستند هذا القسم الفرعي إلى المعلومات المتوقعة. ويُدرج أدناه بعض الأمثلة على تلك القضايا:

1) أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم:

تقيس مؤشرات الأداء قضايا أجهزة الإدارة الحكومية المحلية فيما يتعلق بكل من: وضوح العلاقات المالية بين الهيئات الحكومية (مؤشر الأداء PI-8)، وشمولية الرقابة على المخاطر المحيطة بالمالية العامة (PI-9)، ومدى قدرة الوزارات والهيئات القائمة بالإففاق على وضع وتنفيذ خطط الإففاق وفقاً لموازنات وخطط عمل (PI-16). وفي البلدان التي يتم فيها تنفيذ قسم كبير من الإففاق على مستوى أجهزة الإدارة الحكومية المحلية في المناطق والأقاليم وحيث المعلومات متوفرة، يقوم التقرير عن أداء إدارة الشؤون المالية العامة بتقديم بعض المعلومات عن أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة على المستوى المحلي. ولكن لا يسعى هذا القسم إلى أن يكون بديلاً عن أي تقييم يتم إجراؤه على صعيد المناطق والأقاليم.

2) مؤسسات الأعمال العامة:

تقيس مؤشرات الأداء قضايا مؤسسات الأعمال العامة فيما يتعلق بشمولية مُجمل الرقابة على المخاطر المحيطة بالمالية العامة (PI-9). وتبعاً لأهمية هذه الهيئات، ولذلك يمكن أن يتطلب الاستعراض الشامل لنظام إدارة الشؤون المالية العامة وصفاً للعلاقة بين الحكومة المركزية وتلك الهيئات أو أداء تلك الهيئات من حيث عملية إدارة الشؤون المالية العامة، وذلك قدر وجود المعلومات.

3) إدارة شؤون الإيرادات في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية

يمكن أن تُشكل الإيرادات من الموارد الطبيعية مصدراً هاماً من مصادر دخل بلدان محددة، وقد تكون خاضعة لترتيبات خاصة من بين ترتيبات إدارة الشؤون المالية. ويمكن لهذا القسم في تلك الحالات عرض وصف لأداء تلك الترتيبات.

4) أية قضايا أخرى ذات صلة بالصورة الشاملة عن أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة.

القسم 4: عملية الإصلاح الحكومي

يستهدف هذا القسم وصف التقدّم الذي أحرزته الحكومة في تحسين أداء عملية إدارة الشؤون المالية العامة، مع إعطاء منظور يستشرف العوامل التي تؤثر في مستقبل خطط الإصلاح وتنفيذها ورصدها متابعتها.

الطول التأشيرى لهذا القسم حوالي صفتين إلى ثلاث صفحات.

القسم الفرعي 1-4: وصف الإصلاحات الحديثة العهد والإصلاحات الجارية

يتم باختصار إيجاز أهم الإصلاحات الحديثة العهد والجاري تنفيذها (فالقسم 3 يُدرج وصفاً تفصيلياً لها) بغية إيضاح مدى التقدّم الذي أحرزته الحكومة في تدعيم نظام إدارة الشؤون المالية العامة.

القسم الفرعي 2-4: العوامل المؤسسية المساندة لخطط الإصلاح وتنفيذه

يُتيح هذا الجزء من التقرير منظوراً يستشرف مدى احتمال أن تساند العوامل المؤسسية وضع وتنفيذ خطط الإصلاح.

يحدد ما يلي عدة عوامل من المرجح أن تكون مناسبة لمساندة فعالية عملية الإصلاح في العديد من المجالات في البلد المعني. وفي كل من هذه الحالات، يأخذ هذا الجزء من التقرير عن أداء إدارة الشؤون المالية العامة في

الاعتبار عمليات الإصلاح الحديثة العهد والجارية ويحدد – عند الاقتضاء – عوامل خاصة بالبلد المعني إضافة إلى العوامل المقترحة أدناه.

- **الالتزام والقيادة الحكوميين** من المرجح أن يسهما في زيادة فعالية عملية إصلاح إدارة الشؤون المالية العامة، وذلك من خلال: وضع أهداف معلومة، وتصحيح الاتجاه وسرعة الخطوات، وإيضاح مسؤوليات المؤسسات عن عملية الإصلاح، وإحكام توقيت معالجة أية مقاومة للتغيير. ويمكن النظر في طبيعة ومستوى الانخراط السياسي في عملية الإصلاح، وذلك في ضوء: قيام الحكومة بإيضاح الأسباب والمبررات المُتَمَنّعة من أجل إصلاحات عملية إدارة الشؤون المالية العامة، وتعميم رؤية الحكومة في وثائق عامة مُعلنة للجمهور (وثائق استراتيجيات تخفيض أعداد الفقراء، والإستراتيجية أو خطة العمل الخاصة بعملية إدارة الشؤون المالية العامة، الخ..) وإتاحة الحكومة للموارد اللازمة لإصلاحات عملية إدارة الشؤون المالية العامة. ويمكن تضمين إشارات مرجعية إلى مدى التقدّم الذي تحرزه عملية الإصلاح وفقاً للخطة الحكومية، إذا كان ذلك مناسباً.
- **التنسيق فيما بين الهيئات الحكومية** من المرجح أن يسهم في زيادة تحديد الأولويات وتسلسل أجندة الإصلاح، وذلك لأنه يتم أخذ القدرات القائمة في مختلف الهيئات والمستويات الحكومية في الاعتبار عند وضع وتنفيذ خطط عمليات الإصلاح. ويمكن عند تقييم مدى وجود ترتيبات التنسيق النظر في: مدى علاقة الهيئات المعنية – ولاسيما الوزارات التنفيذية – بعملية اتخاذ القرارات بشأن الإصلاحات، ووجود آليات ضمان إحكام توقيت اتخاذ القرارات ولاسيما بشأن عمليات الإصلاح المشتركة بين مختلف الهيئات، ووضوح الأدوار والمسؤوليات في تنفيذ عمليات الإصلاح، ووجود مركز تنسيق حكومي من أجل التنسيق بين ومع الجهات المانحة فيما يتعلق بإصلاحات عملية إدارة الشؤون المالية العامة. كما يمكن عند الاقتضاء النظر في ربط البرلمان وجهات المراجعة المالية الخارجية بعملية إصلاح نظام وإجراءات إدارة الشؤون المالية العامة.
- من المرجح أن يعتمد أثر إصلاحات نظام وإجراءات إدارة الشؤون المالية العامة على مدى مساندة الترتيبات القائمة لاستمرارية عملية الإصلاح. وفي هذا السياق، يمكن النظر في مدى كون عملية الإصلاح تحظى بالمساندة من خبراء حكوميين أو المساعدة الفنية الحكومية، وما إذا كانت الإصلاحات مصحوبة ببرامج شاملة من بين برامج بناء القدرات مع مراعاة الاحتفاظ بأجهزة الموظفين الذين خضعوا للتدريب المناسب. كما يمكن تضمين أية معلومات عن تمويل التكاليف المتكررة الناجمة عن تنفيذ الإصلاحات، وذلك إذا كانت تلك المعلومات ذات صلة ومناسبة.

ينبغي أن يكون تقييم تلك العوامل المؤسسية مُجسّداً للحقيقة والواقع قدر الإمكان ولا يعتمد على خطط أو التزامات الحكومات. ولا يتضمن التقرير أية توصيات بشأن برامج الإصلاحات التي تضعها الحكومة المعنية ولا يتضمّن أية أحكام على ما إذا كانت برامج الإصلاح الحكومية تعالج نقاط ضعف عملية إدارة الشؤون المالية العامة اللازم معالجتها أو ما إذا كانت إجراءات الإصلاح المقترحة كافية.

التقرير عن أداء إدارة الشؤون المالية العامة - الملحق 1

يُنِج هذا الملحق جدولاً يوجز مؤشرات الأداء. وهو يحدد لكل من المؤشرات التصنيف الترتيبي المُعطى له مع توضيح موجز لذلك التصنيف.

المؤشر	درجة التصنيف الترتيبي	توضيح موجز والبيانات الأصلية المستخدمة
مثال توضيحي:		
1. مُجمل نواتج الإففاق مقارنة بالموازنة الأصلية الموافق عليها	B	الإففاق الأولي الفعلي (ماعدًا المشروعات الممولة من الجهات المانحة) في عام 2003 كان أدنى من نسبة 8 في المائة من الإففاق المُقرّر في الموازنة، بينما كان في عام 2002 و عام 2004 أدنى بنسبة 4 % و 3 % على التوالي.
2.		

التقرير عن أداء إدارة الشؤون المالية العامة - الملحق 2

يشير هذا الملحق إلى كافة التحليلات القائمة التي تم استخدامها في وضع التقرير عن أداء إدارة الشؤون المالية العامة. ويمكن أن تشمل الأمثلة: التقارير الحكومية، وتقييمات المساءلة المالية الطُرية (CFAA)، واستعراضات الإففاق العام (PER)، وتقارير تقييم التوريدات الطُرية (CPAR)، وتقارير المراجعة المالية، وسواها.

الإففاق العام والمسؤولية المالية – إطار قياس أداء إدارة الشؤون المالية العامة، يونيو 2005

المرفق 1: الروابط بين الأبعاد الستة لنظام إدارة الشؤون المالية العامة المنتظم والمنفتح والمستويات الثلاثة لنواتج الموازنة (يرجى الرجوع إلى الصفحة 87 للاطلاع على كيفية استخدام هذا الجدول)

مصادقية الموازنة	انضباط مجمل المالية العامة	التوزيع الاستراتيجي للموارد	تقديم الخدمات المتمس بالكفاءة
الموازنة واقعية ويجري تنفيذها حسب القصد منها	لكي تكون الموازنة أداة لتنفيذ السياسات من الضروري أن تكون واقعية مع تنفيذها حسب نص القانون المعني	يمكن أن يؤدي عدم مصادقية الموازنة إلى نقص تمويل أولويات الإففاق. ويمكن أن ينشأ هذا عن: تخفيض سقف الإففاق نتيجة نقص الإيرادات، وبخس تقديرات تكاليف أولويات السياسات أو عدم التقيد في استخدام الموارد.	يمكن أن تقع التعديلات بشكل غير متناسب على الإففاق المتكزّر غير الرواتب، مما قد يسفر عن أثر كبير على كفاءة الموارد المستخدمة على مستوى تقديم الخدمات. قد يؤدي عدم التقيد بالموازنة إلى التحول فيما بين فئات الإففاق، مما يجسد الأفضليات الشخصية وليس كفاءة تقديم الخدمات.
الشمولية والشفافية	شمولية الموازنة ضرورية لضمان أن كافة أنشطة وعمليات الحكومات تحدث ضمن إطار سياسات المالية العامة الحكومية وخاضعة لترتيبات إدارة وإبلاغ كافية. والشفافية سمة هامة تسهل التدقيق الخارجي للسياسات والبرامج الحكومية وتنفيذها.	يتم تدعيم التوزيع الاستراتيجي إذا كانت كافة المطالبات قادرة على التنافس فيما بينها بطريقة متسمة بالشفافية أثناء إعداد الموازنة. فالأموال خارج إطار الموازنة وتخصيص بعض الإيرادات لبرامج محددة من المرجح أن يؤثر في كفاءة الخطط الاستراتيجية قياساً بأولويات الحكومات.	من المرجح أن يؤدي عدم الشمولية إلى زيادة هدر الموارد وتخفيض تقديم الخدمات. وهو يحد من المناقشة في استعراض كفاءة وفعالية مختلف البرامج والمُدخلات. وقد يسهّل ظهور المحسوبة أو الفساد من خلال الحد من تدقيق العمليات والإففاق وعمليات التوريد غير المتضمنة في خطوات إدارة شؤون الموازنة وترتيبات الإبلاغ.
الرقابة على الموازنة والمخاطر المحيطة بالمالية العامة شاملة والمعلومات عن المالية العامة والموازنة سهلة الوصول إليها بالنسبة للجمهور	الأنشطة غير المُدارة شؤونها وغير المُبلغ عنها من خلال إجراءات موازنة كافية من غير المرجح أن تكون خاضعة لنفس النوع من التدقيق والضوابط كالمعاملات المتضمنة في الموازنة. وهذا يزيد مخاطر حدوث تلك الأنشطة بدون الرجوع إلى أهداف المالية العامة التي تقررها الحكومة ومع عدم الإبلاغ عن مخاطر تلك الأنشطة، مما يزيد مخاطر تجاوز العجز وخلق التزامات غير محمولة للحكومة.	يؤدي عدم الشفافية إلى الحد من توفر المعلومات عن استخدامات الموارد بالاتساق مع أولويات الحكومات المعلنة. وهذا يحد بدوره من قدرات الهيئة التشريعية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام على تقييم تنفيذ الحكومات لأوليات سياساتها.	يحد عدم الشفافية من توفر المعلومات عن الموارد المتاحة لوحدات تقديم الخدمات. وهذا يؤدي إلى ضعف قدرات المجتمعات المحلية على القيام بتمحيص الموارد المخصصة المستخدمة في وحدات تقديم الخدمات.
	عدم وجود الشفافية يحد من توفر المعلومات فيما يتعلق بأداء الحكومة في الحفاظ على انضباط المالية العامة وإدارة شؤون المخاطر المحيطة بالمالية العامة. على سبيل المثال، تؤدي البيانات المالية غير الكاملة أو غير المحكمة التوقيت إلى محدودية التدقيق الذي تقوم به الأسواق المالية.		

الإففاق العام والمسؤولية المالية – إطار قياس أداء إدارة الشؤون المالية العامة، يونيو 2005

تقديم الخدمات المتمسم بالكفاءة	التوزيع الاستراتيجي للموارد	انضباط مجمل المالية العامة	وضع الموازنة بالاستناد إلى السياسات
سوء عملية وضع الموازنة لا يسهل مناقشة كفاءة استخدام الموارد. وبصورة خاصة، لا يسمح باستعراض منظم للسياسات القائمة ومبادرات السياسات الجديدة. ويمكن أن يؤدي عدم وجود منظور متعدد السنوات إلى عدم كفاية كل من تخطيط التكاليف المتكررة لقرارات الاستثمار وتمويل عمليات توريدات متعددة السنوات.	عدم مشاركة الوزارات التنفيذية ومحدودية مشاركة مجلس الوزراء أو فوضى عملية وضع الموازنة من المرجح أن يؤدي إلى تقييد توزيع المخصصات من مجمل الموارد بالاتساق مع أولويات الحكومة وزيادة احتمال اتخاذ قرارات اعتباطية. ويمكن أن يؤدي عدم وجود منظور متوسط الأمد إلى تفويض قرارات توزيع الموارد، حيث أن مدة الموازنة السنوية قصيرة بحيث لا تسهل إدخال تغييرات كبيرة في مخصصات الإنفاق، وبذلك قد يتم بصورة منهجية بخس تقديرات تكاليف مبادرات السياسات الجديدة.	استناد عملية وضع الموازنة إلى السياسات يمكن أن يؤدي إلى موازنة لا تحترم إطار المالية العامة والاقتصاد الكلي الذي تحدده الحكومة. وبصورة خاصة قد تؤدي محدودية انخراط مجلس الوزراء فيها إلى تخفيض وزن أهداف المالية العامة في المفاوضات النهائية بشأن الموازنة. يمكن أن تؤدي محدودية تضمين خطوات وضع الموازنة السنوية مدلولات قرارات المالية العامة متوسطة الأمد (قرارات الإنفاق والإيرادات، والموافقة على الضمانات، وبرامج المستحقات وسواها) إلى سياسات غير قابلة للاستمرار.	يتم إعداد الموازنة في إطار المراعاة التامة للسياسات الحكومية
<i>التنفيذ المعلوم والمراقب للموازنة ضروري لتسهيل فعالية إدارة شؤون السياسات وتنفيذ البرامج</i>			قابلية التوقع والرقابة في تنفيذ الموازنة
يقوّض عدم قابلية توقع تدفقات الموارد قدرة وحدات تقديم الخدمات الميدانية على وضع خطط واستخدام تلك الموارد على نحو محكم التوقيت ومتسم بالكفاءة. كما يمكن أن يشجع بيئة يتم فيها اعتباطياً تجاوز الضوابط.	يمكن أن يؤدي عدم نظامية التنفيذ إلى عمليات إعادة توزيع غير مخطط لها لأنه قد يسهل لبند الموازنة منخفضة الأولوية الاستحواذ على الموارد، وتخفيض توفر الموارد للأولويات.	عدم النظام في التنفيذ – كسوء تزامن التدفقات النقدية الداخلة والسيولة والتدفقات الخارجة – يمكن أن يقوّض عملية إدارة شؤون المالية العامة، من خلال مثلاً التسبب بمبالغ فائدة غير ضرورية أو زيادات غير ضرورية في مستحقات الموردين. التنفيذ غير المنظم للموازنة يجعل من الصعب القيام بتعديل ملائم في سنة الموازنة على مجاميع الموازنة وفقاً لإطار المالية العامة، وذلك لأن من المرجح أن تكون المعلومات غير كافية وقرارات التنفيذ غير سهلة.	يجري تنفيذ الموازنة بطريقة تتسم بالانتظام وقابلية التوقع مع وجود ترتيبات من أجل عملية الرقابة والتوجيه في استخدام الأموال العامة.
عدم التقيد بممارسات المناهضة المفتوحة في استدراج العطاءات بشأن توريد السلع والتعاقد على تقديم الخدمات من المرجح أن يحد من كفاءة البرامج القائمة من خلال زيادة تكاليف توريد السلع أو أن يؤدي إلى كونها ذات نوعية غير كافية.	يمكن أن يسهل ضعف ترتيبات الرقابة والضبط الإنفاق غير المُجاز والمدفوعات الاحتمالية، كما يمكن أن يسفر عن أنماط في استغلال الموارد تختلف كثيراً عن المخصصات الأولية.	يمكن أن يسفر ضعف ترتيبات الرقابة عن تجاوز الإنفاق ما هو مخصص في الموازنة أو عن تسريبات الإيرادات، مما يؤدي إلى زيادة مستويات العجز والديون أو المتأخرات.	
عدم كفاية ضوابط كشف الرواتب وإجراءات التوريدات والإنفاق يمكن أن يخلق الفرصة لممارسات الفساد والتسريبات والمحسوبة.			

الإففاق العام والمسؤولية المالية – إطار قياس أداء إدارة الشؤون المالية العامة، يونيو 2005

المحاسبة، والتسجيل، والإبلاغ	انضباط مجمل المالية العامة	التوزيع الاستراتيجي للموارد	تقديم الخدمات المتمم بالكفاءة
المحاسبة، والتسجيل، والإبلاغ	المعلومات المالية المحكمة التوقيت وذات الصلة والموثوقة لازمة لمساندة كافة إجراءات المالية العامة وإجراءات إدارة شؤون الموازنة واتخاذ القرارات بشأنها	من شأن عدم وجود المعلومات عن تكاليف البرامج واستخدامات الموارد تفويض القدرة على تحديد المخصصات من الموارد للأولويات الحكومية. أما توفر المعلومات المنتظم عن تنفيذ الموازنة فيسهل رصد استخدامات الموارد، كما يسهل تحديد الاختناقات والمشاكل التي قد تؤدي إلى تغييرات كبيرة في الموازنة الجاري تنفيذها.	من المرجح أن يؤدي عدم وجود المعلومات عن كيفية إتاحة واستخدام الموارد لتقديم الخدمات إلى تفويض خطط عملية إدارة شؤون الخدمات. ومن شأن عدم كفاية المعلومات والسجلات تخفيض توفر الشواهد المطلوبة من أجل فعالية المراجعة المالية والرقابة على استخدام الموارد المالية ويمكن أن يتيح فرصة التسريبات وقساد ممارسات التوريدات أو استخدام الموارد بالطريقة غير المقصودة.
يتم مسك سجلات كافية والحفاظ عليها وتعميمها بما يستوفي أغراض كل من: ضبط عملية اتخاذ القرارات، والإدارة، ورفع تقارير الإبلاغ	عدم وجود المعلومات المحكمة التوقيت والكافية بشأن: توقعات الإيرادات وجبايتها، ومستويات السيولة القائمة، وتدفقات الإنفاق يؤدي إلى الحد من قدرات الحكومة على اتخاذ قرارات بشأن مجاميع الموازنة والرقابة عليها. والمعلومات ضرورية أيضاً فيما يتعلق بكل من: مستويات الديون، والضمانات، والالتزامات الطارئة، والتكاليف الأجلة لبرامج الاستثمار لتسهيل عملية الإدارة بما يحقق الاستمرارية المالية طويلة الأمد والقدرة على تحمل تكاليف السياسات.	فعالية تمحيص الهيئة التشريعية والتدقيق الخارجي تعتبر عاملاً يسهل مساءلة الحكومة عن سياساتها بشأن المالية العامة والإففاق وتنفيذ تلك السياسات	محدودية التدقيق يمكن أن تؤدي إلى تخفيض مدى مساءلة الحكومة عن إدارة شؤون الموارد استناداً إلى القواعد وبما يحقق كفاءتها، والتي بدونها من المرجح انخفاض قيمة الخدمات. كما أن عدم كفاية المراجعة المالية يعني أن الحسابات واستخدام الموارد المالية ليسا خاضعين للاستعراض التفصيلي والتحقق.
التدقيق والمراجعة الخارجية الفعالة	محدودية تدقيق السياسات الحكومية بشأن المالية العامة وتنفيذها يمكن أن تخفض الضغوط على الحكومة لمراعاة قضايا استمرارية المالية العامة في الأمد الطويل واحترام أهدافها وغاياتها.	محدودية التدقيق من المرجح أن تؤدي إلى تخفيض الضغوط على الحكومة لكي تضع وتنفذ المخصصات من الموازنة بالاتساق مع السياسات المعلنة.	محدودية التدقيق يمكن أن تؤدي إلى تخفيض مدى مساءلة الحكومة عن إدارة شؤون الموارد استناداً إلى القواعد وبما يحقق كفاءتها، والتي بدونها من المرجح انخفاض قيمة الخدمات. كما أن عدم كفاية المراجعة المالية يعني أن الحسابات واستخدام الموارد المالية ليسا خاضعين للاستعراض التفصيلي والتحقق.
ترتيبات تدقيق الأموال العامة ومتابعة السلطة التنفيذية لها تعمل كما ينبغي			

(يرجى الرجوع إلى الصفحة 57 للاطلاع على كيفية استخدام هذا الجدول)